المدرسة العليا الوطنية للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

عنوان المذكرة:

# ثنائية المعياري والاستراتيجي في السياسة الخارجية الجزائرية:

## تكامل أم تناقض؟

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية.

اعداد: بربيش علاء الدين

إشراف: د. حسام حمزة.

أعضاء لجنة المناقشة:

| الرتبة العلمية، الاسم واللقب | مؤسسة الانتساب | الصفة |
|---|---|---|
| أ.د / مسيح الدين تسعديت | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية | رئيسا |
| أ.د/ حسام حمزة | المدرسة العليا الوطنية للعلوم السياسية | مشرفا ومقررا |
| أ.د/ عقة نسيمة | المدرسة العليا الوطنية للعلوم السياسية | عضوا مناقشا |

ذي القعدة 1443 المو افق لـ: جوان 2022

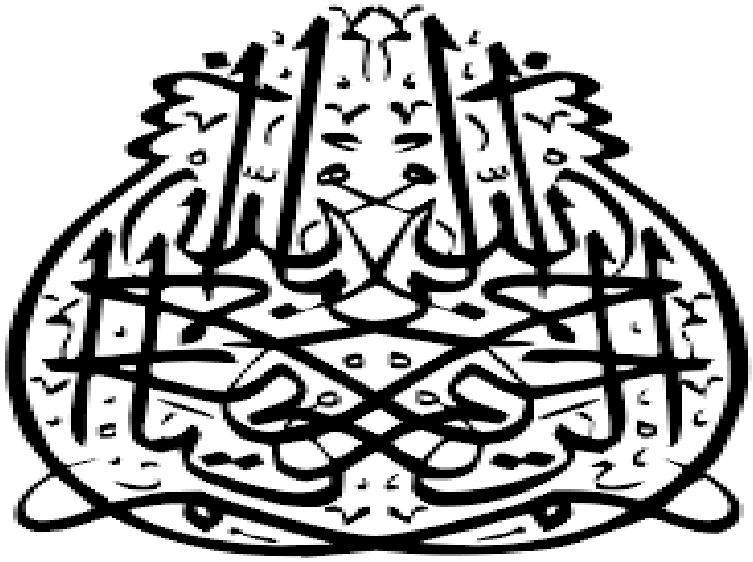

قال رسول الله ﷺ: ﴿تَعَلَّمُوْا الْعِلْمَ، فَإِنَّ تَعَلُّمَهُ لِلَّهِ خَشْيَةٌ، وَطَلَبُهُ وَقَارٌ، وَمُذَاكَرَتُهُ تَسْبِيحٌ، وَالْبَحْثُ عَنْهُ جِهَادٌ، وَتَعْلِيمُهُ لِمَنْ لَا يَعْلَمُهُ صَدَقَةٌ، وَبَذْلُهُ لِأَهْلِهِ قُرْبَةٌ، لِأَنَّهُ مَعَالِمُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَمَنَارُ سُبُلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَهُوَ الْأَنِيسُ فِي الْوَحْشَةِ، وَالصَّاحِبُ فِي الْغُرْبَةِ وَالْمُحَدِّثُ فِي الْخَلْوَةِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ، وَالسِّلَاحُ عَلَى الْأَعْدَاءِ، وَالزَّيْنُ عِنْدَ الْأَخِلَّاءِ، يَرْفَعُ اللَّهُ بِهِ أَقْوَامًا فَيَجْعَلُهُمْ فِي الْخَيْرِ قَادَةً قَائِمَةً تُقْتَصُّ آثَارُهُمْ، وَيُقْتَدَى بِفِعَالِهِمْ، وَيُنْتَهَى إِلَى رَأْيِهِمْ، تَرْغَبُ الْمَلَائِكَةُ فِي خُلَّتِهِمْ، وَبِأَجْنِحَتِهَا تَمْسَحُهُمْ، وَيَسْتَغْفِرُ لَهُمْ كُلُّ رَطْبٍ وَيَابِسٍ، وَحِيتَانُ الْبَحْرِ وَهَوَامُّهُ، وَسِبَاعُ الْبَرِّ وَأَنْعَامُهُ، لِأَنَّ الْعِلْمَ حَيَاةُ الْقُلُوبِ مِنَ الْجَهْلِ، وَمَصَابِيحُ الْأَبْصَارِ مِنَ الظُّلَمِ، يَبْلُغُ الْعَبْدُ بِالْعِلْمِ مَنَازِلَ الْأَخْيَارِ وَالدَّرَجَاتِ الْعُلَى فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، التَّفَكُّرُ فِيهِ يَعْدِلُ الصِّيَامَ، وَمُدَارَسَتُهُ تَعْدِلُ الْقِيَامَ، بِهِ تُوصَلُ الْأَرْحَامُ، وَبِهِ يُعْرَفُ الْحَلَالُ مِنَ الْحَرَامِ، وَهُوَ إِمَامُ الْعَمَلِ، وَالْعَمَلُ تَابِعُهُ، يُلْهَمُهُ السُّعَدَاءُ، وَيُحْرِمُهُ الْأَشْقِيَاءُ﴾.

وقال ﷺ: ﴿مَنْ تَعَلَّمَ بَابًا مِنَ الْعِلْمِ لِيُعَلِّمَ النَّاسَ أُعْطِيَ ثَوَابَ سَبْعِينَ صِدِّيقًا﴾

﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾

صدق الله العظيـــــــم

سورة البقرة، الآية (127)

# تشكرات...

"الحمدالله حتى يبلغ الحمد منتهاه الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع"

عنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ لاَ يَشْكُرُ النَّاسَ لاَ يَشْكُرُ اللَّهَ)، وعليه لا بد من الإقرار بالفضل والاعتراف بالجميل:

أتوجه بخالص الشكر الأستاذ الدكتور حسام حمزة الذي تشرفت بالعمل تحت إشرافه الذي كان مثال الاب والاخ قبل الأستاذ، والذي لا يسعني إلا تقديم خالص الشكر وجزيل الامتنان نظير التوجيهات والنصائح التي كان لها اثر الكبير لوصول البحث الى هذا الشكل؛

الأستاذ الدكتور محمد بن قطاف الذي استفدت كإنسان قبل أن أستفيد منه كأستاذ، والذي أخذت منه دراستي المتواضعة الكثير من الوقت والجهد في المراجعة والتدقيق اللغويين والذي لا أجد نفسي إلا شاكرا على كرمه وفضله؛

شكرا لعائلتي الكريمة التي دعمتني وساندتي في جميع الظروف والأوضاع بداية من والداي اللذين أدين لهما بكل نجاحاتي في حياتي العلمية والعملية وسأبقى مدينا لهما إلى الأبد ولإخوتي خالد؛ صالح؛ فارس؛ براء؛ وأخواتي الغاليات، كما لا يفوتني التعبير عن خالص شكري إلى خالاتي وبالخصوص خالتي ياقوت التي دعمتني وحمستني ونصحتني لاستكمال الدراسة في كثير من الأحيان؛

شكرا للعائلة الأكاديمية بداية من الإدارة ومدير المدرسة؛ والطاقم الإداري؛ زملائي الطلبة زميلاتي الطالبات ورفاقي في الإقامة الجامعية طالب عبد الرحمان -1-، وكل الذين رافقوني في مشوار قبل التدرج وبعده، وهي من أجمل السنوات طوال تكويني الجامعي وفي مقدمتهم عبد الوهاب؛ خالد؛ نبيل؛ وغيرهم الكثير، دون أن أنسى أحبائي وأحبتي الذين أدين لهم بالشكر الجزيل نظرا لدعمهم ووقوفهم معي.

شكرا...

عـــــــــــــــلاء الـــــــــــــــدين

# الإهداء...

إلى شاهد القرن الأستاذ مالك بن نبي – رحمه الله-

إلى جدي حميدة -رحمه الله وغفرله-

إلى والداي أمي حبيبتي و أبي -حفظهما الله-

| فهرس المحتويات | |
|---|---|
| المحتوى | الرقم |
| التشكرات | i. |
| الاهداء | ii. |
| فهرس محتويات والجداول والاشكال | III-V |
| المقدمة | 1-11 |
| الفصل الاول: الإطار النظري ولمفاهيمي للسياسة الخارجية الجزائرية. | |
| تمهيد | 12 |
| المبحث الاول: لمحة تاريخية عن السياسة الخارجية الجزائرية. | 13 |
| المطلب الأول: مرحلة الثورة التحريرية وميلاد الدبلوماسية والسياسة الخارجية الجزائرية 1954-1962. | 13 |
| المطلب الثاني: مرحلة تسيير فترة ما بعد الاستقلال1962-1989. | 16 |
| المطلب الثالث: مرحلة الأزمة وعودة نشاط السياسة الخارجية بعدها 1989-2021. | 18 |
| المبحث الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية. | 23 |
| المطلب الأول: السيادة الوطنية. | 23 |
| المطلب الثاني: تحقيق المصالح العليا الوطنية. | 24 |
| المبحث الثالث: اليات صنع السياسة الخارجية الجزائرية. | 28 |
| المطلب الأول: السلطة التنفيذية. | 28 |
| المطلب الثاني: السلطة التشريعية "المجلس الشعبي الوطني بغرفتيه". | 31 |
| المطلب الثالث: المؤسسة الامنية العسكرية. | 33 |
| خلاصة | 38 |
| الفصل الثاني: المحددات المعيارية والاستراتيجية في السياسة الخارجية الجزائرية. | |
| تمهيد | 39 |
| المبحث الاول: المحددات المعيارية في السياسة الخارجية الجزائرية. | 40 |
| المطلب الاول: التزام سياسة الحياد الايجابي والحل السلمي للنزاعات. | 40 |
| المطلب الثاني: دعم حركات التحرر ومناهضة الاستعمار والإمبريالية. | 46 |
| المطلب الثالث: عدم التدخل في شؤون الدول والتعاون الدولي. | 50 |
| المطلب الرابع: حسن الجوار الايجابي واحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار. | 57 |
| المبحث الثاني: المحددات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الجزائرية. | 60 |

| | |
|---|---|
| المطلب الاول: المحدد السيكولوجي في السياسة الخارجية الجزائرية. | 60 |
| المطلب الثاني: المحدد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية. | 63 |
| المبحث الثالث: التحديات الجديدة والراهنة للدوائر الجيوسياسية الخارجية الجزائرية. | 68 |
| المطلب الاول: الدائرة الجيوسياسية المغاربية. | 68 |
| المطلب الثاني: الفضاء الجيوسياسية الإفريقية. | 72 |
| المطلب الثالث: الدائرة الجيوسياسية المتوسطي. | 75 |
| المطلب الرابع: الفضاء الجيوسياسي العربية. | 77 |
| المطلب الخامس: الفضاء الجيوسياسي الدولي | 80 |
| خلاصة | 84 |
| الفصل الثالث: نماذج التكامل بين المحدد المعياري والاستراتيجي في السياسة الخارجية الجزائرية. | |
| تمهيد | 85 |
| المبحث الاول: المحددات الثقافية في السياسة الخارجية. | 86 |
| المطلب الأول: البعد والمحدد الثقافي في العلاقات الدولية. | 86 |
| المطلب الثاني: ملامح المقاربة الثقافية الجزائرية في السياسة الخارجية الجزائرية. | 90 |
| المبحث الثاني: المحدد الاقتصادي في السياسة الخارجية. | 96 |
| المطلب الأول: مفهوم المحددات الاقتصادية. | 96 |
| المطلب الثاني: المحدد الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية. | 97 |
| المطلب الثالث: تفعيل المقاربة الاقتصادية الجزائرية في السياسة الخارجية. | 100 |
| المبحث الثالث: المحدد الاستراتيجي في السياسة الخارجية. | 103 |
| المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية في السياسة الخارجية. | 103 |
| المطلب الثاني: المحدد الاستراتيجي في السياسة الخارجية التركية. | 103 |
| المطلب الثالث: ملامح المقاربة الاستراتيجية في السياسة الخارجية الجزائرية. | 107 |
| خلاصة | 112 |
| خاتمة | 113 |
| التوصيات | 114 |

| | |
|---|---|
| قائمة المراجع | 115 |


فهرس الجداول


| الرقم | عنوان | الرقم |
|---|---|---|
| 01 | **ارتفاع المتصاعد لميزانية الجيش الشعبي الوطني الجزائري.** | 34 |
| 02 | **الدول الاكثر إنفاقا عسكريا منطقة الساحل الافريقي** | 67 |


فهرس الاشكال


| الرقم | عنوان | الرقم |
|---|---|---|
| 01 | **الفضاءات الجيوسياسية للسياسة الخارجية الجزائرية.** | 25 |
| 02 | **منطقة الساحل والدول التي تنتمي إليها.** | 44 |
| 03 | **جيوبوليتيك الدائرة المغاربية.** | 69 |
| 04 | **الفضاء الجيوسياسي الإفريقي.** | 73 |
| 05 | **الفضاء الجيوسياسي المتوسطي.** | 76 |
| 06 | **الفضاء الجيوسياسي العربي.** | 78 |
| 07 | **الفضاء الجيوسياسي الدولي.** | 83 |
| 08 | **ملامح الفكر الاستراتيجي للسياسة الخارجية الجزائرية.** | 108 |

## مقدمة

ان بناء وهندسة السياسة الخارجية يمتاز بالتعقيد كون هاته العملية مهمة لأنها تعبر عن سلوك الدولة الخارجي في البيئة الدولية، فهندسة السياسة الخارجية تخضع لعدة مراحل يجب الوقوف عليها، بالإضافة للشروط والمعايير التي من شأنها تحديد مسار ومنهج علمي وعملي وفقا للأهداف المسطرة والتي تستقى من كل مكونات الدولة وتجارب المجتمع بشكل عام، كما يجدر الذكر أن السياسة الخارجية هي عبارة عن عملية متواصلة ومستمرة تعبر عن ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي معالجة مشاكل ما وراء الحدود وهي برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الاهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها والمصالح التي تسعى الى تأمينها مستخدمة كل الوسائل الضرورية التي تراها مناسبة، أو يمكن القول انها تعبر عن الافعال وردود الافعال التي تبادر بها أو تتلقاها الدول وترد عليها لاحقا الدول ذات السيادة بهدف تغيير أو ايجاد ظروف ومشكلة جديدة خارج حدودها السياسية.

فالسياسة الخارجية الجزائرية خضعت ولا زالت خاضعة لعدة مبادئ وأسس ومحددات تعبر عن ماهية مكونات المجتمع والنظام السياسي الجزائري في البيئة الدولية منذ الاستقلال وحتى قبله، بالإضافة للأيدولوجيات والفلسفات المنتهجة من قبل صناع القرار الخارجي في الجزائر، ويجدر الذكر أن نشاط السياسة الخارجية الجزائرية متجذر تاريخيا ويضرب في أعماق التاريخ وصولا حتى لفترة الانتداب العثماني في الجزائر، ثم مرحلة الاستعمار الفرنسي حيث عرفت الجزائر قرنا وثلاثين سنة من الاستعمار التقليدي تم استخدام فيها السياسة الخارجية والدبلوماسية كأداة للكفاح ضد الاستعمار وكانت وسيلة فعالة وجد ناجعة حيث أفضت الى الدعم الدولي لنصرة قضية الشعب الجزائري حول تقرير مصيره، ومنه الى الاستقلال فيما بعد. أما لاحقا فقد عرفت السياسة الخارجية بعد الاستقلال تذبذب من ناحية النشاط، تحكمت فيها عديد الظروف والعوامل تراوحت ما بين الداخل والخارج، كما انها عرفت سنوات ذهبية من النشاط الدبلوماسي وبالتالي حققت فيها عديد الانجازات على المستوى المغربي، الأفريقي وحتى الدولي ابانت فيه السياسة الخارجية الجزائرية عن ثقل القرارات الخارجية الجزائرية اتجاه دوائرها المباشرة خاصة والغير المباشرة عامة، بالإضافة للقدرة على التأثير في سلوك فواعل البيئة الدولية ناتج عن الفهم الصحيح للعامل الخارجي الذي توافق مع مبادئ وأسس السياسة الخارجية آنذاك، غير أن مكاسب هاته الفترة الممتدة بين السبعينيات والثمانينات والمتمثلة في حل عديد النزاعات كاتفاقية الطائف 1989 في لبنان والتي تخللتها الوساطة الجزائرية وأزمة الرهائن الامريكان في ايران أيضا 1979، وحتى حل النزاع الاريتيري الاثيوبي 2000وغيرها الكثير قد استندت بشكل كبير على خلفيات معيارية

أكثر منها استراتيجية والتي تعبر عن المصالح العليا الجزائرية بمفهومها المادي خاصة وأن الهدف المحوري للسياسة الخارجية هو تحقيق أكبر قدر من المصالح (المادية البراغماتية) وفق ما يتماشى مع الاجندات الوطنية والقومية الجزائرية وفي التطورات الحاصلة على المستوى الدولي تضاءل نشاط السياسة الخارجية الجزائرية مع مرور الوقت واقتصر فقط على التنديد ودعم القضايا الراهنة وحلها بشكل سلمي توافقي وفي ظل عدم القدرة على التكيف مع مستجدات البيئة الدولية بسبب الاعتماد المتواصل على المقاربة المعيارية تناقص نشاط السياسة الخارجية الجزائرية بشكل جعلها منطقة تنفذ فيها سياسات الخارجية للدول الاخرى.

**الاشكالية:**

تدفع بنا دراسة كيفية صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية انطلاقا من تحليل سلوكها منذ الاستقلال، الى الافتراض أن صناع القرار قد اعتمدوا على الجانب المعياري المثالي في حل عديد القضايا والازمات البارزة التي شهدتها العلاقات الدولية والتي تناسبت مع الفلسفة والتوجه الاشتراكي الذي ربما تناسب مع البيئة الدولية آنذاك كونه كان واحد من الخيارين التي يجب الاعتماد عليها، لتكتسب مقاربة هوياتية تقوم على عدة محددات معيارية بحتة منذ الثورة التحريرية الى يومنا هذا والتي لا يزال الاعتماد عليها الى غاية اللحظة، دون مراعاة الحسابات والمحددات الجيواستراتيجية في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دوائرها المباشرة وحتى الغير مباشرة، والذي بدوره أفضى الى تواضع المكاسب المحققة في تقديرنا كالسمعة الدولية وما الى ذلك، في حين كان بالإمكان الاعتماد على النهج البراغماتي الواقعي في صياغة السياسة الخارجية الجزائرية لتحصيل أكبر قدر من المكاسب والعمل على تعظيمها وأكثرها قيمة ومنفعية خاصة ماديا دون التخلي عن الطرح المثالي الذي يتوافق مع أدبيات وقواعد القانون الدولي الذي لطالما تجلى في المبادئ وأسس السياسة الخارجية الجزائرية لتظهر في مواقفها إزاء القضايا الدولية، كما أن التطورات الحاصلة على مستوى العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدول بالإضافة الى التحديات الراهنة الجديدة على جميع الاصعدة والتي تعنى بضرورة التكيف من خلال الاعتماد على ما هو استراتيجي وما هو معياري للانتقال من حالة التأثر الى حالة المبادرة أي من الاستراتيجية الدفاعية الى استراتيجية أكثر نشاطا وحركية بعيدا عن الجمود السلوكي في البيئة الخارجية بهدف التحرك لتحقيق اكبر قدر من المصالح العليا للجزائر ولدراسة المركزة علميا لموضوع يجب التعمق في التصورات الذهنية لدى صانع القرار الجزائري على المستوى الخارجي بالإضافة الى تحليل مكاسب وانجازات السياسة الخارجية الجزائرية للانتقال من عملية التقييم الى التقويم لتكون

نقطة بداية جديدة في صيرورة صنع القرار الخارجي اتجاه القضايا الإقليمية والدولية والتحديات الجديدة الراهنة.

إن هذا عمق هذا الاشكال الذي يكمن في عملية الادراك وبناء التصورات لدى علبة صنع القرار الخارجي للسياسة الخارجية الذي احتدم النقاش حوله في الاوساط الفكرية والاكاديمية يفضى الى التساؤل المحوري والمركزي هذه بالإضافة الى اشكالية ضرورة التكيف في العلاقات الدولية: **هل يمكن بناء تصورات جديدة بالاعتماد على مقاربة أكثر جيواستراتيجية (منطق المصلحة) الى جانب المقاربات المعيارية المثالية (محددات السياسة الخارجية الجزائرية)، التي يتم الاعتماد عليها في هندسة ورسم وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحديات الجديدة الاقليمية والدولية الراهنة؟**

يعد هذا السؤال المركزي التي يعد مسارا ضابطا لاتجاه دراستنا لكن لا بد من تبسيط الدراسة من خلال تفكيك الاشكال الرئيسي الى عدة تساؤلات فرعية أخرى للمساعدة على التقرب المنهجي من عمق الاشكالية وللوصول لتفاصيل الموضوع وهي كالاتي:

- ✓ كيف تشكلت السياسة الخارجية الجزائرية وماهي أهم المراحل التي ساهمت في بلورة التصورات والخطوط العريضة لها؟
- ✓ ما هو الإطار القانوني المنظم للسياسة الخارجية الجزائرية وماهي أهم الهياكل والمؤسسات النظامية المسؤولة عن هندسة قرارات السياسة الخارجية؟
- ✓ فيما تتمثل المحددات المعيارية والاستراتيجية وماهي المقاربات المستخدمة لهندسة السياسة الخارجية الجزائرية؟
- ✓ ماهي مختلف الامثلة ونماذج السياسات الخارجية الناجعة في تحقيق مصالحها بالاعتماد عل مقاربات وتصورات استراتيجية ومعيارية في ان واحد؟

**فرضيات الدراسة:**

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والاسئلة الفرعية نفترض ما يلي:

- **الفرضية الاولى (المركزية):** ان اشكالية التكيف مع القضايا الدولية والاقليمية تفرض على صناع القرار الجزائري الاعتماد على التكامل بين المحددات الاستراتيجية والمعيارية لتحقيق مصالح أكبر في السياسة الخارجية.
- **الفرضية الثانية:** حققت السياسة الخارجية الجزائرية مكاسب وانجازات عدة في فترة الذهبية 1979-1989، انطلاقا من التأسيس الصحيح لعملية صنع القرار.

- **الفرضية الثالثة:** تمثل المحددات المعيارية الطرح المثالي القانوني المؤطرة للسياسة الخارجية أما المحددات الاستراتيجية فيمثل الطرح المنفعي البراغماتي وفق مفاهيم المصلحة.
- **الفرضية الرابعة:** تعد السياسة الخارجية الامريكية والتركية من أنجع السياسات الخارجية تحقيقا لأجنداتها نظرا للفهم الصحيح في تحويل المحددات المعيارية والاستراتيجية القوة لتحقيق المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية.

**مجالات الدراسة:**

تفرض الناحية المنهجية تحديد مجالات الدراسة الخاصة بموضوعنا السياسة الخارجية الجزائرية ومحدداتها.

- ✓ **المجال المكاني:** الجزائر.
- ✓ **المجال الزماني:** تم تأريخ الدراسة من 1954 اي بداية من الثورة ومن ثمة الاستقلال سنة 1962 ثم مرحلة ما بعد الاستقلال 1989 الى غاية يومنا هذا، وقد تم التركيز في هاته الدراسة على هاته الفترات المحددة اقترانا بالتحولات الدولية الهامة وتأثيرها على صياغة وهندسة السياسة الخارجية للجزائر، بالإضافة الى تحليل عمق اداء السياسة الخارجية الجزائرية من خلال فهم المحددات وتقييم الانجازات في ظل التطورات الحاصلة في السياسة الدولية باستمرار.
- ✓ **المجال الموضوعي:** يتضمن الموضوع جملة المحددات التي تخضع لها صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية، والتي تسطر المنهج والمسار وحتى الاهداف بالإضافة الى النتائج المحققة وعليه فدراسة سلوك السياسة الخارجية الجزائرية مع متطلبات التكيف مع الظروف والتحديات الجديدة والراهنة يتطلب اعادة النظر في صياغة وهندسة السياسة الخارجية الجزائرية وتنفيذها مع مراعاة الحسابات الجي واستراتيجية خاصة في الدوائر المباشرة.

**أهداف الدراسة:**

تتمثل اهداف الدراسة من خلال:

- تهدف هاته الدراسة الى تحليل اداء سلوك السياسة الخارجية الجزائرية للكشف عن مواطن القوة والضعف في صياغة وتنفيذ في السياسة الخارجية.

- كما تهدف الى تقويم سلوك في البيئة الخارجية خاصة في البيئة الخارجية من خلال اعادة النظر في التغيرات الطارئة على العلاقات الدولية خاصة الى الدوائر المباشرة التي تتنمي وتتفاعل معها السياسة الخارجية الجزائرية.
- ترمي هاته الدراسة الى تحليل النتائج المحققة على مستوى الجانب الخارجية من خلال العودة الى اهم المحطات التاريخية التي ساهمت في بلورة جوهر السياسة الخارجية الجزائرية لإعادة النظر فيها لاستخلاص مواطن الضعف.
- تنبيه مباشر لضرورة ايجاد صيغ وادوات جديدة بناء السياسة الخارجية من شأنها كمتطلبات للتكيف.

**أهمية الدراسة:**

تتجلى اهمية الموضوع من خلال:

- ✓ تتجلى أهمية الدراسة علميا من خلال اثراء البحث العلمي الأكاديمي خاصة مجال السياسة الخارجية الجزائرية.
- ✓ تتجلى أهمية هاته الدراسة عمليا من خلال تنوير صناع القرار على مستوى السياسة الخارجية الجزائرية حول التغيرات الطارئة في البيئة الخارجية.
- ✓ تبني طرح جديد على مستوى السياسة الخارجية الجزائرية من خلال الاعتماد على الخيارات والبدائل الاستراتيجية بالإضافة.

**تحديد المفاهيم والمصطلحات:**

1. **مفهوم السياسة الخارجية:** تختلف المفاهيم والتعارف حول السياسة الخارجية نظرا لتعدد وجهات النظر واختلاف التوجهات الأيدولوجيات مما أدى إلى عدم الاتفاق على تعريف شامل وكامل للمفهوم[1]، وهي جميع صور النشاط الخارجي لدولة ما سواءاك ا ن سياسي او اقتصادي وعسكري خارج اقليمها ويتميز بالرسمية والنظامية في التفاعل المستمر مع مختلف ظواهر السياسة الدولية، والهدف بشكل عام هو العمل على التأثير في سياسات الخارجية للفواعل الأخرى بهدف تحقيق المكاسب والمصالح الوطنية الدول وجعلها في مسار يخدم أجندات الدولة المعينة.

[1] - أحمد النعيمي، "**السياسة الخارجية**"، الأردن، جامعة بغداد، 2011، ص20.

2. **مفهوم الاستراتيجية:** تعتبر الاستراتيجية من اهم المفاهيم في العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة، كون التخصص بكامله يقوم على الفكر الاستراتيجي والقدرة على التخطيط وتعني في المجمل أنها عبارة عن فن وعلم في وقت واحد، وتعني تطابق والتناسق والتكامل الدقيق بين الفكر والخطط مع القدرات والامكانيات المتوفرة حيث يقول الاستراتيجي الصيني الشهير Sun Zi :"**إن الأكثر تميزا من القادة هم هؤلاء الاكثر حكمة والأكثر استشرافا ورؤية**"[1].
3. **مفهوم المحددات في السياسة الخارجية:** وهي جملة المتغيرات التي من شأنها أن تحدد وتؤطر منهج ومسار السياسة الخارجية بداية من عملية صياغتها وصولا الى التنفيذ ثم المراجعة، وقد تكون داخلية وقد تكون خارجية، والتي تعبر عن البنى الهوياتية والقيم المجتمعية السائدة داخل الدولة وقد تكون على شكل محددات سياسية واقتصادية وحتى ثقافية وتشمل جميع مواضيع السياسة الخارجية التي ترتكز عليها في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية التي تعبر عن سلوكها الرسمي في البيئة الدولية.
4. **مفهوم عملية صنع القرار:** هي عملية تتم على مستوى مراكز القرار في هرم السلطة وهي جملة الخيارات التي يتبناها النخب المسؤولة عن صناعة القرار الخارجي، وتتميز بعدة المراحل كما تتصف بكثرة الشكوك والمخاطر الكبيرة بهدف التأثير في السياسة الخارجية الجزائرية والعمل على تحقيق المكاسب الوطنية[2].
5. **المصلحة الوطنية:** تتحرك السياسات الخارجية للدول انطلاقا من مجموعة من الأهداف تكون مسطرة بغية للوصول اليها، من خلال مجموعة من العمليات والسلوكيات الخارجية لتأمين المصالح وهي المكاسب المحققة التي تكون كقيمة مضافة تساعد صانع القرار على تلبية الحاجيات ومن ثمة الانتقال الى مكاسب أخرى وهكذا بالنسبة لجميع وقد تأخذ المصلحة الوطنية عدة أشكال وتختلف من مجال الى اخر وحسب الطرق التي تحصل بها، كما يشير مفهوم المصلحة القومية الى مجموعة القيم الاساسية التي ترتبط أصلا بوجود الدولة لتشمل جميع مكونات الدولة انطلاقا من تاريخ

[1] - صلاح نيوف، "**مدخل إلى الفكر الاستراتيجي**"، الدنمارك، كلية العلوم السياسية، الاكاديمية العربية المفتوحة، بدون تاريخ، ص ص 7-6.

[2] - أليكس مينتس، كارل دي روين الابن، "**فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**"، مركز الامارات والبحوث الاستراتيجية، 2016، ص10.

وصولا الى الحاضر ولهذا فإنها تمتاز الثبات عير ان الوسائل التي يمكن تحققها تتميز بالنسبية والتغير حسب الظروف المحيطة بها[1].

**الدراسات السابقة:**

على الرغم من أهمية اشكالية عملية صنع القرار على مستوى الخارجية الجزائرية والمحددات المرتكز عليها بالإضافة الى دراسة جملة المكاسب المحققة خاصة بعد فترة اضمحلال نشاط السياسة الخارجية، نجد العديد من الأساتذة والباحثين اهتموا بالموضوع لكن على شاكلة دراسات ورسائل ماجيستير ودكتوراه أو على شكل مذكرات لنيل شهادة ماستر، وبالرغم من أن هاته تعتبر قضية وطنية وقومية جد مهمة ومن أهم الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع:

1. لقد طرح الاستاذ عبدالله بالحبيب نفس الموضوع تقريبا لكن من وجهة نظر أخرى بعنوان **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة بين فترتي 1992-1997**، حيث عايشت الجزائر في هذه الفترة عزلة عن العالم الخارجي بسبب الحرب الاهلية والتي أطلق عليها مصطلح الازمة، وقد دراسته هاته الى قسمين فالأول: تناول فيه جملة المحددات التي تحكمت وساهمت في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية في فترة الأزمة أي في تلك الظروف الاستثنائية التي عايشتها الجزائر، أما القسم الثاني فقد تناول فيه كيف تمت ادارة الازمة مع كيفية التعامل مع البيئة الخارجية في تلك الظروف الحساسة آنذاك، فهذه الفترة بالتحديد عرفت الجزائر ازمة على جميع الأصعدة تطورت لتصل الى مستوى الحرب بسبب النزاع السلطوي الذي دار بين الأيديولوجيات النافذة في تلك المرحلة.
2. قدمت الاستاذة **وهيبة دالع**، نظرة حول صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية انطلاقا من محددات البيئة الخارجية والتي عنون ب: **دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006**، حيث طرحت في هذا الكتاب الحركية التي عرفتها الجزائر بعد الخروج من الفترة الازمة التي عايشتها لأكثر من عشر سنوات مضت، لتشهد بهذا نشاطا عير مسبوق على مستوى السياسة الخارجية بعد فترة من الركود والعزلة، حيث قامت بالاعتماد على عدة متغيرات في دراستها ومنها التحولات الدولية التي شهدها العالم بنهاية الحرب الباردة وخاصة التحولات التي تمخضت عن أحداث 11 سبتمبر والنقلة النوعية في الثورة الاتصالية التكنولوجية، حيث قامت بدراسة هاته

[1] - رابح زغوني، مقال، "**أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي**"، الجزائر مجلة السياسات العربية، ص 86.

المتغيرات على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية خاصة بعد صعود الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

3. كما قدم الأستاذ الطاهر عديلة دراسة تتمحور حول المحددات السيكولوجية لصانع القرار وتأثيرها على نشاطها والتي كانت بعنوان، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004**، والتي اعتمد فيها الكاتب على المحددات النفسية لصانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية خاصة وبعد التغيرات الطارئة على الرئاسة بصعود الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ليتعمق الباحث باستخدام مستوى التحليل الفردي في السياسة الخارجية وصولا للدوافع الشخصية للرئيس، غير أنها اعتماده على متغير واحد ساهم في تقليص دور المتغيرات الأخرى وبالتالي فان التحليل على هذا المستوى يبقى ناقصا في ظل وجود متغيرات أخرى ساهمت في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية.

**الاقترابات:**

**إن** دراسة اية ظاهرة تقتضي التقرب من الظاهرة عبر مداخل منهجية تسهل عملية التحليل وتقدم نظرة معمقة عن موضوع الدراسة ومن الاقترابات التي سنستخدمها في الدراسة:

- **اقتراب النخبة:** أحد الادوات المنهجية التي يستخدمها الباحثين في تحليل الظواهر والاقتراب منها من خلال مستويات تساعد على الفهم، ويعد اقتراب النخبة مدخلا يعتمد فيه على مخرجات الصفوة كقرارات في السياسة الخارجية، خاصة وأن عملية صنع القرار تدور بعدة مراحل ضمن الاطارات والنخب المعنية بالسلوك الخارجي الرسمي، ويمكن اعتباره على أنهم مجموعة من الافراد الذين يهيمنون على القرار السياسي[1] ولهذا فان فهم السياسة الخارجية الجزائرية يقتضي العودة الى النخب الحاكمة لفهم طبيعة المحددات ونوعية المكاسب على مستوى السياسة الخارجية الجزائرية.
- **مقاربة صنع القرار:** إن الاعتماد على مدخل النخبة لوحده فقط في فهم سلوك السياسة الخارجية غير كاف، خاصة وأن عملية صنع السياسة الخارجية تخضع لعدة مؤسسات وهياكل تضمن دوران عملية صنع القرار ضمن هاته المؤسسات على مراحل بداية من المشكلة وصولا الى التنفيذ والتقييم ثم التقويم، لتحديد القرارات الهامة ومن الخبة المسؤولة على اتخاذها خاصة وان السياسة الخارجية الجزائرية قد عرفت أحداث هامة كانت وراءها قيادات ونخب كان لها الدور الكبير في

[1] - محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997، ص 207.

تحصيل عدة انجازات على المستوى الخارجي[1]، ولتندرج تحت هذا المقترب ثلاث نماذج تضبط وتحدد قرارات صناع السياسة الخارجية منها العقلانية في عملية صنع القرار والمعنى الرشادة والدراسة العميقة لعملية اتخاذ القرارات وتنفيذها، أما العملية التنظيمية وهي الدوائر والمؤسسات التي يدور فيها القرار قبل أن يتخذ شكله النهائي، وأخيرا الجهاز البيروقراطي وسياسته ودوره وطرق عمله وتصرفاته في السياسة الخارجية الجزائرية.

**مناهج الدراسة:**

ان التعمق في تحليل ودراسة السياسة الخارجية الجزائرية يقتضي توظيف وتكامل ثلاث مناهج رئيسية في الدراسة:

- ✓ **المنهج التاريخي:** " لا يكتفي المنهج التاريخي بسرد الوقائع وتكديسها فقط، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها، ويحاول أن يصل الى ايجاد القوانين التي تحكمت في ذلك وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة او حادثة ما والوضعية أو الحالة أو الظرف الذي وجدت فيه[2].

ان التطرق لموضوع السياسة الخارجية الجزائرية يقتضي العودة للبدايات الاولى لبروز النشاط الجزائري في السياسة والعلاقات الدولية، ولهذا يحتم علينا توظيف المنهج التاريخي لفهم واقع السياسة الخارجية الجزائرية اليوم كما يساعد على فهم واستنباط مواطن القوة والضعف في اداء الدبلوماسية الجزائرية، كما أن العبرة الاساسية هي دراسة تجارب الماضي لاستكشاف الاخطاء والتعلم منها وهذا ما تسعى إليه دراستنا.

- ✓ **المنهج الوصفي:** يعد هذا المنهج أكثر المناهج استخداما لأنه يساعد الباحثين على التعمق في الافكار وضبط المفاهيم من خلال وصف الظواهر بشكل كمي أو كيفي، ومن ثم طرح مجموعة من التساؤلات المهمة، والقيام بعملية تجميع البيانات والمعلومات، من خلال مجموعة من العينات التي تتضح فيها الخصائص، ثم تكون مرحلة التحليل لبلوغ النتائج والقيام بالتفسير.

ويتقاطع موضوعنا السياسة الخارجية الجزائرية مع المنهج الوصفي الذي يدور حول تكامل المحددات الاستراتيجية والمعيارية؟ من ناحية أن ضبط مفاهيم الموضوع المتعلقة بالدراسة تقتضي وصفها لفهم المعان وضبط المفاهيم للتدقيق والتعمق، والوصول لهدف الدراسة، خاصة وأن المنهج الوصفي يقدم

[1] - محمد شلبي، مرجع سابق، ص214.

[2] - المرجع نفسه، ص 56.

وصفا دقيقا ويقدم معطيات انطلاقا من المعاش، عكس المنهج التاريخي الذي يعود الى الماضي للحصول على معطيات ومن ثمة تفسيرها، كما يساعد في تحديده للواقع من خلال بناء تصورات واستراتيجيات ومخططات التي تتوافق باهتمامات المجتمع وفقا للرؤى السياسية والاجتماعية التي يراها صناع القرار على مستوى السياسي الخارجية الجزائرية[1].

- ✓ **منهج تحليل المضمون:** يستخدم هذا المنهج في عدة مجالات للميزات والخصائص التي يضفيها على الدراسة، حيث يعد على أنه طريقة وأسلوب في البحث العلمي والاجتماعي بهدف الوصف الموضوعي والقياس الكمي للمحتوى العام للظاهرة وقد يكون على عدة اشكال وأنواع المصادر الرسمية والغير الرسمية.

إن السياسة الخارجية الجزائرية كونها سلوك رسمي يعبر عن الدولة الجزائرية، فإن دراستنا تقتضي العودة المصادر الرسمية التي تنبثق عنها أدوار السياسة الخارجية، بالإضافة للمراجع والمصادر الأخرى، وهنا يأتي دور منهج المضمون من توضيح والفهم الدقيق لكل ما له علاقة بالسياسة الخارجية الجزائرية[2].

**نظريات الدراسة:**

يحتم الموضوع الذي نحن بصدد دراسته الاعتماد على النظريات المساعدة على التحليل والتفسير للسياسة الخارجية الجزائرية خاصة النظريات التي المعتمدة في صياغة السياسة الخارجية الجزائرية كمحددات:

- **النظرية الو اقعية البنيوية:** تتجلى أهمية هاته النظرية في الدراسة كونها تقدم تحليل دفاعي اي التأثر وتحليل هجومي ومعناه التأثير في السياسة الدولية وتقتضي اشكاليتنا الاعتماد على النظرية الواقعية البنيوية كونها تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر والمتمثلة في الفاعل العقلاني الواعي من خلال الادراك المفهوم الحقيقي للمصلحة الوطنية بالاعتماد على جل المحددات التي تساهم في تحقيق المكاسب في العلاقات الدولية.
- **النظرية القانونية المؤسساتية:** ينطلق هذا المنهج بالاعتماد على متغير القواعد والقانون والمؤسسات كمتغيرات رئيسية في ضبط سلوك السياسة الخارجية، بالإضافة الى فهم هيكلة ودور

[1] - سعد سلمان المشهداني، **منهجية البحث العلمي**، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2019، ص ص 126- 131.

[2] - بوحوش عمار، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية، 2019، ص 153.

المؤسسات المسؤولة عن صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية مما يستدعي استعمال هذا الطرح لفهم السياسة الخارجية الجزائرية[1].

- **النظرية البنائية:** إن تعظيم المصالح القومية والوطنية يفرض طرقا واليات من شأنها تحقيق المكاسب في البيئة الخارجية خاصة بمفهومها المادي، فتشترط من جهة العقلانية في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية وحتى في التصرف من خلال العمل على تحقيق أكبر قدر من المكاسب مقابل أقل قدر من الخسائر، ويتماشى هذا طبعا من الفهم الجيد للعامل الخارجي، كما تستند هاته النظرية من خلال الافتراض أن الدول الوحدات كبنى للتحليل، كما تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام، ولهذا فإن فهم وتحليل السياسة الخارجية يقتضي البحث البنى المؤسسة التي تقوم عليها عملية صنع القرار في السياسة الخارجية[2].

[1] - عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص116.

[2] - المرجع نفسه، ص 322.

**تمهيد**

ان الدراسة المنهجية لأي موضوع يقتضي التعرف معانيه وفهم سلوكياته وأصوله ومكوناته وهو ما سنتطرق اليه في فصلنا الاول حول السياسة الخارجية الجزائرية وتاريخ تطورها وأهم الاحداث التي عايشتها في المبحث الاول والتي أكسبتها هوية انعكست على مواقفها والتي كانت على قسمناها الى ثلاث مراحل حيث برزت فيها ملامح نشاط السياسة الخارجية، بداية من الثورة التحريرية وتحركات الدبلوماسية الجزائرية لأهداف معينة، وفي الحقيقة تعود الى ما قبل الثورة التحريرية ولربما الى فترة الدولة العثمانية، أما بعد الاستقلال وصولا الى سنة 1988 عرفت الجزائر جملة من الأحداث داخليا وخارجيا واللذين ساهما في صياغة السياسة الخارجية الجزائرية وتكوين معالم لهذا الجانب الخارجي من نشاط الدولة، وفيما يخص المرحلة الثالثة فتشمل مرحلة جد خطيرة بداية من أحداث أكتوبر 1988 ومن ثمة فترة الحرب الأهلية التي أثرت بشكل واضح على السياسة الخارجية وصولا الى يومنا، أما في المبحث الثاني سنعرج فيه على مبادئ والمنطلقات التي تعد مرجعية لمواقف السياسة الخارجية الجزائرية ونحاول التأصيل في كيفية تشكل هاته المحددات وكيفية توظيفها كمحددات فب السياسة الخارجية الى جانب دور العوامل السيكولوجية وطبيعة الدولة في صناعة السياسة الخارجية، كما سنتحدث عن اليات صنع السياسة الخارجية الجزائرية كعملية من عمليات النظام السياسي، بالإضافة الى جملة التحديات التي تفرضها تحولات النظام الدولي الحديث على السياسة الخارجية الجزائرية على دوائرها الجيوسياسية المباشرة وغير المباشرة خاصة وان الجغرافيا السياسية والانتماءات الهوياتية تعطي دوائر ومجالات واسعة للنشاط الخارجية وهو ما يشكل مسؤولية كبيرة للسياسة الخارجية الجزائرية.

## المبحث الاول: لمحة تاريخية عن السياسة الخارجية الجزائرية:

تعد السياسة الخارجية فرع اساسي في العلاقات الدولية كونها تعبر عن مكونات الدولة على اختلافها في البيئة الدولية، ولهذا فان السياسة الخارجية الجزائرية تعبر عن تجارب المجتمع الجزائري منذ القدم بحيث تتجلى عن طريق سلوكيات النظام السياسي الجزائرية في العلاقات الدولية.

غير أن فهم وتحليل السياسة الخارجية الجزائرية وتفكيكها يحيلنا الى العودة الى التطور التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية، فهاته الاخيرة عرفت عدة محطات ومراحل تاريخية ساهمت في تكوين واقع السياسة الخارجية الجزائرية اليوم:

حيث يمتد التطور التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية الى مراحل جد قديمة في التاريخ الذي شهدته الجزائر كسلوك، أما كفعل منتظم وبشكل رسمي -وبما يتوافق مع مفهوم الدولة الوطنية- الذي تمثل فيه الدولة الجزائرية كان ابان الثورة التحريرية 1954-1962، وبشكل واضح بعد الاستقلال وقد مرت بمرحلتين:

### المطلب الأول: مرحلة الثورة التحريرية وميلاد الدبلوماسية والسياسة الخارجية الجزائرية 1954-1962:

حيث تم فيها تسطير الخطوط العريضة والمنهج التي تسير عليه السياسة الخارجية، اعتمادا على تجارب الشعب الجزائري ومكوناته ابان الثورة، حيث ظهرت الجزائر على المسرح الدولي قبل أن تتكون الدولة بشكل رسمي من خلال الدبلوماسية النشيطة بقيادة بعثات جبهة التحرير الوطني "FLN"، ثم بعثات الحكومة المؤقتة، بهدف الحصول على الدعم والمساندة الدولية للقضية الجزائرية، بالموازاة مع النشاط العسكري داخل الوطن ويمكن حصر نشاط السياسة الخارجية على ثلاث متغيرات ومحددات رئيسية أطرت تلك الفترة:

- **انطلاق النشاط ابان الثورة:** انطلاقا من بيان أول نوفمبر عام 1954 من قبل جبهة التحرير الوطني والذي تم تحديد فيه تدويل القضية الجزائرية بالعمل مع النشاط المسلح داخل أرض الوطن للحصول على الدعم الدولي كفرع سياسي خارج الوطن[1]، فمنذ تأطير الكفاح المسلح كانت جبهة التحرير الممثل المباشر والرسمي للبعثات الثورة الجزائرية بقيادة: **حسين ايت أحمد، والرئيس السابق أحمد بن بلة،**

[1] - عبد الله بالحبيب، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997**، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2011، ص 11.

**ومحمد خيضر** حيث اتخذوا من العاصمة المصرية القاهرة مقرا لنشاطهم السياسي والدبلوماسي، ثم حدثت تغييرات على مستوى مؤتمر الصومام 1956، ليقود السيد **لمين دباغين** بقيادة التنسيق النشاط الخارجي مع الداخل من خلال ترأس لجنة التنسيق والتنفيذ[1] من التراب الوطني في جويلية1957، ليأتي بعدها تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الشعبية الديمقراطية والتي قامت بأدوار جد مهمة خلال دورتي 13 و 14 لاجتماع الهيئة الاممية آنذاك وتم الاعلان عنها بشكل رسمي في يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958 بهدف تذكير أن الثوار سطروا هدفهم في اقامة جمهورية شعبية ديمقراطية[2].

- **سياسة محاولة الحضور و إثبات الوجود:** كان المقصود منها توصيل صوت الشعب الجزائري حيث تم الاعتماد الإعلام في استمالة الرأي العام الدولي، وذلك باحتلال فضاءات كبيرة في الوسط الصحافي ووسائل الاتصال، من خلال أن قادة السياسة الخارجية الجزائرية وممثلي قيادة جبهة التحرير قد قاموا بجولات دبلوماسية عبر جل عواصم بلدان العالم للحصول على الدعم الدولي ومن أهم المحافل الدولية التي عرفت الحضور الجزائري: **مؤتمر باندونغ**[3] بقيادة في **أبريل 1955** والذي دعم القضية الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي مما الطريق أمام الجزائر للدخول للعائلة **الأفرو-اسيوية**، لتأخذ الجزائر مقعدا دائما على مستوى ممثلية **الأمانة العامة الدائمة للجنة التنفيذية لمنظمة التضامن مع شعوب افريقيا واسيا** المنعقد في كوناكري 1960، كما شاركت في دورتي الثانية والثالثة للدول المستقلة لإفريقيا، المنعقد على التوالي في **منروفيا** 1959، **وأديس أبابا** في 1960، لتكلل فيما بعد مجهوداتها دبلوماسيا على مستوى الأمم المتحدة بتدويل القضية الجزائرية، لتكون محور نقاشات المجموعة الدولية عام 1955، ولضمان التواجد الدائم للقضية الجزائرية على مستوى اعلى هيئة دولية الأمم المتحدة، قامت جبهة التحرير بتعيين **السيد عبد القادر شندرلي** على رأس مكتب الاعلام

---

[1] - **لجنة التنسيق والتنفيذ:** هي هيئة الاركان الحرب العامة، وتتمتع تحت اشراف المجلس الوطني للثورة بامتيازات واسعة، من حيث توجيه وإدارة جميع أجهزة الثورة العسكرية، وتتكون من عبان رمضان، العربي بن مهيدي، كريم بقاسم، سعد دحلب، بن يوسف بن خدة، انظر: أزغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير 1956-1962**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 125.

[2] - سعاد بولجويجة، **جهود الحكومة المؤقتة الجزائرية لتدويل القضية الجزائرية في الهيئة الأممية خلال الدورتين 13 و14 للجمعية العامة (سبتمبر1958 م – ديسمبر1959)**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 07، 2017، ص 184.

[3] - **مؤتمر باندونج:** مؤتمر جمع 29 دولة في 24 أفريل 1955 والدول كانت افريقية واسيوية، نم التمهيد لنشأة حركة عدم الانحياز لاحقا ورسالته الاساسية هي التقارب الافريقي الاسيوي بسبب الظروف المشتركة بين هاته الدول الاستعمار التقليدي وممارسته في مستعمراته الافريقية والاسيوية ولهدف كان الاتحاد من أجل التحرر ودراسة مختلف القضايا التحررية، انظر: مالك بن نبي، **فكرة الافريقية الاسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ**، دمشق، دار الفكر المعاصر، 1981، ص ص31-55.

بنيويورك وقد ساهم في كسب المتعاطفين والداعمين لقضية الوطن من خلال النشرة الاخبارية بالإنجليزية بعنوان .FREE ALGERA

- **سياسة المناورة والتحالفات**: كانت الهدف التواجد الدائم على الساحة الدولية وربط شبكة معارف وأصدقاء في مختلف أصقاع العالم، كما اعتمدت على عدة مبادئ ومتغيرات التي فرضتها البيئة والنظام الدولي السائد آنذاك وهي منطق المصالح المتماثلة والمكملة والمتنازعة[1]، بالإمكان تصنيف دول العالم الثالث في الصنف الاول بينما المعسكر الاشتراكي في الصنف الثاني ليبقى العالم الثالث ضمن الصنف الثالث حيث أن ذكاء الدبلوماسية الجزائرية من خلال تحفظها على موقفها إزاء المعسكر الغربي والتعبير عن موقفها اتجاه كل دولة على حدة خاصة وأن الولايات المتحدة الحليف الأساسي والرسمي لفرنسا، كما سعت الدبلوماسية على كسب الرأي العام داخل الولايات المتحدة من خلال مكتب الإعلام بنيويورك وبالإضافة الى المجهودات المنسقة بين الاتحاد العمال الجزائرية والمركزية النقابية والاتحاد العام للطلبة الجزائريين والمنظمة الطلابية الأمريكية والتي أيدت استقلال الجزائر، كما عملت الدبلوماسية الجزائرية على منطق التحالفات فالصين مثلا أول من اعترف بالحكومة المؤقتة وحتى يوغسلافيا دعمت القضية الجزائرية، ضف إليها الدعم السوفياتي لحركات التحرر والتي تصدرتها الفيتنام والجزائر في إطار الحرب الباردة وبفضل حنكة دبلوماسي جبهة التحرير استطاعت الجزائر التموقع ضمن دول العالم الثالث المؤثرة في إطار ظروف الحرب الباردة واستمالة الرأي العالمي الى قضيتها.

غير أن التطور التاريخي للسياسة الخارجية يعود الى ابعد من فترة الثورة التاريخية وصولا الى فترة الأمير **عبد القادر المؤسس الأول لمعالم الدولة الجزائرية الحديثة** ذات طابع رسمي حيث عمل على اقامة عدة علاقات مع السلطان المغربي لتمويل الجيش ضد الاحتلال الفرنسي، لتليها عدة معاهدات أخرى مع جنود الاحتلال كمعاهدة تافنة[2] وغيرها، لتيلها فيما بعد فترة مقاومة السياسية من قبل زعماء الحركة

[1] - عبد الله بلحبيب، مرجع سابق، ص ص 14-16.

[2] - **معاهدة تافنة:** هي معاهدة تم توقيعها في 1837 بين الامير عبد القادر المؤسس الاول للدولة الجزائرية الحديثة ممثلا عن الجزائر في اطار نضال مقاومته الشعبية لتحرير الجزائر والجنرال بيجو ممثلا عن جانب الفرنسي تحت طائلة تحويل الجزائر الى مستوطنة فرنسية تابعة للإمبراطورية الفرنسية الاستعمارية التقليدية وتنص بشكل عام على وضع حدود الخاضعة للاستعمار والاحاطة بها من كل الجهات بالإضافة الى اجلاء الفرنسيين وطردهم من الجزائر بشكل نهائي. انظر: محمد رزيق، **تاريخ الامير عبد القادر: قراءة جديدة في معاهدة تافنة1837**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ع3، ديسمبر 2014، ص ص 145- 149.

الوطنية على اختلاف التيارات والايديولوجيات التيار الإدماجي والديني والوطني الذين تصدروا المشهد السياسي آنذاك[1].

غير أن التبلور الحقيقي والرسمي للسياسة الخارجية الجزائرية ينبثق عن أول وثيقة شاملة ورسمية وهي بيان الفاتح من نوفمبر كميثاق أولي لتأسيس للجمهورية الشعبية الديمقراطية الجزائرية، ثم لتكتمل جميع الشروط القانونية اللازمة بعد الاستقلال لتأخذ الجزائر مفهوم الدولة الأم(الدولة القومية أو الوطنية حسب المفهوم الواستفالي[2] والتي تعني نهاية حرب الثلاثين العام وقد أنهت صراع اقطاب الكنيسة الكاثوليكية والتي افرجت عن مفهوم الوطنية وأولى مبادرات فصل الدين عن الدولة) بعد الاستقلال.

**المطلب الثاني: مرحلة تسيير فترة ما بعد الاستقلال1962-1989:**

تكوين السياسة الخارجية بالرغم كونه يعود الى ما قبل الثورة والاستقلال، الى أن تسيير فترة ما بعد الاستقلال عرفت تسطير عديد المبادئ والأطر التي تضبط مسار ومنهج السياسة الخارجية اتجاه جل القضايا الدولية التي سادت في تلك الفترة، فمن السياسة الخارجية الثورية ورثت الجزائر حلفاء وانجازات الثورة، لتساهم في بلورتها بعد الاستقلال، وقد عرفت هاته المرحلة عدة أحداث حاولت السياسة الخارجية الجزائرية التكيف معها وفق ما يتماشى مع مصلحتها ومبادئها ومنها:

- **مرحلة دعم الحركات التحررية:** انطلاقا من تجربة الجزائر ضد الاستعمار الكولينيالي عملت على تصفية الاستعمار في اصقاع العالم الثالث، خاصة في افريقيا حيث لعبت الجزائر الادوار الرئيسية على المشهد الدبلوماسي آنذاك، لتنتقل الى النشاط الدبلوماسي دوليا، خاصة وأن الجزائر اتخذت على عاتقها مسؤولية تصفية الاستعمار التقليدي ودعم حركات التحرر والقضايا العادلة لرد الجميل إبان الفترة الثورة التحريرية، حيث فتحت الجزائر أبوابها أمام حركات التحرر الافريقية ابتداء من 1963 استطاعت الجزائر التوغل داخل التنظيمات التحررية مثل الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA،جبهة تحرير الموزمبيقFRELIMO، والحزب الافريقي لاستقلال غينيا والرأس الاخضرPALGCK، وحتى وصلت لممثلي حركات اخرى في الكونغو، تنزانيا وغينيا، كما ساهمت الجزائر في تأسيس للجنة التحرير المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية، لتصبح الجزائر منتدى تحرير افريقيا من خلال التظاهرات والمهرجانات المختلفة، لتظهر السياسة الخارجية الجزائرية في مؤتمر الامم

[1] - عبرو ميمون، **الاستمرارية في السياسة الخارجية في ظل التحولات السياسية في المنطقة المغاربية**، الجزائر، 2011-2015، ص ص 34-35.

[2] - Andreas Osiander, **Sovereignty, international relations, and the Westphalian myth**, international organization 55, 2, 2001, p p 252-257.

المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف في ماي وجوان 1964[1]، حيث قامت الجزائر بالدفاع عن مصالح وحقوق الدول النامية في الاستفادة من التقدم الصناعي، ليمهد هذا الاجتماع لقمة عدم الانحياز في القاهرة في أكتوبر عام 1964للنقاش حول مراجعة جذرية للنظام الاقتصادي العالمي، وفي نهاية 1965 عرف النشاط الجزائري على المستوى الاقليمي والدولي بالبروز بشكل مكثف، خاصة بعد تقلد الرئيس الراحل هواري بومدين لرئاسة الجمهورية في ظل انقسام العالم بين كتلتين شرقية وغربية، لينطلق الرئيس الراحل هواري بومدين في عملية اصلاحات على مستوى السياسة الخارجية بدءا من حل المشاكل الداخلية وتسوية النزاعات مع دول الجوار، للانطلاق في عملية الصعود التدريجي بداية من عام 1968 الى 1969 وبالرغم من الصعوبات التي واجهت هاته الاصلاحات الا انها ساهمت في اعادة بناء سياسة خارجية وواقعية واكثر ثراء، كما شكلت هاته المرحلة الارضية المناسبة لانطلاقة مثالية نحو تفعيل النشاط السياسي عبر كل دوائر السياسة الخارجية الجزائرية، لتعيش نوعا من الازدهار حيث كانت تفرض حضورها في أبرز المحافل الاقليمية والافريقية والدولية ليطلق عليها المرحلة الذهبية في السياسة الخارجية نظرا لفهم البيئة الدولية وحسن التعامل معها، بالإضافة للكفاءات التي كانت تسير وتضبط تحركات السياسة الخارجية.

- **مرحلة الانفتاح الدولي 70-80:** بعد التخلص التدريجي من الروابط الاستعمارية بهدف الحصول على التسيير الذاتي واسترجاع السيادة الوطنية من خلال جملة التأميمات للمصالح والامتيازات التي كان يتمتع بها الاستعمار، كما عرفت هاته المرحلة صدور قانون تأميم المحروقات سنة 1971، حيث كلفها هذا الملف مراجعات وحوارات شاقة، لان هذا الملف بالتحديد كان يتمتع به الاستعمار مناصفة مع الجزائر وفقا لقانون 29 جويلية 1965[2]، لتأمم الجزائر ملف المحروقات من خلال استغلالها عبر الشركة الوطنية للمحروقات(سوناطراك)، ثم انتقلت من المطالبة من حق الشعوب في تقرير مصيرها إلى المطالبة بحق الشعوب في استغلال ثرواتها الطبيعية، لتليها فيما بعد مرحلة ارتباك على المستوى الداخلي ومن ثمة انعكست بشكل مباشر على السياسة الخارجية الجزائرية.

[1] - موسى العيدي، **تطور سياسة الجزائر الخارجية 1962-2012**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، م 08، ع 01، 2017/07/31، ص ص 2-3.

[2] - **قانون 29 جويلية 1965**: تم التوقيع على ما يعرف باتفاق الجزائر الذي احتفظ بنظام الامتيازات المتفق عليها في إيفيان، لكنه يوجب على الشركات الفرنسية (توتال وأل أف)، تقديم نسبة من فوائدها للدولة الجزائرية على شكل استثمارات أو ضرائب مباشرة، انظر: محطات **في مسيرة**، جريدة الشعب:

http://www.ech-chaab.com/ar/، 2022/02/26

- **مرحلة الأزمة 1989-1999:** دخلت الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة بسبب انهيار أسعار النفط عالميا لتقوم مظاهرات جماهيرية عارمة في الخامس من أكتوبر سنة1988 بسبب تردي الأوضاع المعيشة وضعف القدرة الشرائية مع عدم قدرة على تلبية حاجيات المواطنين أثرت بشكل واضح على أداء[1] السياسة الخارجية الجزائرية بالإضافة الى اشكالية التوزيع العادل للثروة، ومن ثمة لتنتقل العدوى الى الجانب السياسي خاصة حول النزاع السلطوي الذي دار بين الأطياف السياسية آنذاك مما مهد الى عملية الانقلاب على المسار الديمقراطي في 12 جانفي 1992[2]. بعد أن حسمت الانتخابات لصالح جبهة الاسلامية للإنقاذ والتي كانت تمثل المعارضة، ليتطور هذا الخلاف الى نزاع مسلح بين المؤسسة العسكرية ومناضلي الجبهة الاسلامية للإنقاذ ليتم اعلان حالة الطوارئ والخروج عن الاطار الدستوري والدخول في مرحلة انتقالية[3]، وفي ظل تردي الاوضاع داخليا والتغيرات التي شهدتها العلاقات الدولية ببروز الولايات المتحدة الامريكية كالقوة رقم واحد في العالم الى جانب ظهور التكتلات الاقتصادية الاقليمية لتلعب كل هاته الظروف دورا هاما في ركود السياسة الخارجية الجزائرية كمحددات داخلية وخارجية، لتدخل هاته الأخيرة الى أزمة خانقة على جميع الجوانب والمستويات خاصة بعد تطور وتصاعد أبعاد والتهديدات الأمنية للدول الجوار، ولهذا عكفت السياسة الخارجية الجزائرية على الدفاع عن شرعية النظام السياسي الجزائري دوليا في مواجهة الأزمة الداخلية والتي دامت لعقد كامل مخلفة خسائر على جميع النواحي[4].

**المطلب الثالث: مرحلة الأزمة وعودة نشاط السياسة الخارجية بعدها 1989-2021:**

بعد نهاية مرحلة العشرية السوداء على الجزائر حدثت عدة تغيرات على المستوى الداخلي ومنها صعود عبد العزيز بوتفليقة كرئيس للجمهورية بعد انتخابات أبريل 1999، مكرسا بذلك مفاهيم المواطنة والوئام المدني والعمل على المصالحة الوطنية خاصة مع الظروف الملائمة في عدة مستويات خارجيا وداخليا فمثلا نهاية العشرية السوداء بشكل نهائي تقريبا وارتفاع اسعار النفط عالميا الى مستويات قياسية وحتى أحداث تفجير المبنى العالمي للتجارة في 11 من سبتمبر 2001 والتي تعد نقطة

---

[1] - فريدة مرحوم، **أحداث أكتوبر 1988 والمجتمع المدني في الجزائر: بحث في سوسيولوجيا الشباب و أنثروبولوجيا الغضب**، مجلة افاق علمية، م 10، ع 02، 2018، ص 206.

[2] - بوزبد عائشة، **هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية**، أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2016، ص ص 96.97.

[3] - حسن العدم، **الحرب القذرة... رواية مغايرة للعشرية السوداء من داخل الجيش الجزائري**، الجزيرة الوثائقية، 26 يوليو 2020: https://doc.ahjazeera.net/

[4] - Faouzia Zeraoulia, **The memory of the civil war in algeria : lessons from the past with reference to the algerian hirak,** department of political sciences, university of jijel, sage publishing, 2020, p.p 6-10.

تحول بارزة في عدة مفاهيم في العلاقات الدولية بسبب هذا الهجوم المزعزم والذي نسب للقاعدة بقيادة بن لادن ومن هنا انصب اهتمام الرأي العام العالمي على الاهارب[1]، ساعد في اعادة بعث نشاط السياسة الخارجية لتأخذ أبعاد أمنية لتنجح السياسة الخارجية الجزائرية في حل النزاع الاريتيري الاثيوبي في عام 2000، لتستقبل فيما بعد الدورة 35 لمنظمة الوحدة الافريقية في 1999[2] كدليل على تجاوز الازمة، فقد أدرك صانع القرار الجزائري أن عودة نشاط السياسة الخارجية كان مرهونا بشكل قطعي ومباشر بإعادة الامن والاستقرار السياسي والاجتماعي داخل الجزائر، وفي ظل البحبوحة الاقتصادية حققت الجزائر طفرة في السياسة الخارجية في ظل ظهور العديد من المستجدات الدولية والاقليمية[3].

إن التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة فرضت منطقا جديدا على مستوى العلاقات الدولية والذي تجلى في السياسة الخارجية الجزائرية لهذا عملت دائرة صناع القرار الجزائري على استرجاع واستعادة مكانة السياسة الجزائرية خارجيا من خلال التركيز على ثلاث جبهات رئيسية: عربيا ومتوسطيا وافريقيا[4]: فمغربيا اهتمت السياسة الخارجية الجزائرية باسترجاع وتحسين علاقاتها مع دول الجوار أي المغرب العربي خاصة المملكة المغربية الشقيقة حيث كانت مساعي هاته المنطقة الاسراع في ايجاد حلول للأزمة الصحراء الغربية، كما أعادت السياسة الخارجية احياء مواقفها اتجاه القضايا العربية وبالخصوص القضية الفلسطينية على مستوى جامعة الدول العربية نظرا للارتباط الهوياتي والتاريخي للجزائر مع الدائرة العربية، أما افريقيا فقد ركزت السياسة الخارجية على استعادة أدوارها الاساسية التي كانت تلعبها سابقا من خلال اطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا "النيباد"[5] والتي اقترحت من قبل خمس رؤساء لدول افريقيا تصدرتها الجزائر، كما واصلت الدفاع عن مختلف القضايا الافريقية على مستوي المنظمات والهيئات الدولية، أما على مستوى الجبهة المتوسطية خاصة لحيوية والخصائص الجيوبوليتيكية لمنطقة حوض المتوسط، بالرغم من أنها لم تك

---

[1] -Berbnard adam**, le 11 september 2001 et ses conséquences**, Bruxelles, éclairage du Grip, 1 september 2021, p.p 1-4.
https://www.grip.org/le-11-september-2001-et-ses-consequences.

[2] - موسى العيدي، مرجع سابق، ص ص 10-11.

[3] - Jean-françois daguzan, **la politique étrangère de l'Algérie : le temps de l'aventure ?**, politique étrangère, 3/2015,p p 32-33.

[4] - وهيبة دالع، مرجع سابق، ص ص 88- 106.

[5] - هي مبادرة أقرها مجموعة من زعماء افريقيا والتي تم اقرارها مؤتمر قمة الاتحاد الافريقي في لوساكا في زامبيا في يوليو 2001 والتي تم التوصل فيها بصفة نهائية الى اسم نيباد في اكتوبر 2001، وقد لعبت الجزائر ادوارا كبرى في هاته المبادرة بقيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة آنذاك، وتتضمن ثمانية فصول وعدة أهداف أبرزها تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق السلام الامن والعمل على تجسيد الديمقراطية والحكم الراشد، وتعتبر أولى بوادر عودة النشاط الخارجي للسياسة الخارجية الجزائرية، انظر: عز الدين عبد السلام، **مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا نيباد**، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، م 24، ع 01، 15-04-2009، ص ص 206-208.

ضمن الدوائر الاساسية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية الا أن تبلور معالم هاته الاخيرة والادراك صناع القرار لأهمية المنطقة جعلها تشارك في اتفاق الشراكة المتوسطية سنة 2001[1]، ثم انضمت بعد ذلك الى الحوار الاطلسي المتوسطي 2002 لدعم وتشجيع الأمن، أما دوليا فقد سعت الجزائر لاسترجاع سمعتها دوليا من خلال استعادة وتحديث علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية كونها القوة رقم واحد في العالم من خلال الزيارات والمشاركة في عديد المحافل الدولية، ومع ظهور اقطاب دولية جديدة رسخت الجزائر علاقاتها مع الصينّ، روسيا وحتى اليابان من خلال مختلف الزيارات من الى وخارج الجزائر تمتينا للعلاقات ودعما للعلاقات الثنائية الجزائرية مع أقطاب النظام الدولي، ومن ثمة عمليات استضافة نشاطات الهيئات الدولية وافتتاح مكاتب لها بالجزائر .

اتخذت السياسة الخارجية الجزائرية بعد فترة اعادة بعث نشاطها أبعادا امنية نظرا للتغيرات الطارئة خاصة على المستوى الاقليمي وبالخصوص منطقة الساحل الافريقي[2]، بعد الاختراقات والتدخلات الاجنبية ومن أبرزها فرنسا والولايات المتحدة الامريكية والصين خدمة لأجنداتها وفي المقابل تطورت الجريمة المنظمة من هجرة غير شرعية وتجارة السلاح وغيرها خاصة بعد حادثة تيقنتورين 2013 [3]، شكلت كل هاته التغييرات الطارئة تهديدات أمنية تمس بالأمن القومي الجزائري ولهذا قامت اعتمدت الجزائر في سياستها الخارجية الجزائرية على مقاربة واستراتيجية دفاعية أمنية من شأنها الحفاظ على مصالح الجزائرية في المنطقة ويمكن القول أن الفترة الممتدة 1999 اي نهاية مرحلة الازمة وبمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى سدة الحكم استطاعت الجزائر استرجاع مكانها ولو نسبيا على المستوى الافريقي والاقليمي، غير أن الملحوظ خاصة في السنوات القليلة الماضية التي سبقت الحراك الشعبي

---

[1] - **اتفاق الشراكة المتوسطية:** هي أحد أشكال الهيمنة شمال جنوب وصيغ ومبادرات أوروبية بينها وبين دول حوض المتوسط ومن بينها الجزائر التي تربطها علاقات مع الضفة الشمالية ضاربة في أعماق التاريخ، وتم التوقيع على هاته المعاهدة بشكل رسمي سنة 2002 وتم تطبيقها في ديسمبر 2005، ملت عدة ميادين أبرزها التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي والتعاون الاجتماعي والثقافي ومن هنا بدأ الاهتمام الجزائري بالفضاء المتوسطي لتصبح دائرة جيوسياسية حيوية وهامة بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية ، انظر: د. بوشنافة الصادق، معكسري سمرة، **تقييم اتفاق التعاون الاقتصادي الأوروبي الجزائري**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، م 29، ع 02، ص 22-23.

[2] - وهيبة دالع، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2017)، الجزائر، دار الخلدونية، 2018، ص ص 68- 101.

[3] - **أحداث تيقنتورين 2013:** عبارة عن هجوم شنه مجموعة من المسلحون ينتمون الى تنظيم القاعدة سنة 2013، على وحدة إنتاج الغاز في عين أميناس جنوب شرقي الجزائر، تم فيه احتجاز مئات الرهائن من جنسيات مختلفة وتم قتل 8 منهم، كرد فعل على التدخل العسكري الفرنسي في مالي، فيما قتل 32 مسلحا و23 رهينة في عملية نفذتها قوات الجيش الجزائري لإنهاء الأزمة: انظر وثائقي الجزيرة، **هجوم عين أميناس:**

https://www-aljazeera-net.cdn.ampproject.org/

المبارك عرفت تراجعا نسبيا في النشاط الخارجي نتيجة لعدة عوامل داخلية تراوحت ما بين ما هو سياسي اقتصادي وما هو هوياتي اجتماعي خاصة في الشق الهوياتي حيث عرفت إذكاء مباشر منذ سنة 2001 للنزعة الانفصالية الى يومنا هذا وتعود في الاصل أزمة الشعب والتي تعد فجوة داخل المجتمع الجزائري وتم توظيفها في كثير من الاحيان خاصة في الحراك واستمر هذا الصراع في عدة ميادين سواء في التعليم أو حتى في الثقافة واللغة وتختلف الواجهات سواءا باسم منظمات ارهابية أو احزاب سياسية وهكذا وهي ثغرة استغلها الاستعمار جيدا في حال المساس بمصالحه وهو أمر ملحوظ فكلما تطرق مواضيع السياسات العامة الى المواضيع التي تشارك فيها فرنسا يفتح موضوع الاقلية والازمة الهوياتية [1].

بعد سنة 2017 عرفت الجزائر احتقان جماهيري كبير خاصة بعد نوايا السلطة في اعادة ترشيح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة بالإضافة للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية، خرج الشعب الجزائري في 22 فيفري 2019 منددا بالانتهاكات الدستورية الصارخة للدستور الجزائري، ولهذا عبر الشعب عن جملة مطالبه التي كانت على جميع المجالات، لتدخل الجزائر في أزمة سياسية حادة تمثلت في فراغ دستوري هدد وجود الدولة واستمرارية النظام السياسي بالإضافة الى ازمة ثقة بين الشعب ونخبه وبينه ومؤسسات الدولة، وفي ظل كل تلك الفوضى الحاصلة تدخلت المؤسسة العسكرية لمساندة الشعب والوقوف على خياراته في ظل الاختراق الحاصل في بنية الحراك، وضمن كل هاته التغيرات كانت تعيش مؤسسات الدولة حالة من اللامؤسساتية بحيث فقدت تقريبا ماهيتها وشرعيتها بما فيها مؤسسات السياسة الخارجية، ولهذا فان الانتخابات الرئاسية الاخيرة عرفت اهتماما واسعا في الحملة الانتخابات للمترشحين في سبيل العودة للمسار الدستوري[2]، لتليها تعديلات دستورية شملت حتى ملف السياسة الخارجية والتي مست البنية المشكلة لهوية وتصورات السياسة الخارجية التي تتسم الاستراتيجية الدفاعية أو اشكالية الصمت الدبلوماسي، ونظرا للمطالبات الواسعة بالتحرر والخروج من التبعية الفرنسية على المستوى الخارجي، وقد ورد في الدستور الجديد سنة 2020 في المادة 91:**"يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي (2/3) أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان"**[3]، فقد أعربت هاته المادة عن التغير المفاجئ في عقيدة السياسة الخارجية نظرا لحيوية اقليم الساحل مؤخرا في بوركينافاسو والانقلابات العسكرية في مالي، بالإضافة

[1] - Fazia Aitel, **Between algeria and France : the origins of the Berber movement, Bosten**, Sage publishing, french cultural studies, 28 june 2015, p.p 64-70.

[2] - Billel Aroufoune, Michel durampart, **Le hirak algérien ou l'émergence d'une expression citoyenne en contexte autoritaire**, France, université de Toulon, p.p 7-9.

[3] - **الجمهورية الشعبية الديمقراطية الجزائرية**، ع 82، 30 ديسمبر 2020، ص21.

للانفلات الامني في ليبيا الذي هدد بشكل مباشر الامن القومي الجزائري ولهذا تحركت دواليب السياسة الخارجية الجزائرية لحل الوضع والذي تدخلت فيه العديد من القوى الاجنبية خدمة لمصالحها، ومن ثمة تطورت الاوضاع في المنطقة المغاربية لتطفو الحساسية التاريخية بين الجزائر والمغرب خاصة مع القرار المغربي المتمثل في عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني ومع تزايد التصريحات اللاذعة والتصعيد في البيانات من الجانب المغربي، قررت السياسة الخارجية الجزائرية ممثلة بوزير الخارجية قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب في 24 أوت 2021 في خطابه الرسمي لوسائل الاعلام[1] ، بسبب أسباب عميقة تاريخية تعود حتى 1963 والذي دار حول النزاع الحدودي وقضية الصحراء الغربية فيما بعد، لتصدر رئاسة الجمهورية فيما عن أوامر الرئيس عبد المجيد تبون بالغلق الكلي للعلاقات مع المملكة المغربية وغلق المجال الجوي كمخرجات المجلس الاعلى للأمن في 22 سبتمبر 2021[2].

[1]- وكالة الأنباء الجزائرية، **تصريح السيد لعمامرة بخصوص قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب**، 2022/03/19
https://www.aps.dz/ar/algerie/111617

[2]- الجزيرة، **الجزائر تقطع علاقاتها مع المغرب**، 2022/03/19،
https://www.aljazeera.net/news/politics

## المبحث الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

منهجيا لا يمكن تحليل السياسة الخارجية الا من خلال العودة الى الارضية الأيدولوجية والتاريخية التي تأسست على إثرها الدولة لأن وجود السياسة الخارجية مرتبط قصريا بوجود الدولة في حد ذاتها ولهذا فان الجزائر تستمد وجودها وسيادتها من المواثيق المؤسسة لها كما هو الحال مع السياسة الخارجية الجزائرية كونها فرع اساسي ورئيسي من السلوك السياسي للدولة الجزائرية ومن أهم المبادئ سياسة الجزائر الخارجية:

### المطلب الأول: السيادة الوطنية:

ان هذا المبدأ مرتبط بشكل مباشر بفترة حرب التحرير خاصة مع الإجماع الوطني في البيانات والمواثيق حيث تم لم فيها شمل جميع التيارات والاطياف السياسية داخل الجزائر وبالفترة التي جاءت بعده، ولان السيادة الوطنية تفرض وجود سياسة داخلية وخارجية تعبر عن مخرجات الدولة وهو الامر الذي ينطبق على السياسة الخارجية الجزائرية والتي تستمد هويتها والاعمدة التصورية التي كونتها من بيان أول نوفمبر وميثاق طرابلس وغيرها فيما بعد غير أن ضرورة التكيف عدلت قليلا من المقاربات المنتهجة في السياسة الخارجية الجزائرية:

- **بيان اول نوفمبر 1954:** تعد وثيقة بيان اول نوفمبر مرجعية اساسية ورسمية التي تم فيها تسطير عدة اهداف للدولة الجزائرية الحديثة داخليا وخارجيا والتي تم فيها تنظيم الثورة الجزائرية وتوحيد الصفوف ايضا تحت جبهة واحدة وهي جبهة وجيش التحرير الوطني في اطار الحصول على الاستقلال الوطني ضد الاحتلال الكولنيالي الفرنسي والتي وردت فيها عدة نقاط حول السياسة الخارجية الجزائرية والتي تعد الشق الثاني في النضال الجزائري ضد الاستعمار بعد الكفاح السياسي والعسكري داخليا ليشكل هذا البيان احد الاعمدة التي شكلت لاحقا هوية السياسة الخارجية الجزائرية الحالية وقد ورد فيه في الشق الخارجي[1]:

✓ تدويل القضية الجزائرية.

✓ تحقيق وحدة شمال افريقيا في داخل اطارها الطبيعي العربي والاسلامي وهو ما يفسر الادوار التي تلعبها الجزائر في دائرة القارة الافريقية وعلى مستوى المنظمات الافريقية.

[1] - عامر رخيلة، **أبعاد ومفاهيم في بيان اول نوفمبر 1954**، م 02، ع 02، ص ص 61-75:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/147513

✓ وفي اطار ميثاق الامم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال اتجاه جميع الامم التي تساند قضيتنا.

كان كل ذلك التنظيم سواءا داخليا او فيما يتعلق في السياسة الخارجية بهدف تحقيق الاستقلال والحصول على السيادة الوطنية التي جاءت بعد جهد ونضال طويل للتحقق السيادة فيما بعد.

- **ميثاق طرابلس:** ورد في ميثاق طرابلس في جوان 1962نقاط أكثر تفصيلية حول السياسة الخارجية الجزائرية والذي صادق عليه المجلى الوطني للثورة والذي ورد فيه نقاط يوضح في بدايته حصول الجزائر على سيادتها الوطنية:[1]" **في 19 مارس 1952 اعلن ايقاف القتال فوضع بهذا حدا لحرب ابادية طويلة غذتها الرأسمالية الفرنسية ضد الشعب الجزائري وان نتيجة اتفاق تم في إيفيان بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفرنسا وبمقتضى هذا الاتفاق يتحقق الجزائر على اساس احترام وحدتنا الترابية وطبق اجراء تم ضبطه اجراء تم ضبطه بين الطرفين"**، ولهذا فان السيادة الوطنية بجميع تجلياتها تعد المنطلق الاساسي لأية سياسة خارجية بما فيها السياسة الخارجية الجزائرية، فشرطيا عدم وجود سيادة وطنية خاصة بأي دولة يعني أن سياساتها الخارجية غير موجودة[2] أو أنها فاقدة لحرية اتخاذ القرارات المناسبة التي تخدم أجنداتها خاصة وأن الكفاح واستمرار الدولة بجميع مقوماتها وتحقيق المصالح الوطنية التي تخدم السيادة الوطنية واستمرارها يلزم صناع القرار الخارجي مراعاة كل شيء يمكن أن يهدد أمن وسيادة الوطنية ولهذا تعد كمبدأ راسخ في السياسة الخارجية الجزائرية.

**المطلب الثاني: تحقيق المصالح العليا الوطنية:**

مما لا شك فيه أن اية سلوك خارجي في العلاقات الدولية يحمل في خلفياته عدة تصورات واهداف يضعها صناع القرار نصب أعينهم للعمل على تحقيقها والتي تساهم تحقيق مصالح الدولة المؤثرة في البيئة الدولية لهذا فان السياسة الخارجية الجزائرية وكغيرها من السياسات الخارجية وجب عليها تحقيق مصالحها القومية التي تخدمها اتجاه جميع دوائرها المباشرة والغير مباشرة كما توجد عدة مستويات للمصالح ففيها الاساسية والعليا والمصالح الحيوية والفرعية أيضا[3]، وتختلف المصلحة من دولة الى اخرى كما تختلف الطرق والاستراتيجيات المستعملة لتحقيقها او للوصول اليها ويما يتوافق مع

[1] - عبد القادر جغلول، اسيا خلادي، **النصوص الاساسية لثورة نوفمبر 54 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)**، منشورات ANEP، 2005، ص 51.

[2] - وهيبة بشرير، **نظرة تقييمية ونقدية لمؤتمر طرابلس 1962**، مجلة تاريخ المغرب العربي، م 01، ع 03، 10-06-2015، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26755، ص ص 134-135.

[3] - Nicolae bàlcescu**, National interest ; terminology and directions of approach**, international conference, sciendo, Vol 171, No 01, 2020, p.p 75-77.

المقدرات والامكانيات في جميع المجالات كما فالجزائر مثلا تنتهج استراتيجية دفاعية امنية ناتجة عن التهديدات الامنية المحدقة بمجالها الحيوي، وبالخصوص أن مفهوم المصلحة قد اتخذ بعدا أمنيا في مخيال صانع القرار الخارجي الجزائري:

الشكل (01): توضح الفضاءات الجيوسياسية للسياسة الخارجية والتي ترتبط بالإقليم الجزائرية بشكل مباشر بالإضافة الى الفضاء المتوسطي الذي يعد من أهم المناطق الحيوية في العالم

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات، الجزائر والانتقال الى دور الفاعل الى إفريقيا،
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201l

كما سطرت السياسة الخارجية الجزائرية عدة محددات وأهداف مستخلصة من التجارب التي خاضها الشعب الجزائري منذ فترة الاستقلال الى يومنا وتنقسم الى أهداف معلنة وأخرى خفية والمقصود منها هو تحويل الهدف العام للدولة الجزائرية الى جملة من القرارات المحددة والهادفة التي يتوجب على الدولة الجزائرية تعبئة واستخدام كل الموارد والامكانيات لتحقيقها[1]، بحيث تتضمن برنامج متكون من الخطط والاهداف ولهذا تندرج الغاية حسب الاولويات بالاعتماد على عدة المعايير

[1]- عصام بن الشيخ، **سياسة الجزائر الاقليمية والدولية**، محاضرات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص 16.

كحسابات الربح والخسارة فمثلا قرار تأميم النفط الجزائري في 24 فبراير 1971 حسب الطرف الجزائري أن الحكومة الفرنسية سترفع قضية لدى محكمة العدل الدولية في لاهاي واستعد لها قضائيا وفاز بالقضية نظرا لان صناع القرار على المستوى الخارجي قاموا بقراءة تبعات هذا القرار وحسابها جيدا، بالإضافة إلى العقلانية في اتخاذ القرارات اي بما يتوافق مع المقدرات الممكن توظيفها ومنها[1]:

- **حماية الأمن القومي الجزائري:** يعد الأمن القومي من أهم المفاهيم التي تتعلق بالأمن الجماعي ويعني حفظ الامة بكل مكوناتها المادية والمعنوية وحمايتها من كل الاخطار الداخلية والخارجية بجميع الادوات بداية من القوة العسكرية وصولا الى الاستراتيجيات الدفاعية التي تحفظ تاريخ وهوية الدولة[2]، وهو الهدف الاسمى فكما سبق وأسلفنا الذكر فان السياسة الخارجية الجزائرية اخذت أبعاد أمنية نتيجة لتطور المخاطر والتهديدات الامنية التي تمس بوحدة واستقرار الوطن الجزائري فبعد أزمة الطوارق في اقليم الساحل والتصعيد المستمر للهجمات الغربية على الجزائر بالإضافة الى الازمة الليبية مؤخرا وقضية الصحراء الغربية تجد السياسة الخارجية الجزائرية نفسها أمام مأزق أمني بإمكانه التأثير بشكل مباشر على الامن القومي الجزائري دون أن ننسى الجريمة المنظمة والتهريب والمخدرات وغيرها من الاعمال الغير مشروعة التي تهدد الامن في الجزائر ولهذا تضع السياسة الخارجية الجزائرية على عاتقها مسؤولية لعب ادوار الوساطة والحوار بين جميع الاطراف المتصارعة بغية ضمان الامن العام للمنطقة وتفادي تداعيات نشوب الحروب والتصعيد في الازمات والتوترات.
- **تنمية الرفاهية الاقتصادية من خلال ضمان المصالح الاقتصادية للجزائر** ويظهر هذا من خلال سياسة التحالفات التي تقوم بها الجزائر خاصة في مجال النفط كون الجزائر دولة نفطية ريعية بامتياز فهي تسعى دائما على الحفاظ على اسعار واسواق مناسبة وملائمة لتوجهاتها الاقتصادية الداخلية والخارجية خاصة مع التطورات الاخيرة في السوق النفطية العالمية بسبب تداعيات الازمة الروسية الاوكرانية مؤخرا ولهذا التمسنا زيارات وعدة تحركات من والى الجزائر للاتفاق على استراتيجيات جديدة من شأنها ضمان مصالح جميع الاطراف.
- **زيادة وتكثيف دور الجزائر اتجاه كل القضايا والاحداث الدولية** التي من شأنها الحفاظ على مصالح الجزائر في العلاقات الدولية فيضمن التواجد الدائم للزائر في مختلف الهيئات والمنظمات الدولية

[1] - نفس المرجع السابق، ص 17.

[2] - Kim R. Holmes, **what is national secrurity** ?, PHD these, the heritage foundation, 2019, P20: https://www.heritage.org/sites/default/files/.

والاقليمية يضمن على الاقل الاستقرار على اوضاع معينة كما تساعد على التكيف مع التطورات المفاجئة.

- **الدفاع عن السمعة الوطنية الجزائرية** خاصة بعد الاحداث الاخيرة مع تصريحات اللاذعة من قبل الرئيس الفرنسي والمسؤولين المغاربة والتي تضمنت المساس بمقومات العشب الجزائري من بينها الاستهزاء بالدين الاسلامي وحتى التجرأ على الطعن في تاريخ الجزائر[1].
- **دعم السلام في العالم والتمكين لحكم القانون الدولي والعدالة الدولية تنمية مقدرات الدولة الجزائرية من القوة[2].**

ومنها فان اي دولة تسعى وتعمل على تحقيق هاته الاهداف التي تضمن استمرارية الدولة والنظام السياسي كونها اهداف ترتبط بوجودية الدولة في حد ذاتها فإنها تترسخ مع مرور الوقت لتشكل هوية وتصورات عامة لأية سياسة خارجية ومن ثمة تصبح مبادئ اساسية تضبط كل السلوكيات الصادرة عن الدول من خلال الاهداف المفصلة والبسيطة لتنتهي في دمة هاته المبادئ كما الحال في السياسة الخارجية الجزائرية.

[1] - **بيان رئاسة الجمهورية**، 2021/10/03:

https://www.el-mouradia.dz/ar/home

- محمد الدبار، **أبعاد السياسة الخارجية دراسة تأصيلية**، المعهد المصري للدراسات، 29 مارس 2019، ص ص 17-23.

## المبحث الثالث اليات صنع السياسة الخارجية الجزائرية:

ان استمرارية اية سياسة الخارجية وتكيفها حتى مع الظروف الاقليمية والدولية المفاجئة ينم عن تعقيد صنع اقرار ففي أية سياسة خارجية تدور عملية صنع القرار على عدة مراحل ومؤسسات مختصة حسب نوع وطبيعة الانظمة السياسة للوصول للسلوك النهائي التي ستسلكه الدولة كمواقف أو كردود افعال اتجاه اي قضية دولية لأنها تؤثر بشكل او باخر على سياسات الخارجية للدول كما هو الحال فان السياسة الخارجية الجزائرية تمر بعدة مراحل لتتأخذ شكلها النهائي عبر جملة من القرارات تعمل على تطبيقها، لكن يجدر الاشارة الى انه فهم السياسة الخارجية الجزائرية يقتضي العودة لطبيعة النظام السياسي الجزائري وهو مزيج بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي وتظهر أهمية هذا المحدد في السياسة الخارجية ان الدستور يحدد ويضبط صلاحيات المؤسسات المعنية بصياغة وهندسة السياسة الخارجية الجزائرية وهي ثلاث مؤسسات رئيسية:

- **المطلب الأول: السلطة التنفيذية:**

1. **رئيس الجمهورية:** ان طبيعة النظام السياسي الجزائري ونوعية الدستور فإنها تمنح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة ليس على ملفات السياسة الخارجية فقط، وانما يتجاوز هذا الجانب الى جميع المجالات الاخرى، فالسياسة الخارجية الجزائرية مشخصة في شخصية رئيس الجمهورية بشكل مباشر لأنه يملك سلطة اتخاذ القرارات الخارجية الجزائرية كاملة حسب ما ورد في الدستور الجزائري المعدل في30 ديسمبر 2020 والذي تضمن عدة تعديلات مست حتى عقيدة السياسة الخارجية وقد ورد فيه بخصوص صلاحيات رئيس الجمهورية في السياسة الخارجية حسبما ورد في المادة 91 في الفقرة الثالثة:" **يقرر السياسة الخارجية للامة ويوجهها**"[1]. والمقصود ان السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري ممثلة في رئيس الجمهورية وحكومته يقرر القرارات الخارجية ويرسم الاستراتيجيات والخطط ويحدد الخيارات التي تتخذها الجزائر ويضبط ويعدل السياسة الخارجية ويوجهها والدليل على ذلك التحركات والزيارات التي كان يقوم الرؤساء المتعاقبين على حكم الجزائر خاصة في عهد الرئيس بوتفليقة والذي لعب ادوارا هامة في السياسة الخارجية الجزائر نظرا لما يخوله له الدستور الجزائري، بل ويتجاوز دور السلطة التنفيذية في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية الى توقيع وابرام المعاهدات مع اشخاص النظام الدولي بما فيها الدول والمنظمات الدولية والهيئات الاقليمية في جميع المجالات حسب المادة 77 في الفقرة 11:" **يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها**"، ويصادق عليها بموجب المادة

[1]-**الجمهورية الشعبية الديمقراطية الجزائرية**، العدد 82، ص 21.

153 من الدستور الجزائري والتي ورد فيها تفصيلات عن المعاهدات التي تدخل ضمن نطاق صلاحيات رئيس الجمهورية :" **يصادق رئيس الجمهورية على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم، والتحالف والاتحاد، والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الاشخاص، والمعاهدات التي ترتب عنها نفقات عير واردة في ميزانية الدولة، والاتفاقات الثنائية أو المتعددة الاطراف المتعلقة بمناطق التبادل الحر وبالشراكة وبالتكامل الاقتصادي، بعد أن تو افق عليها كل غرفة من البرلمان صراحة"**[1]، كما يعين رئيس الجمهورية سفراء الجمهورية وينهي مهامهم كما يتسلم اوراق اعتماد الممثلين الرسميين الاجانب في الجزائر:" **يعين رئيس الجمهورية والمبعوثين فوق العادة الى الخارج، وينهي مهامهم وتسليم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الاجانب واراق انهاء مهامهم"**[2]، كما بإمكانه ارسال وحدات من لجيش الشعبي الوطني اذا اقتضى الامر طبقا للفقرة الثانية من المادة 91:" **يقرروحدات من الجيش الشعبي الوطني بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي(2/3) أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان**[3]**"**، وقد تجلى هذا الطرح جيدا في فترتي الرئيسين الراحلين محمد بوخروبة وخاصة عبد العزيز بوتفليقة بتوليه ملفات السياسة الخارجية بشكل كامل.

والملحوظ بالنسبة لنا ان عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية تبدو مسألة فصلت فيها الدساتير والمواثيق الوطنية، فالمفروض أن البرلمان والرئاسة ووزارات السيادة الثلاث( الدفاع والخارجية والعدالة والداخلية) ومختلف الاجهزة المتخصصة الاخرى هي المسؤولة عن رسم وهندسة السياسة الخارجية مع مشاركة القوى الخفية كأجهزة الامن الخارجي ولوبيات والمصالح[4] والتي تجاوزت اهتماماتها الضغط على السياسة الداخلية وانما حتى السياسة الخارجية مستهدفة بشكل مباشر خاصة ان كانت جماعات المصالح لها تعاملات مختلفة خارج حدود الدولة التي تنتمي اليها وغيرها خاصة في الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية[5]، في حين يظهر جليا طغيان دور السلطة التنفيذية على ملفات السياسة الخارجية الجزائرية ممثلة في رئيس الجمهورية طبقا للدستور الجزائري الذي ركز على أحقية الرئيس في تمثيل الجمهورية بالاشتراك مع الحكومة، والملاحظ أن دور هذا الأخير على الصعيد الدولي كان اكبر مما يلزم الى درجة اضمحلال دور حتى وزارة الخارجية – عهدتي بوتفليقة الاولى والثانية نموذجا- والتي تعد

[1] - نفس المرجع السابق، ص 34.

[2] المرجع نفسه، ص 22.

[3] - المرجع نفسه، ص 21.

[4] - محمد بوعشة، **السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج الى التفكك: في الازمة الجزائرية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 153.

[5] - Mohd Afandi Salleh and others, **interest group lobbies and us foreign policy : the role of american evangelical**, article ResearchGate, November 2018, P 897.

المعنية بشكل مباشر بقضايا الخارجية وهذا بالنظر الى ظاهرة مطلقية السلطة في النظام الجزائري منذ الجزائر المستقلة الحديثة. كما تجدر الاشارة الى دور الحكومة في رسم السياسة الخارجية الجزائرية فمن اختصاصاتها الاساسية طبقا للدستور الجزائري في المادة 112 حيث يقوم رئيس الحكومة ب:

- يوجه وينسق ويراقب عمل الحكومة.
- -يوزع الصلاحيات بين اعضاء الحكومة مع احترام الاحكام الدستورية.
- يقوم بتطبيق القوانين والتنظيمات.
- يرأس اجتماعات الحكومة.
- يوقع المراسيم التنفيذية.
- يعين في الوظائف المدنية للدولة التي لا تندرج ضمن سلطة التعيين لرئيس الجمهورية أو تلك التي يفوضها له هذا الاخير،
- يسهر على حسن سير الادارة العمومية والمرافق العمومية[1].

بالرغم من هاته الصلاحيات المقلصة لرئيس للحكومة او الوزير الاول فان هذا لا يعني انعدام دورها في السياسة الخارجية، حيث يمك لرئيس الحكومة أن يمارس السياسة الخارجية كما يسمح له تمثيل الدولة خارجيا باسم رئيس الجمهورية، كما يتمتع الوزير الاول بنفس الحصانات والامتيازات التي يتمتع بها رئيس الدولة عند مزاولته هذا النشاط.

2. **وزارة الشؤون الخارجية:** تعتبر وزارة الخارجية أحد الوزارات السيادية الثلاث نظرا لأهمية الميدان المكلفة بتغطيته، وتتجسد هاته الهيئة في اقرارات الصادرة عن وزير الخارجية لأنه ينفرد بقيادة العلاقات الخارجية على عيره من الوزراء والمعترف بهاته الاولوية على مستوى اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية في الفقرة الثانية من المادة 41 حيث تنص على[2]:" **أن كل المسائل الرسمية المعهود بعثها لبعثة الدولة المعتمدة لديها يجب أن تبحث مع وزارة خارجية الدولة المعتمدة لديها، أو عن طريقها مع أية وزارة متفق عليها**"، لكن دورها تناقص مع مرور الوقت لصالح رئاسة الجمهورية حيث يظهر بشكل جلي احتكار وهذا الأخير لميدان السياسة الخارجية فهي أصبحت مرتبطة بشخصه مما أدى الى

[1] - **الجمهورية الشعبية الديمقراطية الجزائرية**، ص 27-28.

[2] - د. عدنان البكري، **العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1986، ص264.

شخصنه هاته السياسة في شخصه، بالإضافة الى تزايد الاهتمام بالمجال الخارجي في جميع القطاعات الداخلية للدولة على غرار الدفاع والصناعة والتجارة والاقتصاد والتعليم وغيرها.

بعد تشكيل اول حكومة من طرف الرئيس أحمد بن بلة في 18 من سبتمبر 1963 صدر مرسومان يحددان النظام الاساسي لوزارة الخارجية، لتعرف سنة 1965 و1977 اعادة تنظيم حقيقية لهاته المؤسسة من خلال استحداث عدة هياكل اخرى نظرا للتجدد المستمر للقضايا في العلاقات الدولية وعموما تتشكل وزارة الخارجية الجزائرية من الامانة العامة والتي تقع بشكل مباشر تحت مسؤولية الوزير وتتكون الامانة العامة بدورها من سبع مديريات متخصصة إما حسب الانتماء أو حسب المجال وهي كالتالي:

- مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات.
- المديرية العامة للإدارة.
- المديرية العامة للشؤون السياسية.
- المديرية العامة للتعاون الدولي.
- مديرية الشؤون القنصلية والمنازعات.
- المدية العامة للبروتوكول[1].

وتنقسم هاته المديريات الى مكاتب ومديريات أصغر وإدارات فرعية أخرى حسب نوعية القضايا التي تعالجها والاختصاصات الموجودة على مستوى بيئة العلاقات الدولية.

**المطلب الثاني: السلطة التشريعية "المجلس الشعبي الوطني بغرفتيه":**

تتكون الأنظمة السياسية من ثلاث سلطات اساسية سلطة تنفيذية وتشريعية وسلطة قضائية، صحيح ان الأسماء قد تختلف لكن الاختصاصات واحدة، فالسلطة التشريعية أو البرلمان هي السلطة الثانية في الجزائر بعد السلطة التنفيذية وكل الاجهزة الرئاسية التي تنتمي اليها، وتتكون هاته السلطة من غرفتين: هما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وتعد مهمة البرلمان الاساسية في التشريع القوانين وسنها ومناقشتها ومن ثمة المصادقة عليها، فمثلا حسب لتعديل الدستوري الاخير في 30 من ديسمبر 2020 بإمكان رئيس الجمهورية إبرام معاهدات واتفاقيات في عدة مجالات لكنها تطرح أولا قيد النقاش على مستوى غرفتي السلطة التشريعية وبعد الموافقة تأتي المصادقة:" **يصادق رئيس الجمهورية على**

[1]- عبد الله بلحبيب، مرجع سابق، ص ص 138-141.

**اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم، والتحالف والاتحاد، والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الاشخاص، والمعاهدات التي ترتب عنها نفقات عير واردة في ميزانية الدولة، والاتفاقات الثنائية أو المتعددة الاطراف المتعلقة بمناطق التبادل الحر وبالشراكة وبالتكامل الاقتصادي، بعد أن توافق عليها كل غرفة من البرلمان صراحة"**[1]، وهو الحال مع تقريبا مع جميع القرارات الصادرة عن الهيئة التنفيذية بحيث تصبح غير قانونية وغير شرعية دون موافقة البرلمان عليها ويجتمع البرلمان في دورة عادية واحدة كل سنة، ويمكن ان تكون هناك دورة استثنائية او خاصة بمبادرة من رئيس الجمهورية أو بناءا على استدعاء من رئيس الجمهورية بطلب من الوزير الاول أو رئيس الحكومة حسب الحالة، أو بطلب من ثلثي (3/2) أعضاء المجلس الشعبي الوطني وتمم فيه مناقشة عدة مجالات المخولة له دستوريا ومن بينها ملفات الخارجية ويوجد على مستواه لجان دائمة من بينها لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية وتختص حسب المادة **21 من القانون العضوي المنظم لاختصاص هاته اللجنة أنها معنية بالمسائل المتعلقة بالشؤون الخارجية وبالاتفاقيات والمعاهدات، وبالتعاون الدولي، وبقضايا الجالية الجزائرية بالخارج، كما تعمل على المشاركة في اعداد برنامج النشاط الخارجي للمجلس الشعبي الوطني، وتقوم بمتابعة تنفيذه من خلال اللقاءات والاجتماعات البرلمانية الثنائية والاقليمية والجهوية والدولية، كما يتم تشكيل وارسال الوفود البرلمانية، وكذا استقبال الوفود البرلمانية الاجنبية، بالتنسيق بين رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس اللجنة ورؤساء المجموعات البرلمانية، كما تدرس المعاهدات والاتفاقيات المحالة عليها وتقدمها الى المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليها وتقدم عرضا في مجال اختصاصاتها في الجلسة التي يخصصها المجلس الشعبي الوطني لمناقشة السياسة الخارجية**[2]، ولهذا تقع مسؤولية اثراء النقاش حول مختلف القضايا والمستجدات الدولية والإقليمية على السلطة التشريعية، كما تقوم بدراستها وتحليل مختلف التفاصيل للخروج بقرارات مجمع عليها أنها تكون ضمن دائرة تثمين وتعظيم المصالح القومية للجزائر، كما أصبح للبرلمان بصفة عامة موقع هام في صياغة السياسة الخارجية في الجزائر طبقا لأحكام المواد المذكورة سابقا، ولما يعرف بالدبلوماسية البرلمانية أو الدبلوماسية الموازية والتي ارتبط ظهورها بقوة الرأي العالمي في العلاقات الدولية فضلا عن تزايد ضرورة مشاركة الشعوب عبر برلماناتها في العلاقات الخارجية، مما أدى الى فرض وجود المشاركة الشعبية في إدارة ومراقبة قضايا السياسة الخارجية

[1] - **الجمهورية الشعبية الديمقراطية الجزائرية**، 2022/04/22، ص 31:

www.apn.dz،

[2] - القانون العضوي للمجلس الشعبي الوطني، **اللجان الدائمة واختصاصاتها**

وتعرف بأنها تلم بعمل المجالس النيابية أو بعض أعضائها في مجال العلاقات الدولية، وقد اتخذت الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية موقعا في العديد من دوائر السياسة الخارجية الجزائرية سواءا على مستوى العضوية في الاتحادات النيابية العربية والاقليمية والدولية، والمشاركة في المؤتمرات والندوات البرلمانية المتخصصة، ومجموعات الصداقة البرلمانية، والزيارات البرلمانية لممثلي الهيئات الاقليمية والدولية، وقد تجسدت هاته الرؤى من خلال مشاركة الدبلوماسية البرلمانية وانخراطها في الاتحادات البرلمانية مثل مشاركة مجلس الامة منذ استحداثه سنة 1998 في كل اجتماعات الاتحاد البرلماني العربي، بصفة دائمة ومنتظمة وفعالة، حيث أكدت الجزائر من هذا المنبر على مواقفها اتجاه جميع القضايا العربية والاقليمية[1]، كما ساهم البرلمان الجزائري في رسم السياسة الخارجية من خلال المشاركة في الاتحاد البرلماني الافريقي والتي شاركت فيها الجزائر باسم مجلس الأمة سنة 1998، كما نالت الجزائر شرف تنظيم دورة 45 للجنة التنفيذية والدورة 27 للمؤتمر الاتحاد البرلماني الافريقي سنة 2004، كما شراك البرلمان الجزائري بصفة مستمرة في تظاهرات ولقاءات الاتحاد البرلماني الدولي و غيرها.

**المطلب الثالث: المؤسسة الامنية العسكرية:**

قد يبدو للعامة أن دور المؤسسات العسكرية داخل أية دولة يلخص فقط في الدفاع عن الأمة وحماية حدود الدولة أمن واستقرارها وحرية شعبها أمام جميع التهديدات التي قد تواجهها خاصة التهديدات المباشرة كالعدوان والحروب وما الى ذلك، لكن اختلفت الأوضاع فيما يخص دور المؤسسات العسكرية والاجهزة الامنية بما فيها الامن والاستعلام في دول العالم الثالث فقد أصبحت تحوز نوعا من السلطة داخل الانظمة السياسية بل تجاوز الامر ذلك الى التدخل في رسم السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للدول نظرا للأدوار الحساسة التي تلعبها، وتختلف مصادر الثقة والشرعية التي تنطلق منها المؤسسات العسكرية في فرض تصوراتها على الساحة السياسية في جميع المجالات، فالجيش الشعبي الوطني الجزائري أو المؤسسة العسكرية الجزائرية لديها ارتباط وثيق وخاص مع الشعب الجزائري وهو محدد خاص واستثنائي تتمتع به هاته المؤسسة في الجزائر وتظهر قيمة هاته المؤسسة في ديباجة الدستور الجزائري مشيرا الى انجازات هاته المؤسسة والتي يعود لها الجزء الاكبر من نضال الشعب الجزائري لنيل الاستقلال والتي يعود ظهورها الى فترة الثورة التحريرية تحت اسم **جيش التحرير الوطني**

[1] - د. يوسف أزروال، **الدبلوماسية البرلمانية: دراسة في دور البرلمان الجزائري**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، ع 6، جوان 2017، ص ص 188، 201.

التابع **لجبهة التحرير الوطني** وقد ورد في ديباجة دستور 2020 موضحا حول الجيش الشعبي الوطني:[1]" **ان الجيش الشعبي الوطني سليل جيش التحرير الوطني يتولى مهامه الدستورية بروح الالتزام المثالي والاستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك. ويعتز الشعب الجزائري بجيشه الوطني ويدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من افة الارهاب، وهو ما ساهم في تعزيز اللحمة الوطنية وفي ترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه".**

كما تطرق الدستور الجزائري الى تحديد الواجبات الدستورية للمؤسسة العسكرية بحيث تقع على عاتقها حماية السيادة الوطنية من كل التهديدات الداخلية والخارجية، بالإضافة الى ضمان استقرار الدولة ووحدتها وهو ما جاء في ديباجة كل الدساتير الجزائرية:[2]" **تسهر الدولة على احترافية الجيش الشعبي الوطني وعلى عصرنته التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة البلاد وحرمتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي والبحري"**، وتوضح هاته الفقرة جليا مكانة الجيش الشعبي الوطني في النظام السياسي نظرا لما تتيحه الدولة من الميزانيات الكبيرة والامتيازات في سبيل ايجاد كل السبل والطرق لتحقيق الاهداف المسطرة لهاته المؤسسة.

**الجدول(01):** ارتفاع المتصاعد لميزانية الجيش الشعبي الوطني الجزائري.

| السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ميزانية الدفاع بالمليار دولار | 2,6 | 2,8 | 2,9 | 3,2 | 3,9 | 5,1 | 5,6 | 6,8 | 9,6 | 11 |

Source : **El Watan: lundi 30/12/2013, p3, 08/06/2022:**

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html

لكن وبالعودة الى موضوعنا خاصة مع قراءة التاريخ السياسي الجزائري الحديث ، نجد أن للمؤسسة العسكرية أدوارا هامة في السياسة الداخلية خاصة كما هو الحال مع السياسة الخارجية للجزائر وهذا

[1] - **الجمهورية الشعبية الديمقراطية الجزائرية**، ديباجة دستور 2020.

[2] - المرجع نفسه.

يعود الى عامل مهم وهي التركيبة الفريدة الموروثة عن جيش التحرير الوطني حيث يختلط فيها السياسي مع العسكري في أول المطاف حيث كانت تحرص قيادة الثورة على التعليم السياسي وتوعية المقاتلين بحقيقة الصراع مع العدو الفرنسي، ليحصل انسداد بين أولوية السياسي والعسكري[1] لتحسم فيما بعد لصالح العسكري **وهو ما يفسر دور المؤسسة العسكري حاليا في الجزائر**، لكن هاته الادوار التي لعبها بعد الاستقلال كانت محددة دستوريا على ثلاث وظائف وهي كالاتي[2]:

- **الوظيفة السياسية للجيش الشعبي الوطني**: حيث نص في ديباجة دستور 1963 أن:" **سيظل هذا الجيش مسهما في خدمة الشعب، ساهرا على النشاط السياسي داخل اطار الحزب**".
- **الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للجيش الشعبي الوطني الجزائري:** وتظهر من خلال ما ورد في ديباجة دستور 1963:" **يساهم الجيش الشعب الوطني في... اقامة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للبلاد**"، كما نصت المادة 02/08 أن الجيش:" **يساهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي في نطاق الحزب.**

لكن ومع التحولات التي شهدتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1989 تم التخلي عن الادوار السياسية للمؤسسة العسكرية لتحصر واجباته في الدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة الشعب وحماية حدود الدولة ومجالاتها الثلاث والممتلكات، أما على اسهامات المؤسسة العسكرية الى المستوى الخارجي نظرا لان هاته المؤسسة ليست ثكنة وليس جيش كلاسيكي فقط وانما مؤسسة ديناميكية حاسمة في مختلف نشاطات البلاد، فحضور هاته المؤسسة تاريخيا خارجيا بشكل مباشر كان في عدة نزاعات نذكر منها: الخلاف المغربي الجزائري سنة 1963 حول قضية الحدود بين البلدين، وفي جوان 1967، وسنة 1973 في الشرق الاوسط حول القضية الفلسطينية وقد يكون تدخل هاته المؤسسة في صناعة السياسة الخارجية عن طريق تقديم تصورات قادتها في مختلف المسائل المطروحة على الساحة الدولية كما حدث في حرب الخليج الثانية، حيث قدمت وزارة الدفاع تقريرا مفصلا عن الوضعية لرئاسة الجمهورية وذلك بطلب من الرئيس وجاء فيه[3]:

---

[1] - شبوب محمد، **اجتماع العقداء العشر: من 11 أوت الى 16 ديسمبر 1959 ظروفه، أسبابه و انعكاساته على مسار الثورة**، رسالة ماجيستير، جامعة وهران، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، 2009، ص 6.

[2] - د. أحمودة محمد البشير، د. حساني محمد منير، **دور الجيش الوطني الشعبي في النظام السياسي في ظل التحولات الايديولوجية للدولة الجزائرية**، م5، ع 01، 30 ماي 2021، ص 445-446.

[3] - عبدالله بلحبيب، مرجع سابق، ص 151.

- **"ان ارسال محتمل لقوات الجيش الوطني الشعبي الى العربية السعودية في الوضعية الحالية المتميزة بانتشار قوات أمريكية وغربية في هذا البلد والخليج موجهة للقيام بعمل تدميري للطاقات العسكرية والتكنولوجية لبلد عربي يمكن أن:**

1. **يناقض الموقف الرسمي للجزائر المعبر عنه في القمة العربية بالقاهرة وبالتالي المجازفة بالإخلال بالالتزامات المستقبلية لبلادنا.**
2. **توجيه ضربة أكيدة للسمعة التي لا تزال تحظى بها الجزائر في ضمائر الجماهير العربية.**
3. **المساهمة في اضعاف اقضية الفلسطينية وترسيخ موقع الكيان لصهيوني في المنطقة.**
4. **حقا، فمن غير المستبعد أن يمكن انخراط قوات الجيش الوطني الشعبي في العربية السعودية في حصول الجزائر على عائدات مالية و اقتصادية".**

وقد شهدت الجزائر تغييرات على مستوى عقيدة سياستها الخارجية فقد كانت تتبنى –ولا زالت- استراتيجية دفاعية تظهر في محدداتها وهو مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول والنزوع الى الحلول السلمية في جميع القضايا الى ان التعديل الدستوري الاخير الذي تم اجرائه في 30 من ديسمبر 2020 ورد فيه أنه بإمكان رئيس الجمهورية ارسال وحدات من الجيش الشعبي الوطني[1]:" **يقرر وحدات من الجيش الشعبي الوطني بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي(2/3) أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان**". الواردة في الفقرة الثانية من المادة91، وبالتالي فإنه تم اشراك المؤسسة العسكرية بكل فروعها خاصة مصالح الأمن والاستعلام التي تلعب أدوارا حاسمة في جميع القضايا المعنية فالسياسة الخارجية تبقى في حاجة ماسة للمعلومة وكما يقال :" من يملك المعلومة يملك الميدان" خاصة وأن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية في حاجة للمعلومات حول المشكل الذي تعالجه دوائر صنع القرار في السياسة الخارجية، في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية بشكل دستوري مقنن.

قد يظهر للبعض أن حضور المؤسسة العسكرية على المستوى الخارجي هو حضور ضئيل لكن بما أن رئيس الجمهورية يشغل منصبه بالإضافة، الى أنه القائد الاعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع الوطني فإن هاته المؤسسة تلقي بظلالها دائما على ميدان السياسة الخارجية وهو الحال نفسه مع جميع رؤساء الذين تعاقبوا على حكم الجزائر، ضف إلى هذا الى تبني المقاربة الامنية -بمفهومها الصلب- التي تتبناها الجزائر في سياستها الخارجية نتيجة التهديدات المحدقة بالأمن القومي الجزائري خاصة على مستوى دوائرها المباشرة، فالتهديد المغربي يطغى في مخيال صناع القرار الجزائري كونه تهديد أمني صلب ومباشر

[1] - الجمهورية الشعبية الدميقراطية الجزائرية، ص 21.

نتيجة الخلافات وانعدام الاتصالات والحوار بين الطرفين أما على مستوى الدائرة المتوسطية فيهدد الاختراق الأوروبي للمنطقة الجنوب نظرا للصراع الايديولوجي بين الضفتين وهيمتنها تحديات صعبة للسياسة الخارجية، بالإضافة الى التدخلات المباشرة والغير مباشرة في دول اقليم الساحل والتي تمس من ناحية أخرى الامن الصلب للجزائر كونها تقع ضمن الدائرة المتوسطية بسبب التداعيات المستمرة لتلك التدخلات الاجنبية (التدخل الفرنسي في ليبيا ومالي والنيجر نموذجا)، ضف الى هذا حيوية منطقة اقليم الساحل من ناحية الانقسامات والانفصالات بسبب الإثنيات، العرقيات والتعددية الهوياتية للمنطقة وهذا كله بسبب الممارسات الكولنيالية التقليدية خاصة عند خروجه من المناطق التي يشغبلهتا، ومحاولة بناء دول هجينة تحضيرا لما بعد الكولنيالية الأمر الذي خلق خلق تهديدات للأمن القومي الجزائري[1].

[1] - حسام حمزة، **المقاربة الامنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الامنية في اقليم الساحل 1991-2015**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، 2018/2017، ص ص 72-109.

**خلاصة:**

مما يمكن استخلاصه مما ورد في الفصل الاول أن السياسة الخارجية الجزائرية ضاربة في اعماق التاريخ أي أن وجودها سلوكيا كان قبل الثورة بالتأكيد، غير أن وجودها بالمفهوم الدولة الواستفالي كان بعد الاستقلال خاصة بعد هيكلة مؤسسات الدولة ومن بينها وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، ومع الاحداث التي عايشتها الجزائر داخليا وخارجيا منذ الاستقلال يمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية، تكونت لها هوية أو تصورات ناتجة عن تجارب هذا الشعب حتى قبل الاستقلال خاصة وأن الدولة الجزائرية عرفت محطات تاريخية حاسمة في كثير من الأحيان، وكغيرها من السياسات الخارجية فإنها تخضع لعملية صنع قرار كاملة ومترابطة كما تدور على عدة مؤسسات والتي ذكرناها في المبحث الثاني وبينا دور كل مؤسسة في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها انطلاقا من تحليل مواد أعلى وثيقة في البلاد والتي تنظم كل سلوكيات الدولة في الداخل والخارج، إلا أن مشكل الدراسة يتمحور حول المحددات التي ينطلق منها صانع القرار الجزائري في هندسة السياسة الخارجية للدولة والتي ترتبط إما بشخصية صانع القرار أو طبيعة الدولة.

**تمهيد**

إن رسم أية سياسة خارجية لأي دولة مهما كان موقعها في النظام الدولي فإنها دائما ما تخضع لعدة عوامل أو محددات والتي تضبط سلوك السياسة الخارجية وتوجهها وتختلف هاته المحددات من دولة إلى أخرى وبالتالي تختلف الأهداف والغايات والوسائل التي يعتمد عليها في تنفيذ برامج السياسة الخارجية، وهو الحال مع السياسة الخارجية الجزائرية والتي تتحكم في رسمها وتنفيذها عدة محددات لتعطي هوية خاصة بها، فالسلوك الخارجي للجزائر إزاء عديد القضايا الدولية يعود إلى منطلقات معيارية مثالية ويمكن القول أنها مبادئ في السيادة الخارجية الجزائرية، والتي ترسخت مع الوقت لتشكل هوية خاصة بالجزائر في البيئة الدولية مما ترتب عنها اكتساب الجزائر سمعة دولية، وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل في المبحث الاول، أما فيما يخص الثاني فإننا سنخوض المحددات البراغماتية والتي تنتهجها غالبية الدول في النظام الدولي بغية تحقيق أهدافها ومصالحها والتي لا يعتمد عليها كثيرا في صياغة السياسة الخارجية للجزائر الا المحدد الامني نظرا للتهديدات الامنية المباشرة التي تواجهها الجزائر في الوقت الراهن، ولا بأس بالتذكير بمفهوم المصلحة لأنه مفهوم مطاطي ومن الصعب الاتفاق على مفهوم واحد وخاصة أن موضوعنا يفرض تحديد مفهوم المصلحة من وجهة نظر صناع القرار الخارجي على مستوى مؤسسات النظام الجزائري والتي يمكن فهمه انطلاقا من مساهمة الجزائر الخارج في النسق الدولي ومن خلال المحددات التي يحتكم اليها.

## المبحث الاول: المحددات المعيارية في السياسة الخارجية الجزائرية:

المحددات هي عبارة من مجموعة المتغيرات الضابطة والمحددة لمفهوم الظاهرة والتي بدورها قد تكون سلوك أو موقف أو قضية معينة يراد التعامل معها كما تؤطر وتحدد الغاية من العملية ككل أما المعيارية أو المثالية هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والقيم التي تقوم على ثنائية الخير والشر كما تقوم على مجموعة من الاخلاقيات الايجابية التي تضبط السلوك الانساني بعيدا عن التوجهات المادية المصلحية للإنسانية[1]، وعليه المحددات المعيارية هي جملة من المتغيرات الأخلاقية المثالية التي تقدم أسبقية ما يجب أن يكون على ما هو الكائن أو الواقع كما هو، فالسياسة الخارجية الجزائرية تحكمها عدة منطلقات أو محددات أو متغيرات معيارية لدى تعاملها مع مختلف القضايا الدولية والاقليمية والمستخلصة من عدة تجارب وقضايا مرت بها الجزائر ولا زالت يعتمد عليها حاليا في رسم السياسة الخارجية وهي كالاتي:

### المطلب الاول: التزام سياسة الحياد الايجابي والحل السلمي للنزاعات:

#### اولا: مبدأ الحياد الايجابي:

يعود تبني هذا المبدأ من قبل الجزائر الى منظمة حركة عدم الانحياز التي أسست في بلغراد 1961، لتكون مخرجات مجلسها التأسيسي هاته السياسة والتي تعني موقف سياسي تبنته دول العالم الثالث والتي ارتأت عدم الميل الى أية جهة من المعسكرين وجاءت هاته الحركة في ظل تأزم الوضع في النظام الدولي بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية[2]، أما الحياد الايجابي فينقسم لكلمتين الحياد: من حايد محايدة، وحياد تعني لغويا جانب وهي ضد الانحياز[3]، أما الحياد الايجابي حسب ما ورد قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية فانه يعني:" **الحياد في القانون الدولي هو الموقف الذي تتبناه وتتخذه احدى الدول للبقاء خارج نطاق العمليات العسكرية، وعدم التورط في خلافات الغير**"[4]، كما يأخذ معنى اتخاذ مواقف مع مراعات توازنات القضايا السياسية، وبالتالي فانه موقف يقتضي الامتناع عن الانضمام الى التحالفات والمعسكرات وعدم الدخول في الحسابات الاستراتيجية

---

[1] - نادية عبد الهادي عبد السلام، **المثالية في الفكر الفلسفي الحديث، عرض وتحليل**، كلية الدراسات الاسلامية والعربية، ص 143.

[2] - العابدي أسماء، **دور الجزائر في حركة عدم الانحياز منخل خلال مؤتمر الجزائر عام 1973م أنموذج**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2014، ص 33.

[3] - لويس معلوف، **قاموس المنجد في اللغة والأعلام**، ط 29، دار المشرق، ص 160.

[4] - أحمد سفيان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، بيروت، 2004، ص 169.

للأطراف المتصارعة التي سادت في فترة الحرب لباردة بالإضافة الى الدعوة تهدئة الاوضاع والنزوع الى طاولة المفاوضات والحوار لحل الخلافات والنزاعات والصراعات بعيدا عن المواجهات المسلحة المباشرة والاستعمال اللاعقلاني للأسلحة النووية، وقد أكسب المبدأ الجزائر ثقة المجتمع الدولي.

تبنت الجزائر هذا الموقف نتيجة لعدة أسباب وظروف دولية آنذاك وكغيرها من دول العالم الثالث التي كانت مستعمرة، كانت الجزائر ضمن الدول التي حضرت المجلس التأسيسي لهاته الحركة بيوغسلافيا وقد كان هاته المبادرة نتيجة التقارب الأفرو- الاسيوي، ونوقش في هذا المؤتمر عدة مواضيع من بينها مبدأين أساسيين في السياسة الخارجية الجزائرية هما: حق الشعوب في تقرير مصيرها ومناهضة الامبريالية والحركة الاستعمارية ونظرا لاهتمام الجزائر بتوجهات حركة عدم الانحياز في السياسة الدولة قامت الجزائر بتنظيم المؤتمر الرابع لهاته الحركة سنة 1973 وتم مناقشة في عديد القضايا الدولية ومن بينها قضية تصفية الاستعمار والتمييز العنصري ودعم حركات التحرر وغيرها[1]، لتقتبس الجزائر مبادئ عدم الانحياز وتقوم بالعمل على ترسيخها من خلال تطبيقها على مستوى سياساتها الخارجية ولتظهر حتى في المواثيق الوطنية والدساتير الجزائرية وهو الامر الذي يعبر عن الالتزام التام للجزائر بمخرجات هاته الحركة فمثلا عززت وثيقة الميثاق الوطني التي اعتمدت بموجب استفتاء 1976 والنسخة المعدلة لسنة 1986، المبادئ التي شكلت هوية السياسة الخارجية وعززت مبادئ عد الانحياز بما ضرورة التعايش السلمي وغيرها من المبادئ المعيارية[2]، وعلى سبيل اتخذت الجزائر وكغيرها من الدول المنضوية تحت لواء عدم الانحياز موقفا محايدا من الحرب الباردة فبالرغم من التوجهات الاشتراكية الشيوعية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال كأيديولوجيات سياسية واقتصادية تسير عليها مؤسسات الدولة اضافة الى العلاقات التاريخية مع الولايات المتحدة الى أنها اتخذت موقف حيادي ازاء الحرب الباردة نظرا للتهديدات الكامنة وراء هذا الصراع الغير المباشر والى جانب تبني هذا الخيار الواقعي كاستراتيجية تتناسب مع موقع الجزائر في النظام الدولي وبالنظر الى المقدرات والظروف الداخلية للجزائر كون السياسة الخارجية مرأة للسياسة الداخلية وهو ما يشير الى ارتباط البيئة الداخلية وتأثيرها لفرض مقومات الداخل الى الخارج ضف الى هذا التجارب التاريخية للجزائر مع الاستعمار، بالإضافة رغبة الجزائر في ابقاء شؤونها الداخلية بمعزل عن التدخلات الاجنبية وللحفاظ على مكتسبات الثورة الجزائرية والغاية كانت الحفاظ على الاستقرار السياسي من التزام سياسة توازن واضحة المعالم تدعو

[1] - حمدية ياسين، شرفي فتحي، **دور الجزائر في حركات التحرر العربية " الرئيس هواري بومدين أنموذجا 1965-1978"**، مذكرة ماستر، جامعة جيلالي بونعامة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، ص ص 33-34.

[2] - بالروايح اسماعيل، **السياسة الخارجية الجزائرية من الشرعية الثورية الى الشرعية الامنية**، دراسات استراتيجية، ع 26، ص 149.

للقيم المثلى لحل قضايا المجتمع الدولي ضف ال ذلك التأثير العكسي لإقليم الجزائر واضطراباته وثقل خصائص موقعها الجغرافي لدى مدركات صناع القرار للدول ذات النزعة الهجومية للبحث عن مصالح حيوية في مختلف المناطق الاستراتيجية [1].

**ثانيا: الحل السلمي للنزاعات بالطرق السلمية:**

ان الفرق بين الحياد الايجابي والسلبي هو أن هذا الاخير يقوم على الصمت الدبلوماسي في السياسة الخارجية ازاء كل القضايا والمثال المناسب على هذا هو العزلة الامريكية التي كانت تعيشها الولايات المتحدة الامريكية قبل الحرب العالمية الثانية بحيث لم تك تساهم ولا حتى بإبداء اراء وتوجهات ازاء قضايا النظام الدولي آنذاك، أما الحياد الايجابي الذي تتباه الجزائر كما ذكرنا سابقا فهو يعني عدم الانضمام الى الاطراف المتصارعة ولكن العمل على تقديم سبل وطرق سلمية تفضي الى حل النزاع دون استخدام الاسلحة أو المواجهات المباشرة بين الاطراف المتنازعة وهو المقصود من هذا المبدأ الذي تتبناه الجزائر تجاه جميع القضايا والازمات وحتى الحروب كدبلوماسية وقائية[2] وقد ورد في ومن الاساليب السلمية المتعارف عليها[3]:

- **المفاوضات:** هي من أقدم طرق ووسائل حل النزاعات واكثرها شيوعا، وهي أن تجلس الاطراف المتصارعة والقيام بالتفاوض واجراء المحادثات والعمل على ايجاد صيغ تخدم الجميع.
- **المساعي الحميدة:** هي عبارة عن تطوع يهدف الى تقريب وجهات النظر بين القوى المتصارعة، بغية ايجاد ارضية مشتركة تمكنهم من المباشرة في المفاوضات.

---

[1] - فلان مبارك بردان، **الحياد الايجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية**، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الأنبار، العراق، ص ص 30-31.

[2] - **الدبلوماسية الوقائية:** هي شكل من أشكال الدبلوماسية وصورة لها وتعبر عن اهم مفصل فيها الا وهو التسوية السلمية للمنازعات الدولية ومع تفاقمها ووصولها الى مرحلة التفجير بنشوب الحرب، وهي بذلك مصطلح مرادف لمصطلح ادارة الازمات، قوامه أن الوقاية خير من العلاج، اذ أن معالجة الصراعات قبل حدوثها يكون أسهل من محاولة تسويتها بعد نشوبها. وبعبارة أخرى، تشير الدبلوماسية الوقائية الى العمل المبكر الرامي امنع النزاعات من التفاقم، والمشكلات من أن تصبح أسوء، والتقليل من حدة الثورات التي يمكن أن تقود الى الحرب، أنها تتعاطى مع صراعات اليوم قبل أن تصبح أزمات الغد، **انظر:** ايناس عبد السادة علي، يسرى مهدي صالح، **الدبلوماسية الوقائية بين مثالية النظرية وو اقعية المتطلبات الامنية**، ص 158.

[3] - يخلف توري، **تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، م7، ع2، 2018/01/04، ص ص 291-293.

- **الوساطة:** من التوسط ومعناه عمل ودي تقوم به دولة او عدة دول او منظمات وهيئات دولية وتقترح فيه الدول المتوسطة في النزاع ظروف وقواعد المفاوضات وتشبه في كثير من الاحيان طريقة المساعي الحميدة الا أن دور الوساطة يكون أكثر عمقا من المساعي الحميدة.

وغيرها من الوسائل الاخرى كالتحقيق والتوفيق وغيرها التي تستخدمها الدول في حل النزاعات والصراعات وهي من الوسائل التي تعتمد عليها السياسة الخارجية وخاصة أنها أكدت مبدأ الحل السلمي للنزاعات بالطرق السلمية في مختل دساتيرها ووثائقها الوطنية ايمانا منها بالتجارب التي استخلصت منها عدة عبر، بالإضافة الى الالتزام بقواعد القانون الدولي وبالمعاهدات والمواثيق الدولية التي تحرم الحروب وتسعى الى حل الخلافات ظاهريا فقط حيث تنص الفقرة الثالثة من المادة 02 من ميثاق المؤسس للأمم المتحدة :" **يجب على اطراف اي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والامن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجؤوا الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها**"[1]. وتؤكد الجزائر هاته التزامات من خلال تقريرها وترسيخها على مستوى وثائقها الوطنية الرسمية فقد ورد في ديباجة الدستور الجزائري:" **إن الجزائر المتمسكة بالسلم وحقوق الانسان والتنمية، توجه سياستها الخارجية نحو تعزيز حضورها ونفوذها في محافل الامم عبر عمليات الشراكة القائمة على المصالح المتبادلة التي تكون منسجمة كل الانسجام مع خياراتها السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية، وفي ظل احترام أهداف ومبادئ منظمة الامم المتحدة والاتحاد الافريقي وجماعة الدول العربية**"[2]. وبما أن الدول المؤسسة للمختلف المنظمات والهيئات القارية والمعنية بها الجزائر تتخذ من المواثيق والمواد الاممية مرجعيات تأسيسية لها.

يتجلى اهتمام الجزائر بهاته المقاربة المعيارية من خلال العمل على تنفيذها في البيئة الدولية، فقد استطاعت الجزائر تكييف هاته المقاربة مع توجهات سياساتها الخارجية في عدة قضايا واستطاعت التوصل نتائج –في تقديرنا متواضعة- نظرا للمحصلات الجزائرية من خلال هاته التدخلات ومنها:

[1] - **ميثاق الامم المتحدة**، 2022/04/25، 23:49:

https://www.un.org/ar

[2] - الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **ديباجة الدستور**، 12/30/ 2020، ص 6.

- **دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع في منطقة الساحل**[1]: ان ثقل الجزائر على مستوى اقليم الساحل مكنها من تمرير تصوراتها الامنية للمنطقة نظرا للاضطراب الحاصل على مستواها، بسبب تأثير أزمات منطقة الساحل الافريقي على الحدود الجنوبية الجزائرية، فمنطقة شمال مالي مثلا هي منطقة يقطنها الطوارق في الاصل وهي منطقة عرفت علاقات متوترة بين السلطات المركزية والجماعات المسلحة المتمردة، كما توجد اشكالية أزمة الازواد المعقدة سبب تماسك الطوائف والاقليات بمطالب مختلفة، وهنا جاء دور الدبلوماسية الجزائرية في احتواء الاوضاع ولعب أدوار مهمة في المفاوضات والوساطة بين الاطراف المتصارعة وتعود اسباب هاته الازمة الى الهشاشة الامنية التي تعرفها مؤسسات الدولة في منطقة الساحل فبالإضافة الى الازمة المالية المتكررة اندلعت نزاعات مسلحة في ليبيا بسبب انتشار فوضى الاسلحة لتتقاطع هاته الاشكاليات الامنية الدستورية مع الجريمة المنظمة والعابرة للحدود.

**الشكل(02):** منطقة الساحل والدول التي تنتمي إليها.

source: Al jazeera center for studies, https://studies.aljazeera.net/en/node/3778

[1] - **منطقة الساحل:** يعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، ويشير الى المنطقة الجغرافية التي تتضمن الشريط الجنوبي لصحراء الاسحل ومناطق الطوارق، فهذا التعريف يأخذ بعين الاعتبار حدود هذه المنطقة كحزام للنزاعات، وتضم منطقة الساحل الإفريقي كلا من موريتانيا في الغرب مرورا بمالي، جنوب الجزائر، شمال بوركينافاسو، النيجر حتى شمال التشاد شرقا، أما التعريف الأوسع الاشمل للساحل الافريقي، فيعتبرها تلك المنطقة الشبه الجافة، التي تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجريا التشاد، السودان حتى اثيوبيا شرقا، أو الدول الافريقية الواقعة بين خطي عرض 12 درجة، و20 شمال خط الاسواء، انظر: ظريف شاكر، **معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الاقليمية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع13، جوان 2016، ص12.

نظرا لهاته الاوضاع المهددة للأمن القومي الجزائري تحركت دواليب صناعة القرار الخارجي الجزائري ازاء ما يحدث في منطقة الساحل لتنطلق في هندسة مقاربة امنية مشتركة من خلال تسوية الخلافات السياسية بين الاطراف المتنازعة، ثم العمل على العودة الى المسارات الدستورية، لتؤسس هاته المبادرة الى مبدأ حسن الجوار في السياسة الخارجية، وعلى سبيل المثال قامت الجزائر باحتضان عديد عمليات الوساطة بين الطوارق[1] والحكومة المالية لتنتهي بقمة رباعية في مدينة جانت في سبتمبر عام 1990، وضمن الجزائر، النيجر، ليبيا، ومالي، حيث تم الاتفاق على عدم استعمال العنف والعمليات العسكرية لحل هذا المشكل العويص والعمل على احترام مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول وتعزيز التعاون، لتتجدد الاضطرابات الامنية على مستوى هاته المنطقة في عديد المرات، اخرها كان الصراع السلطوي 2012 في مالي بعد هجوم حركة أزواد[2] على عديد المدن، لتتدخل الدبلوماسية الجزائرية بمقاربة قامت على ثلاث ركائز[3]: رفض اية تدخلات اجنبية في المنطقة، وبعث الحوار المباشر بين الاطراف المتنازعة، وضرورة السعي للحلول السلمية ورغم قرار مجلس الامن بالتدخل العسكري على مالي فان الجزائر تمسكت بمقاربتها وظلت تنادي بالحل السلمي للنزاعات سواءا تعلق الامر بمالي او بأية نزاع اخر، وبالرغم من المجهودات الدبلوماسية الجزائرية في المنطقة إلى أن النزاعات سرعان ما تعود الى الواجهة بسبب عملية اذكاء النعرات الاثنية والطائفية بما يتناسب مع كل مكونات الفسيفساء الساحلية ولهذا فان المقاربة الامنية التي تنتهجها الجزائر في ما يخص مشاكل اقليم الساحل المتكررة غير مجدية في تقديرنا بسبب تفاقم الاوضاع باستمرار، فمؤخرا وقع انقلاب اخر في دولة مالي في 25ماي 2021، وتم فيه الاستلاء على لحكم من قبل الجيش واعتقال الرئيس ورئيس الوزراء، إلى جانب هاته الادوار الهامة

---

[1]- **الطوارق:** ذكرهم العلامة ابن خلدون في ما ذهب اليه من أن الطوارق ينتسبون الى صنهاجة، نزحوا من جنوب الجزيرة العربية، وتحدث عن كثرتهم فكتب:" هذا القبيل من اوفر قبائل البربر وهو أكثر أهل المغرب لهذا العهد وما قبله، لا يكاد قطر من أقطاره يخلو من بطن من بطونهم في جبل أو بسيط"، وذكر الباحث التونسي محسن المتليلي في دراسته الموسومة الاسلام البدوي: اسلام الطوارق أنموذجا، حيث كتب:" فالطوارق هم خليط من سكان الصحراء الافريقية القدامى، ومن الامازيغ البربر، امتزج عبر التاريخ بعناصر عربية من بني هلال، ومن المسلمين المرابطين، ليشكل مجموعات قبلية منسجمة، سيطرت منذ القدم على طرق التجارة الصحراوية وواحاتها الى المرحلة التاريخية المعاصرة"، **انظر:** خليفي عبد القادر، **مجتمع طوارق الجزائر: الخصوصيات الأنثروبولوجية والسوسيوثقافية**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، ع13، ديسمبر 2017، ص 244.

[2] - **حركة أزواد:** هي حركة الوطنية لتحرير أزواد وهي حركة عسكرية وسياسية أسسها الطوارق في اقليم أزواد شمال مالي، وتسعى الحركة الى اقامة دولة مدنية أزواد مستقلة، ولها جناح سياسي وجناح عسكري، وكانت سباقة الى إطلاق الشرارة الاولى للحرب ضد الجيش المالي، انظر: عبد القادر كاوير واخرون، **متابعات افريقية**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، ع5، أغسطس 2020، ص 19.

[3] - بن عائشة محمد الامين، **الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الامنية في مالي**، 2022/05/08:

https://democraticac.de/?p=8205

التي لعبتها الجزائر لعبت ادوار جد حاسمة في عدة قضايا أخرى من خلال الوساطة والمساعي الحميدة مثل حجز الرهائن الامريكان في طهران والنزاع الحدودي الاريتيري الاثيوبي في افريقيا وغيرها.

**المطلب الثاني: دعم حركات التحرر ومناهضة الاستعمار والإمبريالية:**

إن تبني الجزائر لمقاربة معيارية في سياستها الخارجية لا يقوم الى مبادئ مثالية عملية فقط، وإنما توجهها مجموعة من الشعارات المستقاة من مختلف مشاركات الجزائر الدولية والاقليمية ولعل أكثرها تأثرا في صناع القرار على المستوى الخارجي هي مخرجات حركة عدم الانحياز ومنها:

**أولا: دعم حركات التحرر:**

تجلى هذا الحق في مختلف المؤتمرات واللقاءات التي شهدها العالم خاصة تلك التي ضمت شعوب العالم الثالث الإفريقية والاسيوية والتي كانت تعاني من ويلات الاستعمار التقليدي والتي كانت ابان اشتداد الحرب الباردة وصولا الى مؤتمر القمة الاول التأسيسي ببلغراد 1961 و هو اول اجتماع رسمي يضم الدول الغير منحازة لأي تحالفات آنذاك، ثم أكد على هذا المبدأ مؤتمر الذي نظم بالقاهرة في مصر عام ،1964 وقد تم مناقشة فيه عديد القضايا المشتركة بين تلك الدول وتم ضبط فيه عديد من النقاط الرئيسية الموجهة لعمل هاته المنظمة وجاء فيها:

- **العمل المشترك لتحرير الدول الغير المستقلة والقضاء على الاستعمار، واستنكارا بعدم تنفيذ إعلان الأمم المتحدة الخاص بمنح الدول والشعوب المستعمرة استقلالها[1].**

لتقوم الجزائر ببلورة هذا المبدأ على مستوى القمة التي احتضنتها سنة 1973 والعمل على تطبيق هذا المبدأ ازاء القضية الفلسطينية وهي أول قضية طرحت في هذا المؤتمر نظرا للارتباطات والانتماءات المشتركة بين الجزائر وجمهورية فلسطين العربية [2]ولتعبير الجزائر عن موقفها الداعم لحركات التحرر فقد تم الاعتراف بالثورة الفلسطينية وبمنظمة التحرير الفلسطيني[3] كممثل وحيد وحصري لشعب فلسطيني، كما تم فيه مطالبة جميع الدول بعدم تقديم الدعم للكيان الصهيوني المحتل نظرا لأنه لا

[1]- حمدية ياسين، شرفي فتحي، مرجع سابق ص 38.

[2] - حمودي إبرير، **موقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945- 1973**، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2015، ص 232.

يملك الشرعية ولا الأحقية في عملياته العسكرية وتم فيه قطع العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والكيان الصهيوني كمحصلات لهذا الاجتماع.

ويعود هذا الاصرار الجزائري على هذا المبدأ في الداخل والخارج وازاء كل القضايا نظرا لأن لها تجارب مع الاستعمار وباع طويل في الكفاح السياسي خاصة فيما الاستدمار الفرنسي الذي دام في الجزائر لمدة قرن وثلاثين سنة دفعت فيها الجزائر كثيرا من التضحيات في سبيل التحرر والخروج من قبضة الاستعمار وبالتالي فان الاعتماد على هذا المحدد في بناء تصورات صانع القرار للقرار الخارجي نابع من هاته التجربة بشكل خاص، فقد رسخت الجزائر هذا المبدأ في عدة دساتير تعاقبت عليها التعديلات ومنها المادة 32 من دستور 2020 حيث تنص على:" **الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير وضد كل تمييز عنصري**"[1]. لتأكد الجزائر التزامها عملت على تطبيق المبدأ في سياستها الخارج خاصة مع القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية، كما تجدر الاشارة أن الالتزام بهذا المبدأ من قبل الجزائر كانت له تبعات سلبية لا تسير في مصالح الجزائر وإنما خلقت مشاكل جديدة لها فمثلا دعم الجزائر لشعب تيمور[2] في حق تقرير مصيره أثر على العلاقات الجزائرية الاندونيسية بشكل كبير حيث ساد فيها نوع من التوتر والفتور، ولعل أبرز مثال يمكن دراسته هو:

**- دعم الجزائر لحركة تحرر الشعب الصحراوي:**

تعود جذور هذه القضية الى الاستعمار الاسباني الذي كان يحتل الصحراء الغربية الذي دام لأكثر من تعسين سنة 1884-1976وبعد خروج الاستعمار الاسباني بعد نضال طويل للشعب الصحراوي أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب عن قيام دولة مستقلة في 27 من فبراير 1976، وسرعان ما نالت اعتراف دولي وكان على رأسها الجزائر عملا عما بنود بيان أول نوفمبر ثم مبدأ دعم الشعوب في تقرير مصيرها ثم تلتها بقية الشعوب الافريقية نظرا لأنها تقاسمها نفس التجارب التاريخية مع الاستعمار، غير أن الاشكال الوارد في هاته القضية هو عملية تقسيم الاراضي الصحراوي بين المملكة المغربية وموريتانيا في حين تستفيد اسبانيا اقتصاديا من خلال اقامة القواعد العسكرية

[1] - الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، **دستور2020**، ص11.

[2] - **قضية تيمور الشرقية**: هي دولة مستقلة تقع في جنوب شرق اسيا وتقع بمحاذاة اندونيسيا، كانت تقبع تحت الاحتلال الاندونيسي المدعومة من الغرب مما عرقل مسار حق تقرير المصير ومنع استقلالها، انظر: ستيفن زوس، جاكوب موندي دو ليفر، **الصحراء الغربية: الحرب والقومية وتضارب الصراع**، 2022/04/27:

https://www.aps.dz/ar/monde/97616-2020-12-10-12-39-07

والترخيص لها بالاستفادة من المياه الاقليمية الصحراوية للممارسة الصيد وهو ما جاء في اتفاقية مدريد 1975[1]، أي قد كان قبل الاستقلال مباشرة أي سياسة التحول من الاستعمار التقليدي الى الاستعمار الجديد والتي مارستها الدول الاستعمارية من خلال الزام المستعمرات باتفاقيات ومعاهدات تضمن لهم مصالحهم في المستعمرات بشكل قانوني، كما يمكن فهم الموقف الجزائري من هاته القضية كرد فعل لان الجزائر تتبنى سياسة المعاملة بالمثل ففي حرب الرمال 1963وواقعة أمغالا 1976[2] تطور الصراع المغربي الجزائري الى نزاع ووصل الى درجة المواجهة المسلحة بسبب الاطماع التوسعية للمغرب في الاراضي الجزائرية "تندوف"[3]، لتعمل الجزائر على مناصرة القضية الصحراوية منذ خروج الاحتلال الاسباني بالرغم من مختلف الاختلافات والنزاعات التي وقعت خاصة مع المملكة المغربية والتي وصلت الى غلق الحدود سنة 1994 وقطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية لاحقا في 22 سبتمبر 2021 أما عن موريتانيا فقد استطاعت الجزائر إخضاعها في العدول عن الانسياق وراء المخططات المغربية الاسبانية في المنطقة في فترة الرئيس الراحل هواري بومدين رحمه الله.

غير أن الخيارات المتبناة في السياسة الخارجية الجزائرية والذي استمر لمدة 46 سنة كان له عدة تأثيرات رجعية على مستوى منطلق تحقيق المصالح العليا الجزائرية وعلى مبدأ العقلانية في عملية صنع القرار والذي يقوم الى تقليص الخسائر قدر المستطاع في مقابلها اكبر قدر من الارباح وفي ما يخص توجه الجزائر ازاء الصحراء الغربية نموذجا استنزفت فيه الموارد الجزائرية على اختلافها، مع خسارة أطراف مهمة كان بإمكان أن تكون شركاء رئيسيين في التعاملات خاصة الشراكات الاقتصادية بمنطق الربح الجماعي كالمملكة المغربية أما فيما يخص الصحراء الغربية فيمكن اقامة علاقات اقتصادية وسياسية أولا لدعم المسار التحرري فيها بشكل نهائي وثانيا للاستفادة من الموارد والمميزات الجيو استراتيجية لهاته المنطقة طبقا لقانون يضبط العلاقات مع الصحراء الغربية، ولتستفيد الجزائر من هذا الوضع من

---

[1] -**اتفاقية مدريد:** هو اتفاق عقد في مدينة مدريد في 14 نوفمبر 1975 ضم كلا من موريتانيا، المغرب واسبانيا، حول كيفية تقسيم الاراضي الصحراوية وطرق الاستفادة منها. انظر: ميلود بن غربي، **موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في اطار المتغيرات والتحديات الوطنية**، كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص64.

[2] - **و اقعة أمغالا 1976**: هي واحة في الصحراء الغربية ومنطقة استراتيجية في واد الساقية الحمراء حيث كانت الجزائر ترسل امدادات ومساعدات طبية على مستوى هاته المنطقة التي تسيطر عليها جبهة البوليساريو، وكانت مسرحا لعدة اشتباكات مسلحة، في فبراير 1976 اندلعت مواجهات مسلحة بين جبهة البوليساريو مدعومة من وحدات الجيش الوطني الشعبي الجزائري والقوات المسلحة الملكية المغربية. انظر: **أمغالا**، في:

https://stringfixer.com/ar/Amgala

[3] - محمد بن ترار، **دور الجزائر في دعم حركات التحرر في العالم ومناهضة الاستعمار في القارة السمراء قضية الصحراء الغربية نموذجا**، م2، ع5، 31 مارس 2020، ص ص 86-90.

خلال توطيد العلاقات لإرساء مقاربة ليس أمنيا فقط وإنما مقاربة شاملة في الاقليم الجزائري خاصة المغرب العربي الذي يمثل هاجسا كبيرا للأمن القومي.

**ثانيا: مناهضة الاستعماروالإمبريالية:**

هو مبدأ ومحدد اخر تنتهجه الجزائر في توجهاتها في السياسة الخارجية ويقوم على نبذ كافة أشكال الاستعمار وعدم الخضوع للاستعمار الجديد أو ما يعرف بالإمبريالية[1]، وهي أعلى مراحل الرأسمالية وهو خيار استراتيجي ينم على النهج الدفاعي الجزائري في حفاظها على سيادتها، فنظرا لتاريخ كفاحها مع الاستعمار والتزامها بلوائح الأمم المتحدة اضافة الى مخرجات حركة الانحياز، فإن ترفض جميع أشكال وصور الاستعمار كآلية تسير عليها في ظل دعمها اللامشروط لحركات التحرر عبر العالم من أجل تحقيق الاستقلال وقد ورد في الدستور الجزائري:" يشكل الكفاح ضد الاستعمار، والاستعمار الجديد، والامبريالية، والتمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة "[2]، ولعل أن الاستعمار في وقتنا هذا قد اتخذ عدة أشكال وصور، فقد عملت الجزائر على مجابهة الاستعمار الجديد أو الاستعمار العير مباشر فبعد الحصول على الاستقلال سنة 1962، تفطن صناع القرار في الجزائر الى القيود والامتيازات الضخمة للاستعمار الفرنسي في الجزائر ولهذا انطلقت مفاوضات طويلة وجد شاقة قادها الوفد الجزائري في استكمال الاستقلال الاقتصادي والسياسي من خلال جملة التأميمات في مختلف القطاعات التي كانت تسيطر عليها فرنسا ومنها مراسيم 22 مارس 1963 التي أممت اراضي المعمرين التي استولت عليها فرنسا، ثم لتليها عدة اجراءات وتحركات للخروج من القيود الفرنسية ولعل أهم ملف كان قضية المحروقات ففي 24 فيفري 1971 أعلنت الجزائر ع تأميمها لمحروقاتها، ولأن هوية السياسة الخارجية الجزائرية تشكلت من الداخل بمختلف المكونات والعمليات داخل البلاد، فان هذا المبدأ ظهر ايضا على مستوى السلوك الخارجي للجزائر من خلال مطالبتها افريقيا ودوليا:" حق الشعوب في التصرف في مواردها الطبيعية"، لتكون هاته الفكرة أول المبادرات الجزائرية وكان المقصود منه هو المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد في إطار مناهضة الاستعمار والإمبريالية المتوحشة[3]، ومع انتشار حركات التحرر

---

[1] - **الإمبريالية**: والمقصود بها أنها سياسة الدولة التي تسعى إلى الحفاظ على أو بسط سيطرتها على شعوب أخرى أو مناطق أخرى، يمكن تحقيق أهداف توسع النظام الإمبريالي بشكل مباشر أو من خلال مجالات النفوذ، والاستعمار شكل من أشكال الإمبريالية، والتبعية أيضا يمكن أن تكون مرادفة للهيمنة ويوظف في عديد المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التكنولوجية والفكرية، والعرقية انظر: (Le dictionnaire de politique**, impérialisme**)، 08/06/2022:

https://www.toupie.org/Dictionnaire/Imperialisme.htm

[2] - **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، دستور 1976.

[3] - عبدالله بلحبيب، مرجع سابق، ص18-19.

في مختلف دول العالم عملت الجزائر على دعمها بالإضافة الى القضايا العادلة من مختلف المنابر السياسية والدولية والاقليمية وظلت الجزائر متمسكة بهذا الخيار المعياري في سياستها الخارجية منذ الاستقلال الى يومنا بل وكرسته في ديباجة الدستور 2020:" **إن الجزائر أرض الاسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وأمازيغية، وبلاد متوسطية و إفريقية تعتز بإشعاع ثورتها، ثورة أول نوفمبر، ويشرفها الاحترام الذي أحرزته، وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزامها إزاء كل القضايا العادلة في العالم**"[1].

إن التزام الجزائر بهكذا توجهات الخارجية التي تملئها الشعارات المستخلصة من الحركات التحررية التي اختارت من الفلسفة الاشتراكية الشيوعية منطلقا مرجعيا في كل تحركاتها قد أثر كثيرا من ناحتين، فمن الناحية الاولى عملت الجزائر على تعميم تجربتها في مناهضة الاستعمار الامبريالي الجديد الى بقية دول العالم الثالث وهو الامر الذي زاد من فعالية حضورها في السياسة الدولية، ومن الناحية أخرى ان اتخاذ هكذا محددات في رسم السياسة الخارجية الجزائرية جعلها تبتعد عن حلبة الصراع الحقيقي في العلاقات الدولية والمقصود هنا هي مختلف الصدامات الاقليمية والدولية التي يحركها الاستعمار الجديد انطلاقا من فكرة الحروب بالوكالة والتي كان بالإمكان الاستفادة والاستثمار فيها استراتيجيا من خلال مسايرة الاوضاع ومحاولة لعب أدوار أكثر براغماتية من شأنها تحصيل مكاسب على مستوى السياسة الخارجية، ضف الى هذا أن الجزائر اليوم تعيش تحت ضغوطات دولية من قبل أقطاب الاستعمار الجديد بسبب توجهاتها على مستوى السياسة الدولية وهو الأمر الذي قد يؤثر سلبا على خياراتها داخليا وخارجيا.

**المطلب الثالث: عدم التدخل في شؤون الدول والتعاون الدولي:**

تختلف محددات سياسة الجزائر الخارجية من ناحية الاشكال وطرق التنفيذ إلا المضامين والاهداف والغايات لتشكل سياسة خارجية دفاعية واحدة ومن أهمها الحفاظ على المكاسب الوطنية وهي الاستقلال والسيادة الوطنية والحفاظ على الامن القومي[2] ولعل أبرز ما يضبط ويوضح مقاربة الجزائر خارجيا هو محدد:

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، **ديباجة الدستور**، ص 6.

[2] - إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية وبين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي: دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي، أزمتي مالي وما يسمى بالربيع العربي: الأسباب والأبعاد**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ع 08، جوان 2017، 123.

**اولا: عدم التدخل في شؤون الداخلية الدول:** ان التزام الجزائر بمختلف المواثيق الدولية المنبثقة عن انضمامها الى الامم المتحدة جعلها تلتزم بشروطها قبل الدخول فيها ويعد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الدولية من الاهداف السامية لبرنامج الامم المتحدة الى تحقيق السلم والامن الدوليين، فقد في المادة 7/2 أنه: ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الاعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتدابير القمع الواردة في الفصل السابع"، كما جاء في المادة الثانية من الميثاق المؤسس للأمم المتحدة لتبيين أهداف والغايات المنشودة من هاته المنظمة الدولية[1]:

أ. المساواة في السيادة بين جميع أعضائها؛

ب. التزام الدول بالوفاء بالتزاماتها الدولية وفق مقتضيات حسن النية؛

ت. التزام الدول بتسوية نزاعاتها بالطرق السلمية؛

ث. امتناع الدول في علاقاتهم الدولية، عن التهديد باستعمال القوة، واستخدامها ضد سلامة الاراضي أو الاستقلال السيادي، أو على أي وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة؛

ج. تقديم الدول الاعضاء العون للأمم المتحدة في اعمالها المتخذة وفق هذا الميثاق؛

ح. عدم التدخل في شؤون الدول بما لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.

لتؤكد الجزائر التزامها الصريح بهاته المبادئ الاممية من خلال تطبيقها والعمل بها على مستوى السياسة الخارجية:" **إن الجزائر المتمسكة بالسلم وحقوق الانسان والتنمية، توجه سياساتها الخارجية نحو تعزيز حضورها ونفوذها في محافل الأمم عبر عمليات الشراكة القائمة على المتصالح المتبادلة التي تكون منسجمة كل الانسجام مع خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية، وفي ظل احترام أهداف ومبادئ منظمة الامم المتحدة والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية**"[2]، كما جاء في المادة 31 من الدستور الجزائري 2020:" **تمتنع الجزائر عن اللجوء الى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الاخرى وحريتها**"، وتعني السيادة عند المفكر جون بودان: أنها السلطة العليا فوق المواطنين والرعايا والتي لا تتقيد بقانون"[3]، وفي هذا تعبير واضح

[1] - **ميثاق الأمم المتحدة**، مرجع سابق، 2022/04/28:

https://www.un.org/ar

[2] - الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، **ديباجة الدستور**، ص 6.

[3] - مسعد عبد الرحمان زيدان، **تدخل الامم المتحدة في النزاعات المسلحة غيرذات الطابع الدولي**، مصر، دار الكتب القانونية، 2008، ص 503.

على خيارات الجزائر المعمول بها حاليا في السياسة الخارجية واذا حاولنا تحديد مفهوم التدخل فانه يتخذ عديد الاشكال والصور انطلاقا من الزاوية التي ينظر منها اليه ومنها:

- ✓ **فمن حيث الطبيعة**: يمكن أن نتكلم عن تدخل سياسي، عسكري واقتصادي، مالي أو أيديولوجي..
- ✓ **ومن حيث الشكل**: يمكن الحديث عن التدخلات المباشرة أو الغير مباشرة.
- ✓ **ومن حيث الفاعلين**: فهناك تدخلات فردية تقوم بها دولة معينة مثلا، أو تدخل جماعي ترتكبه مجموعة من الدول أو تدخل نظمي الذي تقوده الهيئات الدولية كالأمم المتحدة والحلف الاطلسي[1].

وبالتالي فان عدم التدخل في شؤون الدولي يأخذ عدة معان حسب التوظيف الفعلي للمفاهيم ويمكن القول هو الا تفرض أية دولة على دول اي قرارات وتصورات باستعمال وسائل سياسية كالضغوطات المختلفة، و استخدام الاساليب القوة العسكرية وما الى ذلك، وهو الامر الذي لا يتناسب مع توجهات الجزائر خارجيا ولطالما نددت بهكذا تصرفات التي حدثت ولا تزال الى يومنا والدليل الحرب الروسية الاوكرانية الاخيرة، وقد قامت الجزائر بتوظيف هذا المحدد جيدا في أبرز القضايا التي واجهتها في السياسة الدولية، ولكن تجدر الاشارة أن مناصرة الجزائر لعدة قضايا مثل القضية الفلسطينية لا يعد تدخلا وانما تفرق القضايا في ذهنية صانع القرار الجزائري من خلال دراسة أحقيتها، فالدراس مثلا لقضية الصحراء الغربية أو القضية الفلسطينية يفهم جوهر القضية العادل الذي تناصره الجزائر، وهو أحقية هاته الشعوب في تقرير مصيرها وحصولها على استقلالها واسترجاع سيادتها المنتهكة سواء من الكيان الصهيوني أو المملكة المغربية المكلفة من طرف الغرب بمنطقة المغرب العربي، كما تمتنع الجزائر عن استخدام القوة العسكرية في السياسة الخارجية الجزائرية وتحصرها في الدفاع عن السيادة الوطنية وفقط، كما قامت الجزائر بالامتناع عن عديد التدخلات الدولية حتى وان كانت من مبادرات دولية واقليمية مثل أزمة الغزو العراقي الكويتي في 2 أغسطس سنة 1990، التي نددت فيها الجزائر بهذا الاجتياح العسكري للكويت وطالبت بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الاراضي الكويتية مشيرة الى استقلالية دولة الكويت، لكنها امتنعت عن التدخل في العراق باسم جامعة الدول العربية[2]، وبالرغم مما الازمات الاقليمية مؤخرا التي قد تعصف بأمن واستقرار المنطقة بصفة عامة الا أن الجزائر ترفض بشكل التدخلات العسكرية خاصة في ليبيا أو في الصحراء الغربية التي تشترك في الحدود مع الجزائر

[1] - لخضر رابحي، **الجزائر ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في ظل التحديات الراهنة**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، ص 160.

[2] -jaafar bahlool jaber alhussaynawi, **the political and economic dimensions of the occupation of Iraq and its impacts on regional neighbors**, Iraq, Al-Nahrain university, 2013, p22.23.

وإنما تعمل على الضغط من أجل حل هاته النزاعات بالطرق السلمية ، بالإضافة الى الانقلاب الذي وقع في دولة مالي وما يحدث في بوركينافاسو ومع هاته التطورات الامنية الخطيرة الا أن الجزائر تعتمد على مقاربتها الامنية الدفاعية حفاظا على الامن القومي.

غير أنه لا بد من الاشارة الى بداية التغير الطفيف والبطيء في عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية والذي كان من المفروض أن يكون قبل 20 سنة أي بعد خروج الجزائر من أزمة الحرب الاهلية التي كانت تعيشها، وما يعبر عن هذا التغير هو التعديل الدستوري الذي أجري بتاريخ 30 من ديسمبر 2020 وقد ورد فيه:" **يقرروحدات من الجيش الشعبي الوطني بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي(2/3) أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان"**[1]، وبالتالي فإن الضرورة الملحة التي يفرضها الواقع الاقليمي والدولي هي الخروج من الاستراتيجية الدفاعية الى استراتيجية أكثر اندفاعا نحو الخارج عكس الصمت والحياد الدبلوماسي الذي مارسته الجزائر لعقود.

إن تمسك الجزائر المستمر بمحددات ك**عدم التدخل في شؤون الداخلية الدول** التي لا تواكب أصلا التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية والتي تمتاز بالديناميكية السريعة والتغيرات المفاجئة على مستوى مضامينها مثل الصراعات الدولية والغاية منها، يفسر الركود الذي تشهده السياسة الخارجية الجزائرية في الآونة الاخيرة من جهة، ومن جهة يوضح اضمحلال دور الجزائر في فرض تصوراتها انطلاقا من الثقل الاستراتيجي الذي تمتاز به والدليل على هذا الاوضاع الأمنية السيئة للدول المجاورة للحدود الجزائرية، ولهذا فإن واقع السياسة الخارجية الجزائرية في حاجة ماسة إلى إعادة هيكلة عملية صنع القرار بالمراعاة للعامل الخارجي الذي من شأنه التأثير على السياسة الخارجية وللانطلاق في توجهات أكثر فاعلية في فرض مقاربة أمنية شاملة خاصة في دائرة المغرب العربي.

**ثانيا: التعاون الدولي:**

هو مبدأ وحتمية فرضه واقع العلاقات الدولية بطريقة غير مباشرة على الوحدات الدولية على أنواعها وحتى على مستوى الفردي فإن لا يمكن له أن يعيش بمفرده إلا كان الها أو وحشا، فالجزائر عملت على الانفتاح على العالم من خلال تكوين علاقات سياسية واقتصادية وثقافية في الخارج وفي جميع المجالات الممكنة كالصحة والتعليم والعلوم وخلق فرص العمل وغيرها وقد أصبح التعاون الدولي من أهم المكونات الأساسية للعلاقات الدولية وقد أخذ مكانة خاصة في السياسات الخارجية اعتمادا

[1] - **الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية**، ع 82، 30 ديسمبر 2020، ص21.

على مبدأ التعاون الدولي[1] في السياسة الخارجية والذي يندرج ضمن نظريات التكامل والاندماج والاعتماد المتبادل.

وتطبيقا لهذا التوجه الوارد في المادة 33 من الدستور الجزائري والتي تنص:" **تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الامم المتحدة وأهدافه**"[2]، ويكمن هذا التعاون الدولي والاقليمي في خصائص وانتماءات الجزائر وكذلك تنمية علاقات سواءا داخل المنظمات الدولية والهيئات والاقليمية أو خارجها بشكل شخصي مع أشخاص العلاقات الدولية وقد وردت تفصيلات تضبط أولويات تكوين علاقات مع الاطراف الخارجية في ديباجة الدستور2020 أيضا:" **إن الجزائر، أرض الاسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وأمازيغية، وبلاد متوسطية و إفريقية ...**"[3]. وانطلاقا من هكذا منطلقات المنبثقة من مكونات الجزائرية خاصة على الصعيد الهوياتي تنطلق الجزائر في تكوين علاقتها خارجيا، فمثلا على محدد **الاسلامي** الذي هو دين الدولة فان الجزائر كونت علاقات جد مترابطة مع بقية الدول المسلمة الاخرى وفي إطار تحقيق التعاون الدولي عمليا على المستوى الاسلامي فان الجزائر تعد من الدول المؤسسة لمنظمة المؤتمر الاسلامي[4]، والتي تقتصر عضويتها فقط على الدول المسلمة والتي تهدف بشكل عام الى:

- تعزيز التضامن الاسلامي بين الدول الاعضاء.
- دعم التعاون بين الدول الاعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلنية في المجالات الحيوية الاخرى، والتشاور بين الدول الاعضاء في المنظمات الدولية وغيرها من الاهداف الاخرى المؤطرة لعمل هاته المنظمة المختصة بالشؤون والقضايا العالم الاسلامي[5].

---

[1] - Eiiti sato, **international cooperation: an essential component of international relations**, Reciis-R.Eletr.de com, V04, N01, P 42-43.

[2] - نفس المرجع السابق، ص 11.

[3] - الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، **ديباجة الدستور**، ع 82، 30 ديسمبر 2020، ص6.

[4] - **منظمة المؤتمر الاسلامي**: عبارة عن تنظيم اسلامي يضم مجموعة من الدول الاسلامية عبر العالم وتم انشائها في 25 سبتمبر 1969، وقد كانت هناك عدة مؤتمرات اسلامية اخرى قبل تشكيل هاته المنظمة وتجتمع حسب طلب رؤساء الدول الاسلامية بهدف مناقشة قضايا العالم الاسلامي والعمل على حلها ودعمها بشكل جماعي خاصة قضية الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني وتعد حادثة احراق المسجد الاقصى على يد مجموعة من الصهاينة المتطرفين في 21 أوت 1969 السبب الرئيس في انشاء هذا التنظيم بدعوى المساس بالأماكن المقدسة الاسلامية. **انظر**: بلخير فؤاد، **التعاون في إطار منظمة المؤتمر الاسلامي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2010/2009، ص 8.

[5] - **ميثاق المؤسس لمنظمة المؤتمر الاسلامي**، 2022/04/29، 12:34، في:

https://www.oic-oci.org/page/?p_id=61&p_ref=27&lan=ar،

وعلى **مستوى العربي** فان الجزائر ساهمت بشكل كبير في التعاون العربي من خلال العمل على دعم مختلف القضايا العربية مثل القضية الفلسطينية والصحراء الغربية والمساهمة في حل النزاعات والخلافات ونبذ التحالفات الصراعات الداخلية في الوطن العربي من الخليج الى المحيط، وقد تم تجسيد هذا التعاون الجزائري العربي من خلال انضمام الجزائر لجامعة الدول العربية[1] التي تهدف الى توثيق الصلات والتنسيق الكامل للخطط والاستراتيجيات خاصة في مجال الطاقة والنفط كون الدول العربية من اهم الدول المصدرة للبترول والغاز الطبيعي وقد انضمت الجزائر لهاته المنظمة في 1962/08/16 أي بعد الاستقلال مباشرة وقد لعبت على مستواها أدوار جد حاسمة مساهمة بذلك في التعاون العربي.

أما على المستوى **المغاربي** وبالرغم هشاشة العلاقات بين دول المغربي فان الجزائر عملت على تطوير علاقاتها مع دول المنطقة في جميع المجالات ولعل أبرز مثال لهذا التوجه المغاربي هو كونها من الدول المؤسسة لاتحاد المغرب العربي والذي تم انشائه في 17 فيفري 1989 بمراكش بالمغرب وبالاعتماد على معيار المغاربية والدول الناطقة بالعربية في شمال افريقيا والمقصود هنا الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا وبقية الدول المغاربية الاخرى ومن الاهداف السامية للاتحاد:

- تعزيز التضامن بين دول المنطقة.
- بناء تكتل اقتصادي وسياسي لبناء مقاربات شاملة وموحدة للمنطقة.
- الوصول لمفهوم التكامل والاندماج كما هو الحال مع الاتحاد الاوروبي وهو النموذج الاصلي للمشروع[2]حيث عملت دول المنطقة وعلى رأسها الجزائر في ايجاد مقاربة شاملة تعاونية تخدم مصلحة الامن المغاربي..

وعلى المستوى **المتوسطي**- والمقصود هنا هو مجموعة الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط- باشرت الجزائر في تكوين العلاقات التعاونية ودعمهما في جميع العلاقات وفق لمنهج التخصص والتكامل في العلاقات الدولية خاصة في الجانب الاقتصادي والامني مع دول الشمال والاتحاد الاوروبي ومثالها: هو اتفاقية الشراكة الاورو-متوسطية في اطار التجارة الدولية والتي كانت في مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995، وشاركت فيها 27 دولة من بينها الجزائر بهدف لإنشاء نظام تعاون اقليمي، اقتصادي، واجتماعي، وثقافي للوصول الى اقامة منطقة حرة اورو-متوسطية في عضون 12 سنة كحد أقصى وكان مضمونها

[1] - **جامعة الدول العربية:** هي منظمة اقليمية تم تأسيسها في 1945/3/22 بمشاركة ستة دول وهي: العراق، السعودية، سوريا، مصر، لبنان، وشرق الاردن بهدف النظر في مصالح الدول العربية بصفة عامة. انظر: عماد عمر محمد عبد الكريم، **دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (2011-2017)**، جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم، 2018، ص 29.

[2] - وهيبة دالع، **دور الجزائر في تحقيق الامن المغاربي 2011-2017**، مجلة الحقيقة، م17، ع03، 2017/09/30، ص 90.

بشكل محدد اقتصاديا تجاريا بحث حيث عمدت الى اعتماد حرية تنقل السلع وإلغاء الرسوم الجمركية بشكل تدريجي[1].

وعلى الصعيد **الافريقي** وهو أحد اهم الدوائر الجيوسياسية للسياسة الخارجية الجزائرية تلعب الجزائر أدوار مهمة على مستوى هيئات القارة مثل الاتحاد الافريقي; خاصة في مجال التعاون الامني بسبب التهديدات الامنية المحدقة بكامل دول القارة نظرا للفهم الخاطئ للدولة ولمبدأ التداول السلمي على السلطة، فمثلا تداعيات الربيع العربي والفوضى الذي سببتها أزمة مالي على المنطقة وغيرها من الاحداث دفع بالجزائر الى تعزيز امنها استراتيجيا بشكل جماعي، كما تفرض الجزائر تصوراتها على المستوى الافريقي من خلال تحكمها في عدة لجان في الاتحاد الافريقي تتعلق بتعاون الامني مثل لجنة أو دائرة السلم والامن في الاتحاد الافريقي والتي تعاقبت عليها عدة اسماء جزائرية من بينها رمطان لعمامرة وزير الخارجية حاليا كما ساهمت الجزائر في تطبيق خطة عمل الاتحاد الافريقي لمكافحة الارهاب ومحاربته عبر استضافة المركز الافريقي للدراسات والبحوث حول الارهاب ACSRT- CAER [2] الذي يسعى الى توجيه جهود مكافحة الارهاب وتنسيقها في قارة افريقيا، وحتى خارج الهيئات الافريقية أطلقت الجزائر مبادرتها الخاصة في ما يخص التعاون الامني والذي عرف بدول منطقة الساحل[3].

أما على الصعيد الدولي فإن التزام الجزائر بمواثيق الأمم المتحدة في سياستها الخارجية هو في حد ذاته شكل من أشكال التعاون دولي والذي قامت الجزائر بتطبيقه على جميع مستويات دوائرها الجيوسياسية المذكورة سابقا وقد انضمت الجزائر اليها في 8 اكتوبر 1962 كما انضمت لمختلف أجهزتها أخرى كالمنظمة العالمية للتجارة وغيرها، بالإضافة الى دعم التعاون في تحقيق وطرح مبادرات في عدة مجالات منها: حقوق الانسان والتنمية المستدامة البيئة والاحتباس الحراري وحتى مكافحة الارهاب، على مستوى مختلف الهيئات الدولية الحكومية والغير حكومية كما وافقت الجزائر في المشاركة في عمليات حفظ الامن

---

[1] - ناصر بوبقرة، تيفالي بن يونس، **التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الاورو-متوسطية**، مجلة دفاتر بوادكس، م10، ع01، 2021/06/30، ص219.

[2] -Centre africain d'Etudes et de recherches sur le terrorisme: Le Centre Africain d'Etudes et de Recherche sur le Terrorisme a été créé conformément aux dispositions contenues dans la section H, paragraphes 19 à 21, du **Plan d'action** de l'UA pour la prévention et la lutte contre le terrorisme, **(Alger 2002)** et suite aux décisions pertinentes adoptées par les organes politiques de l'Union" qui prévoit : à rendre opérationnelle la Convention de l'OUA par la mise en œuvre d'actions concrètes, **la création du Centre Africain d'Études et de Recherche sur le Terrorisme/ CAERT**, 08/06/2022, in:

https://caert.org.dz/fr/?page_id=32

[3] - بنجامين نيكلز، **دور الجزائر في الامن الافريقي**، ، 2022/04/29:

https://carnegieendowment.org/sada/55240

والسلم الدوليين تحت اسم منظمة الامم المتحدة والذي شكل استغرابا لدى الاوساط الاكاديمية خاصة في الجزائر لأن التعديل الدستوري الاخير وعلى غير العادة مس عقيدة السياسة الخارجية التي لم تعدل تقريبا منذ سنة 1989 والتي تميزت كما أسلفنا وذكرنا بتوجه دفاعي فقد ورد في الدستور 2020:" **يمكن للجزائر، في احترام مبادئ وأهداف الامم المتحدة والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية، أن تشارك في حفظ السلم**"[1]، الواردة في الفقرة الثالثة من المادة 31 والتي لم تضح بشكل نهائي من قبل السلطة الحالية.

**المطلب الرابع: حسن الجوار الايجابي واحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار:**

ان الادوار التي تلعبها الجزائر خاصة على المستوى الاقليمي وللدول التي تشترك معها في الحدود ذات عدة أبعاد أبرزها حسن الجوار الإيجابي، وهو الذي يقوم على عدم الاكتفاء بمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب على العمل على تنمية السلم بين دول الجوار عن طريق فتح الحوار والتشاور من أجل حل كل الخلافات الناشئة عن الدول المجاورة والذي يقتضي الاستناد الى مبادئ أخرى في السياسة الخارجية الجزائرية وأهمها هو ضبط الحدود الموروثة عن الاستعمار لأنه بترسيمها يتم القضاء على جميع النعرات التي تسبب النزاع مهما كان نوعها[2]، بالإضافة الى مبدأ التعاون الدولي الذي سبق وذكرنا دوره في هاته المقاربة المعيارية التي تنتهجها الجزائر في سياستها الخارجية[3].

وبالحديث عن مبدأ ضبط الحدود الموروثة عن الاستعمار ويطلق عليه أيضا مبدأ نهاية الحدود واستقرارها احدى المبادئ الراسخة في العلاقات الدولية، والقانون الدولي المعاصر ويعني هو استقرار خطوط الحدود الدولية وثباتها طبقا لسند الحق الذي تستند اليها كل منها واعتبارها بالتالي خطوطا نهائية لا يجوز تعديلها من جانب واحد، وعدد التنازع على موضع خطوط الحدود، أو على تخطيطها تكون العبرة آنذاك بما يقرره سند الحق الذي تعينت الحدود الدولية على أساسه وجاءت هاته الجهود لبحث في مسائل النزاع التي تسبب بها الاستعمار التقليدي في مستعمراته سواءا في اسيا او في افريقيا وحتى في أمريكا اللاتينية، ففي في افريقيا مثلا تعددت النزاعات ولكن الفاعل واحد الا وهو الاستعمار

[1] - **الجهمورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية**، ص11.

[2] - العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، ص 34.

[3] - وهيبة خبيزي، **النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الافريقي**، مقال، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، ص 283.

التقليدي أو المباشر في عديد من الدول الافريقية في مؤتمرا في برلين بين 1884-1885[1]، ونتيجة لهاته الثورة بسبب تقسيمات الاستعمار لمستعمراته دون مراعاة لجميع المعايير الذي تضمن عدم قيام النزاعات مثل الانتماء والامتداد القبلي للقبائل الافريقية وانما عمل عليها بشكل مباشر لضمان الفوضى في هاته الدول لتضع بعدها ترتيبات وحدود مصطنعة تخدم مصالحها ولكن بشكل عير مباشر[2].

فالجزائر كونها تشترك مع الدو ل الافريقية في التجربة التاريخية مع الاستعمار على محاربة هاته القنابل الموقوتة التي يوظفها الاستعمار متى وكيفما شاء خدمة لأجنداته القومية من خلال التمسك بهذا المبدأ المقرر في مواثيق الأممية والقانون الدولي وحتى الاتحاد الافريقي في عديد القضايا مثل قضية الجزائر والصحراء الغربية مع المملكة المغربية التي تعيش اليوم على طموحات توسعية افي الصحراء الغربية ومناطق جزائرية تود التوسع فيها انطلاقا حجة الحق التاريخي، ويعود هذا التصور بشكل مباشر مع زعيم حزب الاستقلال علال الفارسي الذي حدد اقليم المملكة المغربية في الكتاب الابيض الصادر عن الحزب سنة 1955 المتضمن لخريطة المغرب الكبير ويشمل بلاد شنقيط وهي موريتانيا حاليا، ولايات جزائرية بشار وأدرار وتندوف، وجزء من مالي والسنيغال، منطقتي سبتة ومليلة التي تخضع للسيادة الاسبانية، وكذا اقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب وهي جمهورية الصحراء الغربية حاليا ويقوم هذا الامتداد على أساس الامتداد الديني اي أن كل القبائل والمناطق التي لها ولاء للسلطان المغربي فهي بالضرورة مناطق تابعة للمغرب، وتقابلها الجزائر بمبدأ قدسية الحدود المتوارثة عن الاستعمار التي تستند على أدبيات وقواعد القانون الدولي الذي يقوم على مبدأ: "لكل ما في حوزته أو ما تحت يده"، ويقوم على شقين:

- **الاول: السند فوق الاقليم حيث يمنح الدولة التي تحوز على الاقليم سندا شرعيا في ممارسة سيادتها عليه.**
- **الثاني: مكان الحدود حيث يبين أين ينبغي أن عليه خط الحدود الدولية للإقليم[3].**

---

[1] - **مؤتمر برلين1884-1885:** عبارة عن مؤتمر ضم مجموعة الدول الأوربية الاستعمارية بسبب التنافس على القارة الافريقية الذي كان سببا في توتر العلاقات بين دول أوروبا رغبة في تفادي الحروب فيما بينها. انظر: قشاشي علي، **مؤتمر برلين الثاني (1884-1885) و انعكاساته السياسية والاقتصادية على غرب إفريقيا**، رسالة ماجيستير، جامعة غرداية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2015، ص ص 106-116.

[2] - زايدي حميد، **التنظيم الافريقي ومبدأ ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار**، المجلة النقدية، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص ص 314-315.

[3] - سعد الله عمر، **القانون الدولي للحدود**، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، 2003، ص33.

وبالتالي فان هذا المبدأ الذي يفرض احترام بقاء الحدود المسطرة من قبل الاستعمار لحظة الاستقلال وبعده، كما يختصر هذا المبدأ الصيغة المعروفة لدى فقهاء القانون الدولي الذي يهتمون بمشكل الحدود والذين يؤكدون على أن الدولة الوارثة تكتسب موروثها الحدودي فقط ذلك الاقليم الذي كانت تمتلكه الدولة الموروثة، فالدولة الوارثة لا ترث المعاهدات بل حدود الاقليم[1]، وعليه فان الاراضي الجزائرية أو الاقليم الجزائر هو كل الامتداد الذي كان خاضعا للسيطرة الفرنسية بالضرورة وفي ظل هاته الجدلية المرضية في المغرب العربي تطور هذا الصراع الى نزاع وللحرب في بعض الاحيان وصل للاشتباكات المسلحة بين الطرفين مثل الفترة الممتدة بين أكتوبر والخامس من نوفمبر سنة 1963 المسماة بحرب الرمال، بالإضافة الى تبادل الاتهامات والادعاءات كما هو الحال اليوم بين الطرفين لتتشكل حرب باردة مستديمة منذ فترة الاستقلال الى يومنا هذا، لتتحرك الدبلوماسية والسياسة الخارجية الجزائرية على البحث عن سبل ووسائل سلمية تفي بالغرض لحل النزاع لكنها باءت بالفشل في كل مرة في ظل عدم الوصول الى صيغ مفاهمة تمكن من الانفراج، لكن ظل هذا النزاع كحرب باردة يتم فيها التصعيد بين الفينة والاخرى واخر فصول هذا النزاع كان قطع العلاقات نهائيا بين البلدين بشكل نهائي من قبل الجزائر بعد جملة القرارات والاتهامات المغربية كان أبرزها عملية التطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني[2].

[1] - بوزرب رياض، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988**، رسالة ماجيستير، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007-2008، ص ص54-58.

[2] - الجزيرة، الجزائر تقطع علاقاتها مع المغرب، 2022/05/03:

https://www.aljazeera.net/news/politics

## المبحث الثاني: المحددات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الجزائرية:

تخضع عملية صنع القرار الخارجي للجزائر الى عدة محددات أخرى بالإضافة الى المقاربة المعيارية نتيجة لعوامل داخلية والمقصود هو البيئة الداخلية للدولة والعوامل الخارجية وهي كل المؤثرات الخارجية التي تفرض على صناع القرار التعاطي معها بصورة مباشرة أو غير مباشرة نظرا للارتباط الوثيق بين الدول المؤسس والعلاقات الدولية.

### المطلب الاول: المحدد السيكولوجي في السياسة الخارجية الجزائرية:

إن رسم السياسات الخارجية يخضع لمجموعة عمليات مترابطة تسمى عملية صنع القرار الخارجي لأي دولة والتي تمرر بعدة مراحل وعلى عدة مستويات ومؤسسات تبعا لطبيعة ونوع النظام السياسي الذي تنتمي اليه، أو يمكن القول ان عملية اتخاذ القرار تعني مجموعة القواعد والاساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار لتفضيل اختيار معين أو اختيارات معينة لحل مشكلة معينة أما اتخاذ القرار عموما التوصل غلى صيغة معينة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة وكل القرارات ترمي الى تحقيق أهداف معينة، أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها[1].

وتسير عملية صنع القرار في السياسة الخارجية على نهج يتكون من مراحل عدة والتي لا يمكن تجاوزها لأهميتها في تحديد القرار وتوجيهه:

- **اولا: وجود الحافز:** تبدأ عملية صنع القرار بوجود حافز بالبيئة الخارجية لهيكل اتخاذ القرار وقد يكون مثلا نتيجة متعيرات بيئية مفاجئة أو نتيجة سلوك معين صادر عن احد القوى البيئة الخارجية.
- **ثانيا: ادراك صناع القرارللحافز:** هو عملية ذاتية تحدث في ادراك صناع القرار لهذا الحافز، ويقصد رؤية صانع القرار وتأثير الحافز في تصوره لتحقيق الاهداف.
- **ثالثا: تحديد الهدف:** ويقصد به تحديد الهدف الذي يسعى صانع القرار لتحقيقه وتقدير أهميته من منظور عقلاني.
- **رابعا: عرض البدائل وتحليلها:** والمقصود دراسة الخيارات واختيار أفضلها.

[1] - أحمد عارف الكفارنة، **العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارفي السياسة الخارجية**، مجلة الدراسات الدولية، ع42، ص 18.

- **خامسا: مرحلة اختياروتنفيذ القرار:** أي القدرة على تحديد البديل المناسب من بين جلمة الخيارات المطروحة، ومن ثمة تنفيذه بالوسائل المناسبة لدى علبة صنع القرار سواءا الدبلوماسية، الدعائية، أو الاقتصادية وغيرها.
- **سادسا: مرحلة تقييم وتقويم القرار:** ان اتخاذ القرار لا يعني النهاية وانما تقييم القرار هو عملية ضرورية يجب القيام بها من خلال قياس مدى تأثير القرار في البيئة الخارجية والنتائج المترتبة عنه، خاصة من طرف الدولة الصادر عنها، وفي حال وجود قصور على مستوى النتائج يتم تقويمه وتعديله بما يتناسب مع الواقع، وأثناء هاته العمليات المعقدة تتأثر عملية القرار في السياسة الخارجية بالظروف المحيطة والمحددات منها المحدد السيكولوجي وهو تأثير شخصية (من خلال مدى اهتمامه بملفات السياسة الخارجية والخبرة بالإضافة الى المرونة والجمود ناهيك عن الدوافع النابعة من الانتماءات الهوياتية والمجتمعية والوطنية[1]) صانع القرار في طبيعة ونوع القرار الذي سيتخذه ازاء القضية التي تواجهه في البيئة الدولية والتي قد تحفز من دور صانع القرار في السياسة الخارجية أو تقيده ويمكن حصر حالات تأثير هاته العوامل الشخصية على مستوى السياسة الخارجية بما يلي:

✓ كلما زاد اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية، ازداد أثر العوامل الشخصية على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نموذجا.

✓ كلما اشتدت سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها صانع القرار، ازدادت أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية، خاصة القادة الذين لهم سلطة كاريزمية مثل الرئيس هواري بومدين رحمه الله.

✓ كلما ارتفع مستوى هيكل صنع القرار ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، وهذا مرتبط بالدور فكلما كان صانع القرار في مستوى أعلى أو تنظيميا كلما برز المحدد السيكولوجي والمثال هنا عما يتيحه الدستور المتعلق بدور رئيس الجمهورية في السياسة الخارجية.

✓ كلما كانت الاوضاع غامضة وعير متوقعة أو في حالة توفر المعلومات حول أية قضية تبرز العوامل الشخصية في صناعة القرار[2].

---

[1] - محمد الطاهر عديلة، **تعظيم دورالعوامل الشخصية في صنع قرارات السياسة الخارجية: مقاربة نظرية في الأسباب**، مجلة البحوث السياسية والادارية، م 03، ع 02، ص ص 163-164.

[2] - حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الامريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص ص 15-16.

وينقسم المحدد السيكولوجي فيما يتعلق بصناع القرار وتفسير أي مواقف بالعودة الى حياة صناع القرار والبحث عن مختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم التي ستسهل عملية فهم القرار من خلال تفسيرات بيولوجية وهي تلك التي ترتبط بصفات صناع القرار مثل عدوانيته من عدمها، أو تفسيرات مكتسبة من شأنها التأثير في شخصية القرار نتيجة لتجارب التي تعرض لها في حياته وبالتالي تلعب دورا في شخصيته.

ويمكن فهم أكثر دور المحدد في السياسة الخارجية الجزائرية من منطلق قانوني دستوري وهو صلاحيات رئيس الجمهورية الجزائرية في السياسة الخارجية الواردة في اخر تعديل دستوري خاصة فيما يتعلق بالمواد المعدلة والمضافة منها(انظر صفحة 26-27) ، كما فهم دور هذا المتغير من خلال طبيعة النظام السياسي ونوع الحكم في الجزائر الذي يميل الى دكتاتورية وديمقراطية بحيث لصانع القرار الجزائر التحكم في زمام الامور نظرا لعدم الفهم الحقيقي لمعنى الديمقراطية أو عدم تطابقها مع المجتمع الجزائري، كما تفسير دور هذا المحدد من منطق الزعامة السائد في الجزائر والذي تمتد جذوره الى حرب التحرير بحيث يمثل القائد المنصب بشكل كاريزماتي يمكنه في اتخاذ جميع القرارات بنفسه.

ويمكن دراسة شخصية الرئيس هواري بومدين[1] لفهم دور المحدد السيكولوجي في السياسة الخارجية الجزائري والمتمثلة في قرار ارسال وحدات خاصة من الجيش الشعبي الوطني للمشاركة في الحروب العربية الصهيونية التي دارت فصولها حول الفلسطينية، ويقتضي هذا العودة الى المسيرة النضالية للرئيس ابان حرب التحرير وهو مناضل صقلت شخصيته القيادية على مكونات الهوية الوطنية وهي اللغة العربية والاسلام والعروبة وغيرها، وهي مكونات تشترك فيها جميع الدول العربية الاسلامية مع القضية الفلسطينية، وتناسب ذلك مع الموجة القومية التي تصاعدت في سبعينيات القرن الماضي اتجاه القضية الفلسطينية، ليقرر الرئيس بومدين المشاركة الى جانب الدول العربية ضد الكيان الصهيوني من خلال الدعم المالي واللوجيستي للحرب1967- 1973 من خلال توفير العتاد الحربي من الاتحاد السوفياتي وإرسال مقاتلين وعتاد عسكري من الجزائر، بالإضافة الى طموحه للقيام بأدوار رئيسية على

[1] - **هواري بومدين:** ولد محمد بوخروبة بدوار بني عدي مقابل جبل هوارة ببلدية حساينية الواقعة ببلدية قالمة...وقد تعلم وتكون حسب ما تحدث عنه أبوه أنه كان طفلا صامتا خجولا لكنه قارئ ممتاز الى درجة نسي الطعام والشراب، حيث التحق محمد بوخروبة بالشيخ محمد إمام القرية ومعلمها القرآني وعمره ثلاث سنوات فقط( وهو ما يفسر توجهاته ومواقفه من قضايا الوطني العربي الاسلامي لاحقا)، لحفظ القران وتعلم قواعد الدين الاسلامي ..."**.انظر**: فاطمة الزهراء بن عبد الرحمان، **هواري بومدين ودوره السياسي والعسكري في الثورة الجزائرية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، 2016، ص 7-8. وقد ذكرنا هذا التفصيل على سبيل المثال لتفسير ما قام به اتجاه الدول العربية، فقد يظهر للعامة أن مجرد معلومات متعلقة بطفولة شخص كبقية الاشخاص ولكن عندما يتعلق بأدوار القادة والرؤساء والمسؤولين فان الدراسات السيكولوجية تعتمد على أية تفاصيل ولو كانت جد بسيطة لمحاولة فهم وتفسير شخصيات هؤلاء القادة بهدف التنبؤ بمختلف تصرفاتهم.

مستو ى الوطن العربي بسبب شخصيته القيادية البراغماتية[1]، كما استطاع الرئيس بوتفليقة عبد العزيز فرض تصوراته على ملفات وقضايا السياسة الخارجية الجزائرية كونه والفضل يعود الى شخصيته الدبلوماسية والتي ساهمت في هذا بشكل محوري كونه تدرج على عدة مسؤوليات خاصة على المستوى الدبلوماسي بالإضافة الى درايته بواقع العلاقات الدولية بعد أن شغل عدة مناصب منها وزير للخارجية سنة 1963، أما الرئيس الحالي عبد المجيد تبون ونتيجة للتعديل الدستوري الوارد في 2020 والذي مس عقيدة السياسة الخارجية، فانه يعبر بشكل أو باخر عن التغيير الحاصل على مستوى صناعة القرار الخارجي وذلك من خلال الانتقال من عملية الدفاع الى الهجوم لو بشكل تدريجي على مستوى الخارج.

**المطلب الثاني: المحدد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية:**

ان مساهمات اي سياسة خارجية في النسق الدولي لوحدات المجتمع الدولي يعبر عن اهتماماتها والقضايا التي تركز عليها سواءا كانت اقتصادية ام أمنية وغيرها من المجالات الاخرى، فالأمن يعني التحرر من الخوف والقلق ومن منظور وطني هو حماية الامة من خطر القهر على يد قوة أجنبية أو هو قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية، ويعرفه باري بوزان[2] على أنه التحرر من التهديد أي ان الامن يتحقق من خلال زوال جميع أشكال التهديدات[3]، فقبل الحرب الباردة أي منذ اعتماد الدولة الوطنية كوحدة تحليل أساسية في النظام الدولي 1648كان الامن مقتصرا فقط على الامن القومي الذي يرتبط أساس بالقدرات والامكانيات العسكرية التي تحقق حالة الردع، فحسب ولتر ليبمان:" **إن الأمة تبقى في وضع امن الى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الاساسية اذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق**

---

[1] - عائشة عبد الحميد، **دور الجيش الوطني الشعبي في الحروب العربية الاسرائيلية ضمن متطلبات التضامن المشترك الجزائري المصري**، المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، ع20، 2020/12/5، ص ص 148-149.

[2] - **باري بوزان:** مؤرخ ومفكر أمريكي هو أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية والذي نقل مفهوم الأمن من المفهوم الضيق المنحصر في الأمن الصلب الى الامن الشامل، كما قدم عدة مفاهيم ومناشير تتعلق بالأمن بالمفهوم الحديث وحقله الاكاديمي، انظر: **مفاهيم أمنية: الأمن الموسع باري بوزان** – الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، 2017/09/20، 2022/05/08.، وتعتمد السياسة الخارجية الجزائرية بالنظر الى تحليل سلوكها داخليا على مقاربة معيارية وتوجه أمني تقليدي صلب والدليل زيادة الانفاق العسكري وتدخل المؤسسة العسكرية باستمرار في قضايا السياسة الخارجية:

www.politics-dz.com

[3] - أمينة دير، **أثر التهديدات البيئية على و اقع الامن الانساني في افريقيا دراسة حالة –دول القرن الافريقي**، رسالة ماجيستير، جامعة محمد خيضر، 2013، ص 13.

**انتصارها في حرب كهذه**[1]، أما بعد الحرب الباردة تطور حقل الدراسات الامنية من خلال اعادة فتح النقاش حول معانيه ومدلولاته بسبب أن المفهوم التقليدي القائم على القوة العسكرية لم يعد كافيا في ظل ظهور اليات ووسائل جديدة لتهديد يمكن المساس بالأمن الدول وحتى أمن الافراد، ليتم التوصل لمفهوم الامن الشامل الذي يشمل التصدي لكل التهديدات التي تمس بأمن الفرد التي من شأنها كبح حريته وبالتي الاهتمام بالحرب، الفقر الاضطهاد السياسي، ندرة الموارد الطبيعية، وانعدام مرافق الصحة، وغيرها وبالتالي فان الامن الشامل يتعدى الجوانب العسكرية كالتسلح والاسلحة النووية المحرمة دوليا وانما يتجاوزها الى جميع القطاعات الموجودة كلها تبعا للمهددات التي تكون على مستواها ومنها الامن الاقتصادي في ظل الحروب الاقتصادية وندرة الموارد الطبيعية، الامن البيئي بسبب اختلال الانظمة البيئية مما خلف تهديد تغير المناخ والاحتباس الحراري، وهذا التوسع شمل مستويات التحليل على الامن فقد ظهر الامن الفردي، المجتمعي، الوطني، الإقليمي وهكذا[2].

إن هذا التفصيل حول المجالات حول الامن الشامل له علاقة جد وطيدة مع السياسات الخارجية للدول كونها تسعى لتحقيق مصالحها مهما كانت وعلى حساب جميع الأطراف، فإنها تستند بشكل مباشر الى مقاربات أمنية وسياسية أو اقتصادية أو حتى ثقافية تنطلق منها كمرتكزات لتحقيق أجنداتها، أما الجزائر فلا زالت تعتمد على سياسة خارجية تقوم مقاربة أمنية نتيجة لإدراك صناع القرار للتهديدات الامنية المحيطة بالجزائر من دوائر انتمائها خاصة المباشرة وأصبحت عقيدة مترسخة على مستوى السياسة الخارجية الجزائرية منذ أزمة الطوارق الى يومنا، خاصة وأن الجزائر تملك رصيدا فيما يخص المأزق الامني والمقصود هنا الحرب الاهلية التي عايشتها الجزائر ما بين 1989و1999، والتي تنطلق من مقاربتها الامنية في السياسة الخارجية في الدعوة السلمية لحل النزاعات والخلافات السلطوية في دول الجوار لضمان الاستقرار والامن الاقليمي الذي يعبر عن سياسة مشتركة لمجموعة الدول التي تشترك في الاقليم الواحد لفرض الامن وتفادي التهديدات وتداعياتها.

[1] - جراية الصادق، **تحولات مفهوم الامن في ظل التهديدات الدولية الجديدة**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع8، جانفي 2014، ص 20.

[2] - نعيمة خطير، **الامن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية... اشكالية التعريف والتوظيف**، جامعة الجزائر 3، ص 249-250.

ان اعتماد الجزائر لهاته المقاربة كان لعدة أسباب أبرزها أن الجزائر دولة اسلامية، مغاربية ومتوسطية وافريقية جمعت بين عوامل ثلاثة اساسية جعلها هدفا ووسيلة لثلاث تهديدات أضحت تهدد أمن واستقرار الحدود الاقليمية وهي[1]:

### 1. الهجرة الغير شرعية:

عرفها الكاتب جورج بول على أنها عملية يقوم بها مجموعة من الاشخاص لتغيير بلدهم الاصلي رغبة في الحصول على الجنسية والاندماج مع مجتمعها والعامل، وهو الامر الذي تعاني منه دول منطقة المغرب العربي حيث تم تصنيفها في هذا المجال على أنها دول عبور، فدول اقليم الساحل تعاني من هاته الافة المرضية المستديمة بحجج سياسية واقتصادية تنموية وهي دول عرفت بتصدير المهاجرين الغير شرعيين، وبالتالي يهاجر مواطنوها الى الشمال رغبة في الوصول الى أهداف خاصة كالعمل والاستقرار والامن، وتشكل الجزائر أمام هؤلاء النازحين منطقة عبور للوصول الى الدول الأوربية وهو ما يشكل تهديدات مباشرة للأمن الشامل الجزائري في جميع النواحي[2].

### 2. الجماعات الارهابية والحركات الانفصالية:

يمكن تعريف الارهاب على أنه استخدام عير مشروع للعنف أو بالتهديد بالعنف من قبل فرد أو جماعة معينة، لتنتج عنه حالة من الخوف وانعدام الامن وتهديد للحريات الاساسية للإنسان والهدف منه يكون عادة للضغط على جهات معينة كالسلطات المركزية اتجاه قضية معينة[3]، وقد أثر هذا جليا في دعم المقاربة الامنية الجزائرية المتبناة في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال انعدام الامن الاقليمي بسبب الارهاب والحركات الارهابية الانفصالية، فنتيجة لظهور ما يعرف الربيع العربي والثورات الشعبية في عديد الدول نتيجة للرفض الشعبي للسلطات التي تنتمي اليها مثل ليبيا، مصر، سوريا، لبنان، وصولا الى الدول الافريقية[4]، فمثلا توجد عدة حركات ارهابية في مناطق استراتيجية بالنسبة من شأنها المساس بالأمن القومي الجزائري مثل: جماعات الارهابية بوكو حرام، وتنظيم القاعدة في بلاد

---

[1] - ليندة شرابشة، **الامن الاقليمي والتهديدات الامنية على الحدود الجزائرية**، مجلة الحوار المتوسطي، م10، ع3، ديسمبر 2019، ص 319.

[2] - مراد بن قيطة، د. محمد أمين بن جيلالي، **تنامي ظاهرة الهجرة غير شرعية و أثرها على التنمية في منطقة شمال افريقيا**، مجلة دفاتر المتوسط، ص116.

[3] - نبيل أحمد حلمي، **الارهاب الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص 19.

[4] - ليندة شرابشة، مرجع سابق ص 321.

المغرب العربي، بالإضافة الى الحركات الانفصالية مثل حركة الازواد وغيرها، وهو العامل الثاني الي عزز من دور المحدد الامني في ذهنيات صناع القرار في السياسة الخارجية الجزائري.

### 3. الجريمة المنظمة:

يعتبر مفهوم هذا النوع من التهديدات مفهوم معقد ومتشابك يحصل حوله الكثير من اللغط أو التوظيف السياسي[1] كأداة من أدوات اللعب السياسية، ويمكن تحديد مفهوم الجريمة المنظمة نظرا لنوعها، وخاصيتها، وهدفها، وأركانها، ومعناها أنها يفيد التنظيم وعكسها الجريمة الغير المنظمة وقد عرفتها الامم المتحدة على أنها:" جماعة ذات هيكل تنظيمي تتألف من ثلاثة أشخاص فأكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الافعال المحرمة من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية[2]، تهدف بشكل الى استعمال العنف مثل القتل والابتزاز، السرقة، والخطف، وغيرها.

ان انعدام الامن والاستقرار في شمال افريقيا أدى بشكل مباشر الى تكوين جماعات مسلحة وحركات انفصالية تقوم بجرائم منظمة لها أبعاد سياسية وأيديولوجية وكغيرها من التهديدات اللا تماثلية تؤثر مباشر على الامن القومي الجزائري بسبب الموقع وخصائص المنطقة بشكل عام وبحكم الجوار فان هاته التهديدات وان كانت في دول مجاورة فإنها تؤثر على أمن الجزائر الوطني والقومي وتأخذ الجريمة المنظمة عدة صور ومن بينها مخاطر تجارة المخدرات وتهريبها على مستوى الحدود الوطنية الجزائرية بالإضافة الى تأثيراتها السلبية على أمن الافراد والمجتمعات والتي ستخلق فيما افات اجتماعية أخرى داخل المجتمع الجزائري، بالإضافة الى الاتجار بالأسلحة والبشر وتأثيره على الامن القومي الجزائري، حيث تعد السوق الافريقية نظرا للنزاعات والحروب سوق استراتيجية هامة وحيوية لبيع الاسلحة وتجريبها من قبل شركات انتاج السلاح سواءا كانت عمومية أو خواص والتي تعمل على تغذية النزاعات وتوسعها بهدف توسيع هوامش الربح، كما أن عملية تبييض الاموال تعد جريمة من الجرائم المنظمة نظرا للتنسيق الكبير في

[1]- والمقصود من التوظيف السياسي للمفاهيم في طرحنا هذا هو غياب الموضوعية خاصة فيما يتعلق المصطلحات وأدبيات العلوم السياسية نظرا لإرتباط الباحث بالبيئة التي ولد بها والاجندات والانتماءات القومية التي يخضع لها بشكل أو باخر، وبالتالي تحمل المفاهيم رسائل أيديولوجية تغيب فيها الحقيقة وتخلو من الموضوعية ويطغى عليها التوظيف السياسي وهو ما يفسر الاختلافات الواقعة في الحقول الاكاديمية.

[2] - بن عمارة محمد، **مفهوم الجريمة المنظمة دوليا ووطنيا**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، م02، ع04، 2016/10/3، ص 10.

حصولها كالرشوة واستغلال النفوذ وتمويل الارهاب وهو ما تعاني منه الجزائر[1] خاصة امتداد الحركات الانفصالية الى داخل الوطن وظهور نشاطها مؤخرا مثل الحركة الارهابية الماك، ويبقى هاجس الجريمة المنظمة يلقي بظلاله على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية نظرا لتنامي السريع لهاته الافة المستديمة سواءا في المغرب العربي أو اقليم الساحل وقد عانت منه الجزائر ولهذا تعزز مقاربتها الامنية باستمرار بغية الوقوف في وجه حالات اللااستقرار الاقليمي التي تفرز التهديدات اللاتماثلية[2] في المنطقة ونتيجة لهاته التهديدات المحدقة بالأمن المشترك المنطقة اكتسبت السياسة الخارجية الجزائرية هوية تقوم من جهة على المقاربة المعيارية ومن جهة أخرى تشكلت هوية أمنية مرتبطة بما يحدث في الاقليم نتيجة لتعاملها المستمر بهذا النهج مع مختلف متغيرات المنطقة وتتجلى عموما في تطور ميزانية النفقات العسكرية وشراء الأسلحة بشكل دوري .

**الجدول(02):** الدول الاكثر إنفاقا عسكريا منطقة الساحل الافريقي.

| الدولة | حجم القوات العسكرية | الإنفاق العسكري بالمليون دولار |
|---|---|---|
| الجزائر | 147000 | 5600 |
| بوركينافاسو | 11200 | 110 |
| تشاد | 23350 | 436 |
| مالي | 7750 | 174 |
| موريتانيا | 15870 | 115 |
| النيجر | 5300 | 53.1 |

**source**: Al jazeera center forstudies,

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html

[1] - حكيم غريب، **الجريمة المنظمة وتداعياتها على الامن الوطني الجزائري**، مجلة الحقيقة، م17، ع04، ديسمبر 2018، ص ص 57-67.

[2] - التهديدات اللاتماثلية: وتسمى أيضا التهديدات الهجينة و هي تلك التهديدات التي تبنى على فكرة الغموض وعدم امكانية تحديد ماهية العدو، إذ تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة، ويشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة الاقتصادية والمتاجرة بالأسلحة والارهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة والنزاعات الداخلية وما يصحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الانسان، والإبادة الجماعية التي تجد لها مكانا مثاليا في الدول الفاشلة، وبرزت نتيجة للتغيير المهم في هيكلة المخاطر الأمنية من النمط التماثلي الى النمط اللاتماثلي تزامنا مع التحولات والتغيرات الحاصلة في النظام العالمي، انظر بسمة مطالبي، **طبيعة التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية**، مجلة السياسة العالمية، م05، ع01، 2021، ص 141.إ

## المبحث الثالث: التحديات الجديدة والراهنة للدوائر الجيوسياسية الخارجية الجزائرية:

قبل الدخول في تفاصيل المبحث يجب أولا تحديد الدوائر الجيوسياسية التي تنتمي اليها السياسة الخارجية الجزائرية وهو كل المستويات التي يعنى بها النشاط الخارجي الجزائري أو التي تلك التي عرفت اهتمام صناع القرار حولها بالإضافة الى مدى تأثيرها على الدولة المعنية في جميع المجالات وعلى كافة المستويات فالجزائر لها دوائر وفضاءات جيوسياسية بحكم الموقع أو الهوية وغيرها من المحددات التي تحدد فضاءات النشاط الخارجي للجزائر، غير أن التطرق لهذا الموضوع كان بهدف الاشارة الى التغيرات الحاصلة على مستوى الدوائر الجزائرية الخارجية مؤخرا والتي تعالج من قبل علبة صنع القرار بطريقة تقليدية لا يمكنها ادراك الفحوى من تلك التغيرات ولا طريقة مواكبتها استراتيجيا نظرا للمحددات التي تخضع لها عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية (المقاربة المعيارية) الحاصلة على مستوى دوائرها الجيوسياسية التي تنتمي اليها ومنها:

### المطلب الاول: الدائرة الجيوسياسية المغاربية:

قبل التطرق الى التغيرات الطارئة على مستوى الفضاء المغاربي وجب منهجيا تعريفها من خلال تحديدها والتي كانت ترادف لثلاث دول هي الجزائر ، تونس والمغرب الأقصى، لكنه امتد من ناحية الشرقية والغربية، فشرقا أصبح يضم العالم العربي الغربي اي يمتد من نهر السنغال الى الحدود الليبية مع مصر شرقا وبالتالي فانه يضم موريتانيا، الصحراء الغربية، المغرب الاقصى، الجزائر، تونس وليبيا ويبرز هذا الانتماء المشترك من خلال عدة أوجه من بينها العامل الطبيعي والمناخي الذي يتقارب بين دول المنطقة أما تاريخيا فانه يخضع تقريبا لنفس العوامل التاريخية[1] ونفس الذهنيات والعادات والتقاليد حتى والاحداث بسبب التقارب في الحدودي، وتنتمي الجزائر لهاته الدائرة لعدة اعتبارات كالتاريخ والهوية والموقع وحتى من ناحية النشاط الخارجي كون الجزائر تتوسط هذا الفضاء الجيوسياسي وقد أدرك صناع القرار الخارجي الجزائري أهمية هاته الدائرة من تأثيراتها كعامل خارجي على الجزائر خاصة وأنه عرف بحيوية صراعية سادت ولا تزال بسبب الذهنيات والتوجهات المختلفة، بالإضافة الى تدخل عوامل أجنبية على المنطقة كالاستعمار التقليدي والحديث بحثا منه على تحقيق مصالحه في المنطقة وقد

[1] - حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، رسالة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، ص 68.

أصبح يشكل تحدي راهن للسياسة الخارجية الجزائرية نظرا للتطورات الحاصلة على مستواه والتي تؤثر بشكل عملي ومباشر على السيادة الوطنية الجزائرية ومصالحها الامنية في المنطقة ومن أبرزها:

الشكل(03): خريطة توضح جيوبوليتيك الدائرة المغاربية.

**المصدر**: مركز الجزيرة للدراسات، جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412311253494774 96.html.

**اشكالية التصعيد في النزاع مع المغرب** الى قطع العلاقات الدبلوماسية ومن ثمة قطع العلاقات بشكل نهائي بين البلدين سنة2020 مما يفتح الباب الى الافتراض حول امكانية تطور نحو المواجهة والاشتباكات المسلحة في ظل توسع الشرخ في العلاقات الحاصل بين البلدين، خاصة مع التحرك الاخير للمغرب ان صح التعبير فيما يخص قطاع الطاقة، حيث أعلنت الحكومة الاسبانية أنها ستعيد تصدير الغاز الجزائري الى طرف ثالث[1] وهو المغرب وهو الأمر الذي يتعارض مع القرارات والتوجهات السياسية اتجاه المملكة المغربية فبعدما كانت الرباط تستفيد من الغاز الذي يمر عبر أراضيها الى اسبانيا الذي أصبح يضخ من الانبوب الجزائري الأوروبي ولهذا استعملت الجزائر ورقة الغاز كوسيلة ضغط ضد المغرب وتعود هاته الحركة الصادرة من اسبانيا تعبيرا اخر عن الخلاف الجزائري الاسباني فيما يخص قضية

[1] - موقع الاوراس، **اسبانيا تزود المغرب بالغاز الطبيعي عبر الأنبوب المغاربي الاوروبي**،2022/05/06: https://www.awras.com/

الصحراء الغربية حيث أيدت هاته الاخيرة حق المغرب المدعى في الصحراء الغربية والتي أدت الى سحب السفير الجزائري من مدريد وبالتالي الجزائر في بيان صريح لوزارة الطاقة والمناجم من عواقب القرار مؤكدة أن:**" كل تزويد بالغاز الطبيعي الجزائري الموجه لإسبانيا لأي وجه غير منصوص عليها في العقد يعتبر اخلالا بأحد بنوده، مما قد يؤدي الى الغاء العقد الذي يربط سونطراك بزبائنها الاسبان"**[1]، لتتراجع فيما بعد الحكومة الاسبانية وتبريرها لهاته المناورة الطاقوية أنه الغاز الذي ستصدره لا يشمل الغاز الجزائري والتي يرجح فيها أنها من تداعيات حرب روسيا على أوكرانيا، بالإضافة الى أن المملكة المغربية اضحت تشكل عائقا بسبب توجهاتها وقرارها بالتطبيع ودعم العلاقات مع الكيان الصهيوني في ديسمبر 2021 مقابل التخلي عن القضية الفلسطينية التي يعد دعمها جزءا لا يتجزأ من عقائد السياسة الخارجية، بالإضافة الى التغلغل الصهيوني في المنطقة والذي رهان للسياسة الخارجية بسبب المواقف الجزائرية الداعمة للقضية الفلسطينية فالجزائر تعد الدولة الوحيدة التي لا زالت ثابتة على مواقفها اعلاميا وضمنيا من خلال تصريح رئيس الجمهورية حول القضية الفلسطينية، بالإضافة الى فحوى زيارة وزير الدفاع الصهيوني المغرب التي انتهت بتوقيع اتفاقيات شراكة تتيح للمغرب الاستفادة من الخبرات والتقنيات العسكرية[2]، والتي تعني زيادة التسلح وهو محدد سلبي يفضي الى توقع سيناريوهات تشاؤمية، في حين لم يظهر هامش الربح الذي سيحصل عليه الكيان الصهيوني من هاته الصفقة وهو الأمر اعادة النظر في مالات القضية على الطرف الجزائري وقد تطورت مؤخرا نحو التصعيد من خلال إلغاء الجزائر لمعاهدة حسن الجوار مع إسبانيا بتاريخ 08 جوان 2022 وهو ما يفسر تأزم الوضع خاصة وأن المعاهدة كانت موقعة منذ سنة 2002[3].

- **اشكالية تداعيات القضية الليبية مستقبلا على السياسة الخارجية**: تعود الازمة الليبية التي كانت محور الاهتمام الرأي العام العالمي وقوى النظام الدولي مؤخرا، الى سنة 2011 في إطار ما يسمى بثورات الربيع العربي التي مست تقريبا جل الدول العربية بسبب السياسات الممارسة عليها من قبل الأنظمة السياسية العربية، وبشكل أعمق تعود جذور هاته الازمة الى ثورة أيلول 1969 التي قادمها مجموعة من الضباط بسبب استكمال الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي.. وانتهت شؤون الحكم والسلطة في

---

[1]- وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، **وزارة الطاقة والمناجم: أي تغيير لوجهة الغاز الجزائري المصدر نحو اسبانيا قد يؤدي الى فسخ العقد**،2022/05/06:

https://www.entv/

[2] - **زيارة وزير الدفاع الاسرائيلي للمغرب... سؤال الربح والخسارة (تقرير)**،05/05/2020. ،

https://www.aa.com.tr/ar/

[3] - نادية بن طاهر، **الجزائر تقرر التعليق الفوري لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار مع إسبانيا**،2022/06/08:

https://www.ennaharonline.com/

يد العقيد معمر القذافي والذي أثر على طبيعة النظام الساسي الليبي واضعاف دور المؤسسات مقابل حكم الفرد انطلاقا من سلطة كاريزمية والشرعية الثورية التاريخية بالإضافة الى انعدام التنمية والمشاريع الاقتصادية والاعتماد على الريع فقط كان له دور في الانفلات الأمني في ليبيا ، الى جانب سواد منطق القبيلة الذي لم يتماشى مع التطورات الحاصلة على المستوى الاقليمي والدولي دون أن ننسى دور التنافس للقوى الكبرى بسبب الثروات الطبيعية في مقدمتها فرنسا وتدخلها باسم حلف الناتو تحت ذريعة حماية المواطنين واعادة الامن والاستقرار في المنطقة ، وبعد الثورة ونشوب الصراعات القبلية على السلطة في ليبيا وانعقاد مؤتمرات واتفاقيات ومجالس كان الهدف منها لم الشمل الا انها باءت بالفشل اخرها كانت مبادرة فرنسية في باريس سنة 2018 لكنها فشلت بسبب عدم تلائمها مع مصالح القوى الكبرى، لتعود الازمة الليبية لتتصدر الواجهة بدخول تركيا على من خلالها دعمها لحكومة الوفاق المسيطرة غرب ليبيا وهو الامر الذي أثار حفيظة فرنسا من خلال تهديدها لمصالحها وكرد فعل من فرنسا لعبت حظوظها في ليبيا من خلال دعم قوات حفتر المدعوم من الامرات ومصر وروسيا، لتعلن فرنسا انسحابها من عمليات الناتو في ليبيا بهدف ممارسة ضغوطات قانونية دولية على تركيا، كما كان هناك حضور واسع للقوى الاقليمية الاخرى كإيطاليا المتضررة من الهجرة الغير شرعية جراء الازمة اللبية بالإضافة الى تضرر شركاتها النفطية المستثمرة في حقول الغاز الليبي بالإضافة الى روسيا التي كانت تبحث عن تأمين المناخ الاستثماري للمصالح الروسية والتي دعمت حفتر من خلال تزويد بالسلاح، وقد أشارت تقارير عن وجود مكثف لعناصر منظمة "فاغنر" الروسية في ليبيا وهو الامر الذي استدعى الحضور الامريكي بطريقة أممية غير مباشرة والتي تعد فيه الحكومة الوفاق الوطني الليبي[1]، وفي ظل هذا الصراع الذي تسعى الهي القوى المتنازعة على ليبيا في السيطرة على مناطق حقول النفط والغاز في ليبيا والذي تطور الى مواجهات عسكرية بين الاطراف المتصارعة أثر هذا بشكل مباشر على الدول الاقليمية في مقدمتها الجزائر، التي أصبحت تعاني من عدة معضلات أمنية بمشاركات قوى أجنبية في شمال افريقيا وأضحت الجزائر عاجزة في سياساتها الخارجية التي لم تعد تواكب التطورات الحاصلة على النظام الدولي في جميع النواحي، فالمقاربة المعيارية لم تعدر تجدي نفعا ولو كسياسة دفاعية تضمن الامن والسيادة الوطنية وها هي الازمة الليبية دليل على ذلك فهي تشترك مع الجزائر في شريط حدودي قدره 982 كيلومتر، وبالتالي كان لها تأثيرات مباشرة من خلال انتقال قضايا تهريب الاسلحة وظهور الجماعات الارهابية وهو الأمر الذي أدى الى زيادة نفقات التسلح على

[1]- علياء محمد عبد الجواد المنصوري، **تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال افريقي: الجزائر أنموذجا (2011-2020)**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2021، ص ص24-51.

الناحية الجنوبية الشرقية للجزائر حيث بلغت نحو ملياري دولار[1]، والذي يعبر عن امتداد الصراع الدولي في المنطقة والتخوف الجزائري من امتداده على اقليمها، ومع تضرر المصالح الاقتصادية للجزائر وحضورها اقتصاديا في ليبيا باسم سونطراك فان هاته الازمة عطلت مصالحها، زد على ذلك اللجوء الليبي ابان الحرب.

كل هذا قلص من دور الجزائر بالرغم من أنها الاولى بهذا الفضاء الجيوسياسي ويأتي هذا القصور على مستوى الامكانيات والمقدرات الجزائرية وعلى مستوى السياسة الخارجية في المنطقة، ليشكل رهان وتحدي مستقبلي للجزائر.

- **عبء قضية الصحراء الغربية:** كما سبق وذكرنا أن مواقف السياسة الخارجية الجزائية ضد قوى العظمى في المناطق الجي واستراتيجية كانت لها أثمان جد باهظة على مستوى السياسة وأبسط مثال تحرك اسبانيا الاخير فيما يخص مجال الطاقة والذي يعود في الحقيقة الة خلفيات سياسية أيديولوجية نتيجة دعم الجزائري لمسألة حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير الامر الذي أثقل كاهل الجزائر في ظل الاوضاع المتأزمة في اقليم المغرب العربي.

**المطلب الثاني: الدائرة الجيوسياسية الافريقية:**

يمكن انتماء الجزائر الى هذا الفضاء انطلاقا من الصحراء التي تمثل عمق الجزائر الاستراتيجي والحدود الجزائرية الجنوبية المتصلة بالساحل الافريقي[2] (انظر هامش صفحة 40)، وتعرف هاته المنطقة حيوية كبيرة في تصدير التهديدات الموسعة بمفهوم الأمن ما بعد الوضعية ومن التهديدات التي تشكل تحديات بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية وان كانت تأخذ أبعاد أمنية:

[1] -رحموني عبد الرحيم، **الأمن الجزائري والفضاء الاقليمي**، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019، ص 101.

[2] - حسام حمزة، مرجع سابق، ص 71.

**الشكل(04):** الفضاء الجيوسياسي الإفريقي والذي ينقسم الى عدة مناطق بالنسبة لمدركات صناع القرار مثل غرق افريقيا وشمال والجنوب ويبر ز في التكتلات الإقليمية لهاته الدول.

**المصدر:** الفضاء الجيوسياسي لإفريقيا،

https://www.geographyknowledge.com/2018/10/africa-maps.html

- الأزمة المالية المستديمة في المنطقة وتداعياتها المستمرة خاصة مع التطورات الاخيرة المتمثلة في الانقلابات في ماي 2021، والمقصود هنا شعب الطوراق الذين لهم امتداد عرقي في عدة دول من بينها الجزائر، بالإضافة الى الاوضاع المتأزمة في التشاد والنيجر وبوركينافاسو مؤخرا الامر الذي يرفع من احتمالية امتداد التهديدات للدول المجاورة، زد على هذا التنافس الأجنبي على هذا الفضاء الجيوسياسي والتدخل فيه تحت ذريعة الاغاثة وحقوق الانسان وما الى لك[1].
- الحركات الانفصالية والجماعات الارهابية التي تقوم على الاثنيات والانتماءات الدينية والقبلية كحركة أزواد وتنظيم القاعدة الاسلامية وخطر انتقالها الجزائر خاصة مع تطور نشاط حركات الانفصال البربرية الارهابية في الجزائر مؤخرا بعد الحراك الشعبي 2019، حيث تم تسجيل ظهور زعيم حركة الانفصال المنفي من الجزائر والذي أطلق على الجزائر لقب "الاحتلال الجزائري"، وذلك في أطار محاضرة أمام طلبة جامعيين بجامعة تيزي وزو محرضا فيها على المباشر بضرورة تقسيم الجزائر[2]، والتي تلاها فيما بعد ممارسات عنصرية في اطار اخماد حراق بمنطقة تيزو وزو والتي افرجت عن عدة مناضلين لهاته الحركة الارهابية المدعومة من فرنسيا، كغيرها من بقية الحركات الانفصالية التي يسلطها الاستعمار الجديد كطرق لبسط هيمنته وفرض تصوراته على مستعمراته سابقا حفاظا منه على مصالحه.
- تداعيات الارهاب الدولي خاصة بعد مفارز للجيش الشعبي الوطني ومصالح التي أفرزت القبض على ارهابيين قدموا اعترافات مهمة عن نشاطهم المنسق بين حركة رشاد ومختلف بيادق وأبواق القوى الاجنبية ضد الجزائر للمساس بأمن الجزائر، كم أقر عن وجد مناصب والقاب وتنظيم ارهابي محكم يسمى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي[3]تعود جذوره الى فترة العشرية السوداء والجريمة المنظمة في جميع تمظهراتها فمثلا فيما يخص تجارة المخدرات فالجزائر تعد مملا تجاري لهاته الافة التي بلغت مستويات قياسية في السنوات الأخيرة، خاصة وأن المملكة المغربية تعد دولة مصدرة بامتياز كما تهرب هاته المادة على مستوى الساحل الافريقي بما لا يقل عن 50 طن سنويا حيث أن نسبة 40 الى 50 بالمائة تمر عبر هاته المنطقة بالإضافة الى أن الجزائر تحولت نسبيا الى سوق حيوية في الآونة الاخيرة.، أما عن

---

[1] - دخيل عبد السلام، **الابعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي أزمة التوارق في شمال مالي أنموذجا**، مجلة البحث القانوني والسياسي، م1، ع1، 2016/12/30، ص 06.

[2] - أندبندنت عربية، **انفصاليون يقلقون الحراك الجزائري**،2022/05/07:

https://www.independentarabia.com/

[3] - وكالة الأنباء الجزائرية، **اعترافات ارهابية... ولاية سكيكدة**، 2022/05/07:

https://m.youtube.com/watch?=YxyuzyJjekY

تجارة السلاح فتعد منطقة الساحل سوق هامة استراتيجيا للأسلحة وحقل للتجارب العسكرية حيث تم تقدير ما يقارب 500 الى 800 دولار أمريكي كمبالغ الأسلحة الغير مشروعة في افريقيا أي 20 بالمائة من التجارة العالمية[1] وهي أكبر معوقات الأمن في افريقيا بصفة عامة لهذا تعد رهانات وتحديات للسياسة الخارجية الجزائرية.

- اضمحلال دور الجزائر على مستوى الهيئات الافريقية بعدما كانت تلعب أدوارا أساسية في المنطقة وبما أن الفضاء لا يأبى الفراغ في العلاقات الدولية لوحظ مؤخرا تغلغل صيني في اطار سياستها الخارجية الناعمة باستعمال الدبلوماسية الاقتصادية في مقدمتها الاستثمارات والمشاريع التنموية، والاختراق الصهيوني لهذا المستوى بعد طرحه كعضو مراقب في الاتحاد الافريقي وهو الامر الذي يتنافى مع توجهات السياسية الجزائرية، بالإضافة الى موجة النمو التصاعدي التي تعرفها عدة دول افريقية كرواندا والسينغال والذي يتيح المنافسة في ملئ الفضاء الجيوسياسي الافريقي وكل هاته التهديدات التماثلية واللاتماثلية، تجعل الجزائر اليوم في حاجة ماسة للنظر في عقيدة السياسة الخارجية لأنها أصبحت قاصرة عن التعامل وفق المعايير المصلحية الاستراتيجية اللازمة للجزائر.

**المطلب الثالث: الفضاء الجيوسياسي المتوسطي:**

إن الديناميكية المستمرة بين الفضاءات الجيوسياسية الجزائرية من الصعب فصلها نظرا للتأثير المتبادل المستمر فمثلا موقف الجزائر الداعم للقضية الصحراوية يؤثر توجهاتها خاصة الطاقوية في اقليم المتوسط كما يعبر عن تفاعلات في شمال افريقيا وهذا كله يكون السياسة الدولية التي تصب في العلاقات الدولية وتفاعلاتها، وتنتمي الجزائر الى الفضاء المتوسطي، فبعد أن كان خارج مدركات صناع القرار الخارجي في الجزائر، نظرا لتركيزهم الملحوظ على الدوائر المغاربية والافريقية والعربية، لكن بعد فترة التسعينيات تفطن صناع القرار للأهمية الجيو استراتيجية لهذا الفضاء الحيوي وأصبح يعد المحاور الأساسية في السياسة الخارجية خاصة بعد إدراجه دستوريا في الدستور الجزائري، وينسب هذا المجال الى البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ مساحته 2.5 مليون كيلومتر وينقسم الى حوضين يتصلان ببعضهما عبر مضيق صقليا هما: الحوض الغربي (المتوسط الغربي) الممتد من جبل طارق الى رأس بون بتونس ويقدر ب1600 كم، والحوض الشرقي المنسحب على 2260كم. وتظهر أهميته في أنه يتوسط ثلاث قارات ويربطها ويعتبر من أهم الطرق التجارية القديمة، بالإضافة على توفره على

[1] - حكيم غريب، مرجع سابق، 57-6.

كميات خام هائلة من الثروات الطبيعية[1] وكغيره من الدوائر التي تنتمي اليها فإنه يفرض عدة رهانات وتحديات لسياسة الخارجية الجزائرية في هذا المجال منها:

**الخريطة(05):** الفضاء الجيوسياسي المتوسطي.

**المصدر:** موقع الجزيرة،

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016/4/20/

- ✓ ان هيمنة الضفة الشمالية للمتوسط المتكونة من الدول الاوروبية على دول الضفة الجنوبية المتوسطية والتي تتقدمها الجزائر اقتصاديا من خلال الاستحواذ على ثروات المنطقة وخلق هوية اقتصادية وأمنية تتماشى مع مكونات المجتمعات الأوروبي، فتعمل البروباغندا الاعلامية الدولية والأوروبية خاصة على ان إفريقيا هي مصدر المشاكل والنزاعات وهي النظرة المتعالية التي تراها دول الاتحاد الأوربي بالنسبة لدول جنوب المتوسط التي تصدر المهاجرين الغير شرعيين مختلف المشاكل الاخرى[2]، خاصة وأن الصراع الايديولوجي في المنطقة يعود الى عقود تاريخية بعيدة الامد نظرا للاختلافات الهوياتية والعقائدية والدينية لدول المتوسط وهو محدد رئيسي في السياسات الخارجية للدول التي تملك تصورات حقيقية مترجمة في السلوك الخارجي في حين تغفل الجزائر تفعيل هذا المحدد الفعال في السياسة الخارجية، فمثلا نجد أن تسميات الاتفاقيات الاقتصادية بين دول الضفتين يحمل نزعة اقصائية ونظرة نقصان الذات من الشمال الى الجنوب ويبقى هذا الرهان يلعب أدوارا رئيسية في هذا الفضاء كونه نفس الصراع القديم ولكنه تجدد بصورة حديثة وأدوات جديدة وبنفس الأهداف والغايات، كما تبرز الهيمنة باستخدام معاهدات واتفاقيات تتعلق بدول المتوسط لكبح دول الجنوب والابقاء على تخلفها، العامل الذي يضمن ريادة الضفة الشمالية في ادارة شؤون المتوسط وفقا لأجنداتها القومية وهو الأمر الذي

[1] - لامية حروش، **السياسة الجزائرية المتوسطية: تركيا أنموذجا**، المعهد المصري للدراسات، 2021/12/07، ص 02.

[2] - حسام حمزة، **محاضرات العلاقات الأورو-متوسطية**، المدرسة العليا الوطنية للعلوم السياسية، الجزائر، ص ص 3-11.

يجب على الجزائر إعادة فتح نقاشات كبرى من ناحية محصلات الجزائر من هاته الاتفاقيات المبرمة لخدمة مصالح الضفة الشمالية فقط.

- ✓ تعد الاكتشافات الجديدة والمستمرة للغاز في شرق المتوسط أصبح يشكل تحديد حقيقي وصعب للسياسة الخارجية الجزائرية في شقها الاقتصادي الطاقوي كون الجزائر تعد من الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي ومن الممونين الأساسيين لدول الاتحاد الأوروبي، فمنذ عام 2009 والاكتشافات الريعية تتوالى من جميع الأطراف المتوسطية بداية من مراكز المسح الجيولوجي الأمريكية وشركات المتعددة الجنسيات المتخصصة في السوق النفطية العالمية مثل بريتش بتروليوم البريطانية وشركة إيني الإيطالية وبقية الشركات الوطنية التابعة للدول المنطقة أو الشركات الخاصة وقد أصبح اقليم المتوسط اقليم غني بالحقول الغازية في العالم فقد وصل 41 بالمائة من احتياطي الغاز في العالم، وبالرغم من تحديد القانون الدولي لأطر وقواعد استغلال ثروات المتوسط الا المنطقة أصبحت مهددة أمنيا بسبب التواجد المكثف لقوى أجنبية حكومية مثل روسيا والولايات المتحدة وغير حكومية كالشركات النفطية (الأخوات السبع)، التي تبحث عن مصالحها وهو الأمر الذي خلق عديد الصراعات من بينها الصراع اللبناني- الصهيوني، والتركي-القبرصي وهو ما زعزع الاستقرار الأمني للمنطقة ويعد سببا رئيسيا لاندلاع الحرب في ليبيا، وهو الامر الذي هدد السوق الجزائرية خاصة الأوربية، فبعد هاته الاكتشافات الأخيرة ركزت دول الاتحاد الاوروبي على منطقة شرق المتوسط لضمان أمنها الطاقوي من جهة ومن جهة أخرى لتنويع مصادر وارداتها والخروج من التبعية الطاقة الروسية بالرغم من أنها هي المتحكمة في هاته العلاقات حتى مع الدول المصدرة، خاصة مع توقيع مشروع أنابيب شرق المتوسط بين كل من قبرص واليونان مؤخرا "ايست ميد"[1] الأمر الذي يشكل رهانات طاقوية وتحديات لمصالح الجزائر الاقتصادية في أكبر سوق لها.

**المطلب الرابع: الدائرة الجيوسياسية العربية:**

يتحدد انتماء الجزائر لهذا المجال انطلاقا من معياريي الهوية واللغة والدين، فالجزائر تاريخيا خضعت لهذا الفضاء الجيوسياسي انطلاقا من وصول الدين الاسلامي للمنطقة المغاربية بصفة عامة ومنه أخذت هذا البعد الذي يقوم على الهوية العربية واللغة العربية والدين الإسلامي، ويشمل العالم العربي -ويعرف بالوطن العربي والأمة العربية- الاسلامي المغرب العربي الكبير ودول الخليج العربي، وكما

[1]- سلوى السعيد فراج، رشا عطوة عبد الحكيم ضبيش، **انعكاس صراعات الغاز على الأمن الاقليمي لمنطقة شرق المتوسط**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ع12، أكتوبر 2021، ص 134.

ذكرنا سابقا فانه من الصعب الفصل بين الفضاءات الجيوسياسية التي تنتمي اليها الجزائر واقعيا، فمثلا تعد القضايا المغاربية تحديات للسياسة الخارجية ويمكن اعتبارها أيضا رهانات من الوطن العربي وهكذا مع بقية الفضاءات الأخرى وجغرافيا يمكن القول أن المجال العربي يمتد من المحيط الأطلسي غربا الى بحر العرب والخليج العربي شرقا، شاملا بذلك جل الدول العربية المنضوية تحت لواء جامعة الدول العربية ويضم الدول التالية الأردن، الامارات، البحرين، الجزائر، السعودية، السودان، الصومال، العراق، الكويت، المغرب، اليمن، تونس، جزر القمر، جيبوتي، سوريا، عمان، فلسطين، قطر، لبنان، ليبيا، مصر، موريتانيا والصحراء الغربية.

**الشكل(06):** الفضاء الجيوسياسي العربي وينقسم الى المشرق والمغرب العربي.

**المصدر**: خريطة الوطن العربي، https://www.muhtwa.com/348469

- **مواقف الجزائر من التاريخية ازاء القضايا العربية خاصة اتجاه القضية الفلسطينية:** تعد الجزائر الدولة الوحيدة عربيات التي لا تزال تناصر وتدعم القضية فلسطينيا سواءا شعبيا أو حتى من ناحية النظام السياسي، غير أنها وكغيره من هاته المواقف شكل لها أعباء جيوسياسية أبرزها محاولات التغلغل الصهيوني مغاربيا افريقيا الامر الذي يشكل تحدي ورهان للسياسة الخارجية الجزائرية في الوضع الراهن.
- **اشكالية الربيع العربي**[1]: هي عبارة عن مفهوم غربي أطلقته الالة الإعلامية الغربية لأول مرة وتصدرتها الصحيفة إندبندنت البريطانية والذي يعبر عن الثورات التي قامت داخل الدول العربية لعدة أسباب

[1] - **الربيع العربي:** هو عبارة عن تغيرات واندلاع موجات عارمة من الاحتجاجات أدت إلى تغيير جذري في النظام السياسي داخل العالم العربي، وانتشارها بسرعة كبيرة تمثلت في نشوب معارك بين المتظاهرين وقوات الأمن النظامية وصلت لوقوع قتلى من المواطنين ورجال

داخلية وخارجية وتسبب في اسقاط عديد الأنظمة أبرزها النظام التونسي، المصري، والليبي واليمني وحتى في سوريا التي لا تزال تعاني ويلات هذا اليوم[1]، وقد تشابهت في كثير من الاحيان خاصة في المطالب والشعارات الليبيرالية وطرق الانتفاضات الأمر الذي يفضي الى التفكير حول هندسة هاته الأحداث من قبل مخابر قوى أجنبية تعمل على تقسيم وتمزيق المنطقة العربية باستمرار، أما داخل هاته البلدان العربية فيرى الكثير أن سببه الرئيسي هو عدم رضا الشعوب العربية على الأوضاع السياسية والاقتصادية وخاصة الاجتماعية داخل بلدانها[2]، فسياسيا نوع وطبيعة أنظمة الحكم العربية المستبدة في ممارساتها ضد الشعوب وفي علاقاتها خاصة مع الاستعمار الذي كانت خاضعة له سابقا وكبح الحريات والحقوق السياسية، بالإضافة الى الفساد السياسي والعنصرية والجهوية نظرا لغنى هاته البلدان بعدة عرقيات وإثنيات عديدة، أما اقتصاديا فيعود الأمر هدور هذا القطاع وتفشي الآفات الاجتماعية كالبطالة والفقر خاصة زيادة الأسعار وعدم القدرة على تلبية حاجيات هاته الشعوب كل هاته العوامل أدت الى الاضطراب السياسي في عديد الدول العربية ناهيك عن دور التدخل الأجنبي المباشر والغير مباشر في هاته الازمات الداخلية وصولا حتى لمفهوم الحرب من خلال الاقتتال على السلطة والصراع بين الاطراف الداخلية المدعومة خارجيا.

ولو تكن الجزائر في منأى عن هاته الاحداث لأنها تنتمي لهذا الفضاء الجيوسياسي حيث التزمت بمبدأ التحفظ والحياد وعدم التدخل في شؤون الداخلية للدول وهي المتغيرات التي تبني عليها الجزائر سياساتها الخارجية، غير أن مظاهر وظروف السابقة لهاته الظاهرة برزت في الأعوام الأخيرة في الجزائر، كالفساد السياسي واختلاس أموال الخزينة العمومية من قبل عدة مسؤولين والدخول في حالة تقشف التي تعبر عن الحالة الاقتصادية المتدهورة والتي ساءت بعد ذلك، وكل تلك العوامل أدت الى خروج الشعب الجزائري في حراك سلمي شامل يطالب بتغييرات الى جميع الافاق والمستويات في 22 من فيفري 2019، لتدخل الجزائر في أزمة سياسية ودستورية بسبب الصراع السلطوي بين بالرئيس بوتفليقة وحاشيته والطرف الثاني المتمثل في رجال الاعمال وشخصيات نافذة على مستوى أجهزة الأمن والجيش والشعب

---

الأمن وسقوط أنظمة عربية سياسية عشرات السنين. انظر: موسى ريم، **ثورات الربيع العربي ومستقبل التغيير السياسي**، كلية الآداب، الأردن، 2013، ص22.

[1] - سلام أحمد السواعير، **توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمات الربيع العربي**، رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، ديسمبر 2017، ص ص 19-20.

[2] - ثائر مطلق عياصرة، **العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي 2009-2011 م**، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، م43، م04، 2016، ص 1884.

الجزائري الذي تصدر المشهد قرابة العام ونصف[1]، والتي كانت ستتطور الى انفلات امني لولا وعي الشعب الجزائري وتدخل المؤسسة العسكرية الذي أفضى الى انتخابات رئاسية 2019/12/12، قد تختلف التسميات المفاهيم من الحراك والاحتجاج والانتفاض والثورة وغيرها لكن من ناحية العمق في هاته الظاهرة نجد أنها لها نفس الطبخة السياسية الأمر الذي شكل ولا يزال رهانات سياسية للجزائر خارجيا وداخليا.

- **اشكالية عدم توحيد السياسات الطاقوية بين الدول العربية:** يزخر العالم العربي بالثروات الطبيعية المتنوعة مما يجعلها محل أطماع القوى المصنعة الكبرى، وتعتبر دول الخليج العربي دول منافسة في التصدير الغاز والبترول كما تعد من الدول الأعضاء في أوبك غير أنها لا توحد سياستها الطاقوية مع مختلف الدول الأخرى وعلى راسها الجزائرية فمثلا زيادة انتاج وتصدير الغاز والبترول بمعدل أكثر من اللازم الأمر الذي يساهم في نزول الأسعار الى مستويات قياسية وبدوره يؤثر على الدخل للدول المصدرة خاصة وان كانت كالجزائر التي تعد دولة ريعية حيث تفوق صادراتها 90 بالمائة من المحروقات، اي ان الجزائر مطالبة اليوم بإعادة ترتيب سياسات طاقوية جديدة تنطلق من السوق الدولية للمحروقات في ظل عدم وجود تنويع في مصادر الدخل الوطني وعدم الاعتماد على التصدير في مجالات أخرى.

**المطلب الخامس: الفضاء الجيوسياسي الدولي:**

ان الجزائر باعتبارها وحدة من وحدات النظام الدولي والتي تنتمي الى هيئاته ومنظماته الدولية والاقليمية وتتفاعل عبرها باستمرار يعبر عن انتمائها لهذا الفضاء العالمي، ضف الى أن الدوائر الجيوسياسية السابقة كلها تقع في النظام الدولي لتشكل السياسة الدولية وبالتالي خلق فضاء دولي يقوم على تفاعلات المستمرة والديناميكية الصادرة عن الوحدات التابعة له، ومن منظور دولاتي وطني يمكن القول أن البيئة الدولية هي عامل خارجي يؤثر ويتأثر بالسياسات الداخلية للدول ومنه ترد الدول تأثرها في مخرجات سياساتها الخارجية اتجاه جميع القضايا، والجزائر وكغيرها من وحدات هذا الفضاء فإنها

[1] - محمد السبيطلي، "**حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة**"، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مارس 2019، ص ص 7-8.

تؤثر بشكل محدود وتتأثر بشكل كبير، ولطالما شكل هذا المستوى رهانات وتحديات للجزائر خاصة مؤخرا ومنها[1]:

- **أزمة جائحة كورونا:** يعد هذا الفيروس المتطور المكتشف في مدينة ووهان الصينية أواخر سنة 2019 أشد أزمة صحية عرفها العالم نتيجة لتداعياته الشاملة التي خلفها على جميع المستويات، حيث اختبر هذا الظرف جاهزية الدول للاستجابة لهكذا ظروف مفاجئة ومن بينها الجزائر فاقتصاديا تأثرت الجزائر بشكل ملحوظ خاصة في قطاع المحروقات وفي ظل الوضع الاقتصادي الذي كان مترهلا أصلا، فالمحروقات تشكل 94 بالمئة من مصادر الدخل الجزائري وبسبب هاته الجائحة وانحسار الأسواق العالمية أدى انخفاض المداخيل وتقليصها بسنبة 7,5 بالمائة وهو الحال مع بقية القطاعات الاخرى كالصناعة والسياحة وغيرها، كما واجهت السياسة الخارجية الجزائرية عدة اشكاليات ورهانات بسبب هشاشة القطاعات والاستراتيجيات المنتهجة داخليا، مما دفعها الى البحث عن موارد وحلول خارجية، وفي ظل غلق الحدود من جميع الدول وقضية إجلاء الجالية الجزائرية العالقة بالخارج خاصة بعد ممارسات الدول المضيفة بعدم التكفل بهم[2]، بالإضافة الى اشكالية توفير المواد الطبية اللازمة واللقاحات المستوردة للتكفل جميع المواطنين وباختصار اختبر فيروس كورونا أداء السياسة الخارجية الجزائرية والذي أثبت قصورها خارج الأطر الأمنية أي في باقي المجالات.
- **تغيرات النظام الدولي:** منذ أزمة كورونا والنظام الدولي يعيش حالة من التغيرات سواءا من ناحية مراكز القوى أو طرق ووسائل الهيمنة والذي ترجم في ميزان القوى الذي مالت كفته مؤخرا الى الشرق، ففيروس كورونا المستجد عرى النظام الدولي وكشف عيوبه وأعاد للنزعة القومية الوطنية مكانتها في المقابل أثبت تصدعات فكرة الدولة العالمية والاتحادات الاقليمية والدولية الناجمة عن الفكر التكاملي الاندماجي، وبالتالي عاش النظام الدولي على اعادة اصطفاف القوى من خلال صعود قوى جديدة ونزول أخرى على مستوى بنياته فمثلا الصعود الصيني المكثف القائم على الدبلوماسية الاقتصادية المتخصصة في الاستثمار والقوة الناعمة[3]، وفي اطار انتقال القوة في العلاقات الدولية

---

[1] - مروة كرامة، فاطمة رحال، أنفال حدة خبيزة، **تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا**، مجلة التمكين الاجتماعي، م02، ع02، 2022/06/30، ص ص 324- 327.

[2] - مروة كرامة، فاطمة رحال، أنفال حدة خبيزة، مرجع سابق، ص ص 327-328.

[3] - **القوة الناعمة**: " هي في جوهرها قدرة أمة معينة على التأثير في امم أخرى وتوجيه خياراتها العامة، وذلك استنادا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على التهديد والإكراه"، انظر: Joseph S. Nye، **limites of American power**، political sciences quarterly, vol.117,2003,p04. ويقصد جوزيف ناي أنه هاته الفكرة تقوم على دراسة الاخر جيدا خاصة ثقافيا واجتماعيا للتأثير على خياراته وجعلها تسير في مصلحة الطرف الاخر دون اي استخدام لأشكال العنف وهو الامر الذي يتطلب

نجحت الصين في تحقيق انفتاح اقتصادي نتج عنه مخاوف أمريكية غربية على مستقبل نظامهم الحالي وكل هذا كان يحدث بمعزل عن رادار الدولي بسبب اهتمام اقطاب النظام الحالي بالإسلام وربطه ومحاولة جعله كمفرد لمفهوم الارهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر[1]، أما عن عودة روسيا لموقعها في النظام الدولي التي تعيش اليوم على أمجاد الاتحاد السوفياتي، وفي ظل التنافر الأيديولوجي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية التي عرفت تراجعا طفيفا في بنية النظام الدولي خاصة في الفترة الرئيس دونالد ترامب الذي عرى النظام الامريكي وكشف العديد من عيوبه، زد على هذا رفض روسيا المستمر لقيادة الولايات المتحدة للنظام الدولي المتوسعة مع مرور الوقت وهو الامر الذي يهدد أمن ومصالح روسيا وحلفائها[2].

وتأتي هاته النقلة النوعية نتيجة توجهات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خاصة مؤخرا في اجتياح أوكرانيا وهو المتغير الذي يشير الى عودة الحرب الباردة الى السطح بشكل رسمي، بالإضافة الى صعود الهند وباكستان وتركيا والكيان الصهيوني في سلم نظام القوى ونزول قوى أوروبا الغربية كفرنسا وبريطانيا، وفي ظل التغيرات والتعقيدات الدولية التي تشكل للجزائر كعامل خارجي إعادة النظر في مكانتها وعلاقاتها مع حلفائها وخلق مقاربات واستراتيجيات بعيدة عن التوجهات المعيارية لإتاحة عملية الاصطفاف في النظام الدولي الجديد.

- ان عمق الازمة الروسية الاوكرانية الحالية أكبر مما ما يدل عليه عنوانها فهي في الحقيقة تعبر عن عديد الاطراف فيها، ونظرا للعامل التاريخي المؤثر في هاته الأزمة الا أن المحروقات والجيوبولتيك الطاقوي الروسي في أوروبا الغربية يلعب دور أساسيا كهدف استراتيجي ووسيلة ضغط وفي ظل تأثير هاته الأزمة العالمية خاصة على الأسواق العالمية تجد السياسة الخارجية الجزائرية نفسها في رهان مجبرة على تفعيل نمط عقلاني يواكب تداعيات الازمة ويستثمر فيها.

---

مستويات عالية في التحليل والتنفيذ خاصة على مستويات السياسة الخارجية، وبالرغم من أن الجزائر غنية ثقافيا واجتماعيا مما يمكنها التأثير في السياسة الدولية في حال تم ترجمة المحددات الثقافية في السياسة الخارجية الجزائرية.

[1]- علي حسين محمود باكير، **مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)**، أطروحة دكتوراه، جامعة بيروت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016، ص ص 15.45

[2] - أندرو رادين، كلينت ريتش، **وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي**، مؤسسة rand، كاليفورنيا، 2017، ص ص 31-36.

**الشكل (07):** الفضاء الجيوسياسي الدولي.

**المصدر:** موقع الجزيرة، https://www.aljazeera.net/news/miscellaneous/2016/12/9

**خلاصة:**

استنادا الى ما سبق فان الجزائر تتبنى مقاربة معيارية أمنية (بالمفهوم ما قبل الوضعية)، في سياستها الخارجية في الإطار الاقليمي والدولي ويمكن القول:

تنظر الجزائر اليوم للنظام الدولي نظرة في تقديرنا تقليدية تعود على حقب تميزت بخصائص معنية في النظام الدولي وبالتالي هي لا تواكب اخر التطورات والمستجدات الامر الذي قد يؤثر على فاعلية أدائها.

تمتاز العلاقات الدولية بالصيرورة والحركية المستمرة والذي يعني التغيرات البنيوية في الاهداف والغايات وحتى الوسائل المستخدمة في تنفيذ السياسات الخارجية الامر الذي يطرح عدة اشكاليات أهمها حتمية التكيف أو عدم الفاعلية في ظل معالجة الاوضاع الراهنة خاصة حاليا بتوجهات تعود الى مراحل سابقة في التاريخ وهو حال السياسة الخارجية.

- ان عدم تكيف يعني عدم الفاعلية التي تفضي الى أن حالة الركود في نشاط السياسة الخارجية الجزائرية يعود الى عدم فهم وإدراك التغيرات البنيوية على مستوى السياسة الدولية والاقليمية.
- تعبئ اليوم الدول التي تعرف نشاطا على مستوى الدولي سياستها الخارجية باستخدام كل الموارد المتاحة والامكانيات والمقدرات وحتى المقاربات لإنشاء عملية تفكير تتيح الوصول الى الاهداف والمصالح وضمانها بأقصر الطرق واقلها تكلفة، وبالتالي فان الاعتماد على نهج ومقاربات وتصورات ووسائل واحدة ثابتة قد لا يفضي الى النتائج المرجوة كما هو الحال مع السياسة الخارجية.
- ان تبني استراتيجيات دفاعية أمني محورها حماية الحدود والحفاظ على الامن القومي والسيادة الوطنية لا يحل الاوضاع والمشكلات الامنية وانما قد تكون مجرد حلول مؤقتة، في كثير من الاحيان يجب التدخل بشكل اللازم الذي يتطلبه الوضع لحل الأزمات فور نشوبها لكيلا تتطور وتجهض في كبسولتها.
- ان العمل على عدة جبهات يلزم السياسة الخارجية الجزائرية على تعبئة الموارد المختلفة للقدرة على النشاط وهو الامر الذي تعجز عنه الجزائر في الظروف الراهنة، وبالتالي يجب تحديد الاوليات والدوائر الاساسية والمهمة في إدراك صناع القرار الخارجي.
- تتمتع الجزائر بالعديد من المتغيرات من شأنها أن تتحول الى محددات جد فعالة تدعم أدوار الجزائر في السياسة الخارجية على غرار الثقافة والهوية وغيرها، بالإضافة فان العمل بنفس الاستراتيجية 1954 الى يومنا هذا فان هذا يجعلك مكشوفا أمام بقية القوى المنافسة اقليميا ودوليا.

**تمهيد:**

ان طرح الاشكالات في العلوم الاجتماعية والانسانية عامة والعلوم السياسية والعلاقات الدولية بهدف التقويم أو التصحيح أو حتى لإعادة النظر خاصة في ظل ديناميكية التغيرات المحيطة وحركيتها باستمرار، وكما ذكرنا سابقا أن اشكالية التكيف في السياسة الخارجية اليوم تحيل على الاعتماد على جميع الوسائل والامكانيات التي يمكن أن تستخدم بشكل وظيفي كمحددات تساعد على تطبيق برامج السياسة الخارجية، وتختلف هاته المحددات من حيث النوع والشكل وحتى الغاية وطرق التأثير أيضا، وبالتالي فان السياسة الخارجية الجزائرية في حاجة اليوم الى العودة الى السياسة الداخلية واصلاح ما يمكن اصلاحه داخليا لتحصيل المحددات التي من شأنها توجيه السياسة الخارجية الجزائرية وفي هذا الفصل سنحاول التطرق الى أبرز المحددات الاستراتيجية التي يمكن استخلاصها من البيئة الداخلية الجزائرية والأطر الكبرى المكونة لها، كمحاولة الى ايجاد منهج علمي اكاديمي وعملي يسمح بالتوفيق بين المقاربة المعيارية والمحددات الاستراتيجية الممكنة في السياسة الخارجية الجزائرية.

## المبحث الاول: المحددات الثقافية في السياسة الخارجية:

لفهم المحدد الثقافي وتوظيفه في السياسة الخارجية يجب أولا التطرق لمفهوم الثقافة، الذي يندرج من القوة الناعمة التي ظهرت في العلاقات الدولية التي نتجت عن التغيرات الدولية خاصة بعد لإدراك الدول خاصة الولايات المتحدة الامريكية لتبعات القوة الصلبة[1] لنتائج استخدام هاته على مستوى السياسة الخارجية من خسائر من موارد بشرية ولوجستية ومالية وبالتالي بحثت عن نوع جديد من الاستراتيجيات –وهي القوة الناعمة- تمكنها من تحقيق من مصالحها والابقاء على الاوضاع التي تضمن أجنداتها في كامل المناطق الحيوية وتأخذ عدة أشكالا أخرى طبقا للمجالات الفعالة والناجحة في السياسة الداخلية للدولة لتنعكس على سياساتها الخارجية.

### المطلب الأول: البعد والمحدد الثقافي في العلاقات الدولية:

يعود بروز هذا المفهوم في السياسات الخارجية للدول الى العقود الاخيرة، التي من بينها الثورة الإيرانية التي أعطت اعتبارا جديدا للعامل الديني والثقافي كأحد الاعمدة الهوياتية لسياستها الخارجية[2]، ومن هنا بدأت قيم المجتمعات تلعب دور صناعة السلوك الخارجي للفواعل الدولاتية لتساهم في السياسة الخارجية السياسة الدولية وتوالت الاحداث ليصبح المحدد الثقافي أهم مواضيع العلاقات الدولية حاليا وأداة من أدوات تحليل السياسة الخارجية للدول المختلفة التي تعتمد على هذا الجانب في سلوك الخارجي، فقد أصبح من الصعب فصل المحدد الثقافي عن الاستراتيجية السياسية الخارجية لأنه يرتبط ارتباطا وثيقا بسلوك الفواعل الدولية سواء كان أفرادا أم نخب أو دول أو المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

كما تجدر الاشارة الى ان مفهوم الثقافة يتضح من خلال أنها تكوين من القيم و المعتقدات والمعايير والتفسيرات العقلية والرموز والايديولوجيات وما شاكلها من المنتجات العقلية، أو يمكن القول أن الثقافة تشير الى النمط الكلي لحياة شعب ما، والعلاقات الشخصية بين أفراده وتوجهاتهم، وقد

---

[1]- **القوة الصلبة:** يقصد بها القوة الصلبة، التي يمكن توظيفها أو استخدمها فعلا لإنجاز لأهداف أو تحقيقها أو يراد بلوغها، وقد استخدمت من الولايات المتحدة الامريكية حيث اعتمدت فيها على الادوات العسكرية مما جعل سياساتها وسلوكها يتسم بكثير من الاحيان ليس بالطابع العسكري فقط، وانما مخالفا للشرعية الدولية، الامر الذي أدى الى البحث عن استراتيجيات اخرى وفي مقدمتهم جوزيف ناي كبديل عن القوة الصلبة وهي الناعمة، نظرا للاستنزاف العالي والتكاليف المرتفعة لممارستها في السياسة الخارجية، الامر الذي يرهق الدولة ماديا وعلى جميع الاصعدة، انظر، اياد خلف عمر الكعود، **استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم، 2016، ص ص 32-33.

نستطيع فكرة توضيحية لمفهوم الثقافة المتشابك من خلال التمييز بين ثلاث مصطلحات فالأول هو التحيز الثقافي وهو القيم والمعتقدات المشتركة والعلاقات الاجتماعية التي تعبر عن أنماط العلاقات الشخصية بين الافراد وفي حال أردنا أن نرمز الى تركيبة حية من العلاقات والتحيز الثقافي فنحن نتحدث عن نمط حياة[1]، ولعل أبرز مفهوم يتقارب فيه هذا المفهوم للثقافة مع واقع المجتمعات الداخلية للدول من خلال كل الصفات التي يشترك فيها السكان وتنشأ عن طريق الاسرة والمدرسة وغيرها[2] من المؤسسات لتتشكل عموما مقومات شخصية وطنية مجتمعية تشارك بشكل أو في باخر في عملية صناعة السلوك الخارجي وقد ارتبط تطبيق هذا المفهوم في السياسات الخارجية للدول بظهور النظرية البنائية في العلاقات الدولية كهمزة وصل بين النظريات الوضعية وما بعدها التي تركز على الهوية مع التركيز على تحليل دور الثقافة والقيم والافكار في العلاقات الدولية والتي يعبر عنها ألكسندر وندت في قوله:" الهويات هي أساس المصالح".

ويمكن فهم كيفية توظيف المحدد الثقافي في السياسة الخارجية التي تعتمد على هاته المقاربة في توجهاتها من خلال مجموعة العناصر التي قدمها الدكتور أحمد علي سليم وهي كالاتي[3]:

- ✓ تحدد الثقافة صورة العالم لدى القوى الفاعلة ي النظام الدولي، وبالتالي تؤثر على عملياتها الادراكية للأحداث من حولها ويظهر دور العامل الثقافي بصورة واضحة في عمليات صنع القرار من خلال اعتماد الفكر البنائي على نماذج معرفية لا عقلانية.
- ✓ تعد الثقافة حافز ودافع تنطلق منه تفاعلات الفرد وعلاقته بمن حوله والقيم السائدة في مجتمعه.
- ✓ تعرف الثقافة هوية الفرد والجماعة انطلاقا من التساؤلين:" من نحن؟ ومن هم؟"، وتعد المحور الاساسي للأيديولوجيات القومية المختلفة.

تعمل الثقافة كمعايير مهم لتصنيف القوى في العلاقات الدولية انطلاقا من متغيرات هوياتية على اساس العرق أو بمفهوم الطبقية أو المكانة أو الجنس، وهو الامر الذي ينعكس على العلاقات الدولية في عدة مفاهيم أبرزها: شمال جنوب، غرب وشرق، وتعتبر تقسيمات ثقافية اقتصادية وليست جغرافية.

---

[1] - مجموعة من الكتاب، ترجمة علي سيد الطاوي، **نظرية الثقافة**، الكويت، سلسة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع222، ص 29.

[2] - المركز الديمقراطي العربي، **السياسية الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات**،2022/05/26:
https://democratticac.de/

[3] - انتصار مرنيز، **دور البعد الثقافي توجيه السياسة الخارجية الايرانية تاجه منطقة المشرق العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016، ص 25-26.

النموذج الامريكي لمقاربة الثقافية في السياسة الخارجية: تعتبر السياسة الخارجية الامريكية من أنجع السياسات الخارجية في النظام الدولي نظرا للنشاط العالمي الذي تقوم به وعلى كافة المستويات، فهي تلعب دور القائد رقم واحد في هرم النظام الدولي، كما تقوم بهندسة السياسة الدولية وفق المنظور الامريكي وطروحاته المختلفة، هذا النشاط الفعال في الحقيقة يعود قوة السياسة الداخلية الامريكية وتنظيمها التي انعكست مباشرة على الأداء السياسي الخارجي للدولة بالإضافة لاعتمادها لجميع الموارد المادية والمعنوية الممكنة التي تمكنها من تحصيل مكاسبها خارجيا وهذا ناتج عن فهم وادراك الحقيقي للمتعير العالم الخارجي والتوظيف المحكم لمختلف الادوات والمحددات وترجمتها الى قوة مؤطرة للتحقيق النتائج المسطرة، وقد اختلفت الادوات والوسائل المستعملة من طرف الادارة الامريكية في السياسة الخارجية للدولة بداية من الوسائل العسكرية والمالية والاقتصادية والدعاية الاعلامية في الحربين العالميتين والحرب الباردة وصولا لفترة انهيار الاتحاد السوفياتي حيث تيرت العديد من المفاهيم في السياسة الدولية بداية من طبيعة المصالح ووصولا للوسائل والادوات التي تمكن من الوصول اليها وأبرزها القوة الناعمة التي تعبر عن حضور أمريكي وجوديا - معنويا- وليس ماديا ومن ضمنها المقاربة الثقافية التي تكرس لمفهوم الهيمنة[1] الامريكية من خلال تبني خيارات الثقافية الامريكية في جميع المجتمعات الاخرى وتكريس مفهوم الامركة اعتمادا على العولمة والمقصود هنا هو تسويق كل مكونات المجتمع الامريكي وجعلها سائدة في بقية المجتمعات الاخرى من خلال ثورة التواصل والنقل والتكنولوجيا والاعتماد المتبادل والتكامل والاندماج الذي أفرج عن مفهوم العولمة.

- ترتكز المقاربة الثقافية الامريكية على عدة محاور اساسية مكونة للمجتمع الامريكي وكان الهدف كما ذكرنا زرع نماذج ثقافية مستوحاة من ثقافات المجتمع الامريكي بالاعتماد على برامج التبادل الثقافي، وقد تم استعمالها في بادئ الامر من قبل الدول الاستعمارية ضد مستعمراتها في مناطق عديدة وهو ما سمي بالاستعمار الثقافي، وقد قامت الولايات المتحدة الامريكية بالاعتماد على الدبلوماسية الشعبية الى تسطير اهداف اخرى الى اجنداتها وهي الاهداف الثقافية والعلمية وهو ما اكده "هيتر

[1] - **الهيمنة:** تأخذ مفهوم السيطرة، القيادة الواحدة، وتشمل الهيمنة السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وحتى الايديولوجية ويمكن القول أنها القدرة على التأثير على الاخر والسيطرة عليها سياسيا واقتصاديا وثقافيا وعسكريا وحتى علميا وتكنولوجيا بدف الاخضاع والانسياق وراء جملة الخيارات المختلفة التي تتبناها القوى العظمى المهيمنة والمسيطرة، انظر: مروة خليل، **مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية**، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 2020، ص ص 79-80.

ماهوني" المستشار الشؤون الاعلامية بالسفارة الامريكية بالقاهرة على أهمية دور المقاربة الثقافة في السياسة الخارجية الامريكية وتقوم المقاربة الثقافية الامريكية على ما يلي[1]:

- البرامج الثقافية لتبادل الثقافات والوعي بالقيم المشتركة، والمنح الدراسية وبرامج التبادلات التعليمية الدولية والشراكة من أجل التعلم مثل برنامج فولبرايت وهو من البرامج التي تقوم به اللجنة الاقتصادية في افريقيا الممولة من الولايات المتحدة الامريكية، وبرامج أخرى كبرنامج همفري وبرنامج الزيارات الدولية، بهدف تعميم نط ثقافي قيمي وحضاري ومفاهيمي واحد بالاعتماد علا وسائل الاعلام.
- استقطاب الاجانب والعقول الذي ادى الى هجرة الادمغة والمبادلات الاكاديمية والعلمية في توسيع القوة الناعمة الثقافية الأمريكية وبالتالي يتم خلق نوع من الولاء الذي يضاهي حد القبول في جميع المبادرات الامريكية من طرف الراي العام.
- اقامة العروض الثقافية وتعليم اللغة القومية وفتح المكاتب الثقافية والمؤسسات التعليمية وهو الامر الذي تقوم به السفارة الامريكية في الجزائر حاليا من خلال عمليات تحليل للعقل الباطن الجزائري اعتمادا على مراكز الفكر ومحاولة دخول علميا وعمليا لأجل كسب الولاء حفاظا على المصالح الامريكية من خلال عديد من الادوات أهمها المنح الدراسية المقدمة من طرف السفارة للدراسة في الولايات المتحدة وبرامج وحصص تعليم اللغة الانجليزية مجانا ومن ناحية أخرى ساهم هذا في خلق نوع من القبول لدى الرأي العام الجزائري.
- مراكز الفكر الأمريكية التي تعمل على دراسة ثقافات الشعوب الاخرى ومحاولة دمجها في الثقافة الامريكية العالمية لضرب انتماءات الافراد الهوياتية والشخصية والقيمية والدينية والتي تهدد وجود اصل الفرد.، وقد نجحت المقاربة الثقافية الامريكية في القيام بدورها الى ابعد الحدود فقد ظهرت جليا تداعيات هاته الاداة الدبلوماسية الناعمة والدليل هو اقبال قطاعات وفئات واسعة من الشعوب الاخرى على انماط الحياة الامريكية ثقافتها مثل المأكولات السريعة، الى الازياء والملابس وادوات الزينة الى الاغاني والموسيقى والافلام الامريكية مما أعطى دفعة لحركية العولمة (الامركة).، بالإضافة الى الاهتمام العالمي المكثف باللغة الانجليزية على حساب اللات الاخرى التي كانت سائدة آنذاك وقد وصل حدود استعمالها الى ترسيمها كلغة رسمية للمعاملات المؤسساتية داخل مختلف دول العالم وخارجها وحتى المنظمات العالمية الحكومية والغير حكومية، كما يمكن ملاحظة هذا

[1] - اياد خلف عمر الكعود، **استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم، 2016، ص ص 52-57.

المنهج الامريكي الخارجي من خلال كثرة المدارس والجامعات الامريكية في الخارج توازيا مع النفوذ العسكري والسياسي في جميع مناطق ووحدات النظام الدولي[1].

**المطلب الثاني: ملامح المقاربة الثقافية الجزائرية في السياسة الخارجية:**

تمتلك الجزائر رصيدا هائلا ثقافيا ومادة خام كبيرة يمكن توظيفها في السياسة الخارجية الجزائرية لتحقيق المصالح الممكنة في ظل الوقت الراهن ويتشكل هذا النسيج الثقافي الجزائري من الديانات والعقائد والاعراف والعادات والتقاليد المكونة حضاريا للشعب الجزائري والتي يمكن ترجمتها الى محددات ومن ثمة الى قوة ناعمة في السياسة الخارجية خاصة مع الدوائر التي تتشارك معها نفس الرصيد الحضاري والثقافي وبالتالي يؤدي الى التوافق والقبول من جميع الاطراف خاصة اذا تم الاعتماد على المنهج الامريكي في توظيف في السياسة الخارجية من ناحية المراكز وطرق النشاط الخارجي مع تكييفها بما يتوافق وخصوصيات المجتمع الثقافي الجزائري.

ويتكون النسيج الثقافي الجزائري من مكونات حضارية هوياتية وقيمية من شأنها أن توظف في السياسة الخارجية كمحددات للتأثير في خيارات الجزائر خارجيا، لكن تجدر الاشارة الى أن الجزائر تمتلك رصيدا ثقافيا هاما وكبيرا لكن لا يمكن توظيفه بشكل كلي بسبب مقدرات وامكانيات الدولة المحدودة ضف الى ذلك أن توظيف استراتيجية ثقافية خارجيا يتطلب جهود مكثفة ويشترط هذا النهج يحتاج لقوة النظام السياسي الاقتصادي والاجتماعي للدولة لينعكس الى الجانب الثقافي وبالتالي سنشير الى أهم المتغيرات الثقافية التي يمكن توظيفها في خيارات السياسة الخارجية الجزائرية ضمن الفضاءات الجيوسياسية التي تنتمي اليها الجزائر مع وضع اعتبار للإمكانيات المحدودة والمتوفرة: **الهوية القومية الجزائرية في السياسة الخارجية:** ان توظيف متغير الهوية في السياسة الخارجية يعني الاعتماد على الطرح البنائي كونه يعطي أهمية بالغة للهوية والعوامل الفكرية في السياسة الخارجية والتي عرفها سعيد اسماعيل علي:" **جملة المعالم المميزة للشيء التي تجعله هو هو، بحيث لا تخطئ في تمييزه عن غيره من الاشياء، ولكل انسان شخصيته المميزة له، فله نسقه القيمي ومعتقداته وعاداته السلوكية وميوله و اتجاهاته وثقافته، وهكذا الشأن بالنسبة للأمم والشعوب**"[2]، وهو الحال مع الهوية الجزائرية التي تتكون من مجموعة القيم والمعتقدات والعادات والتقاليد السائدة في الجزائر والتي تنعكس في ممارسات المجتمع الجزائري ومن مكوناتها التي وردت بشكل صريح في ديباجة دستور الجزائري 2020: " **وكان أول**

[1] - اياد خلف عمر الكعود ، مرجع سابق، ص 80.

[2] - ناصر بن سعيد بن سيف الدين، **الهوية والثقافة**، مكتبة نور، 2016/06/16، ص 04.

**نوفمبر 1954 وبيانه المؤسس نقطة تحول فاصلة في تقرير مصيرها وتتويجا عظيما لمقاومة ضروس، واجهت بها مختلف الاعتداءات على ثقافتها وقيمها والمكونات الاساسية لهويتها وهي الاسلام والعروبة والأمازيغية والتي تعمل الدولة دوما لرتقي وتطوير كل واحدة منها وتمتد جذور نضالها اليوم في شتى الميادين في ماضي أمتها المجيد"**[1]، وبالتالي هي مزيج من الاسلام والعروبة واللغة العربية والثقافة الامازيغية والتي بلورها بيان أول نوفمبر تحت مفهوم الاسلامي كانتماء قومي مشترك كثاني هدف لتأسيس الدولة الجزائرية بمفهومها الحديث حيث ورد فيه:" **اقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة الوطنية ضمن إطار المبادئ الاسلامية"**[2]، والمقصود بها هي اللغة العربية والعروبة والدين الاسلامي وبقية الثقافية المحلية الاخرى:

**الاسلام:** هو أحد الديانة الوحيدة السامية الشاملة لكل الانسانية ويختلف عن بقية الديانات كونهم شرائع دينية تضبط حياة الانسان في مختلف قضايا حياته واختصت بهم اقوام محددة أما الدين الاسلامي فقد كان رسالة عامة لكل البشرية ومعناه الاستسلام لأمر الله ونهيه والذي ارتبط بالرسول محمد عليه الصلاة والسلام وقد ظهر في شبه الجزيرة العربية (المملكة السعودية) حاليا ثم بدأ بالانتقال السريع بسبب تعاليمه الواضحة وجوهره الذي يخدم الانسانية فقد بدا في قبيلة قريش ومن ثمة انتقل كافة المشرق العربي وبلاد الشام ومنطقة الهلال الخصيب عامة وصولا الى المعرب العربي بداية من مصر سنة 20 للهجرة ومن ثمة لبيبا فتونس والجزائر ومن ثمة المغرب ويمكن ان القول ان منطقة شمال افريقيا اسلمت في القرن السابع للميلاد[3] عموما كفتوحات اسلامية قادها عدة صحابة كعمرو بن العاص وعقبة بن نافع الفهري رضي الله عنهم وأرضاهم على فترات متواصلة وقد ترسخ الاسلام في الجزائر ومعه العروبة واللغة العربية كون القران نزل عربيا وفي وسط عربي وبالتالي فان مجيء الاسلام الى الجزائر[4] صاحبته العروبة خاصة بخصالها ومفاخرها بالإضافة الى بلاغتها وفصاحتها اللغة العربية وثراءها مكن من نشر تعاليم هذا الدين العالمي وقد تبلور في الجزائر بشكل رسمي بعد أن اصبحت الجزائر ايالة عثمانية أصبح من أهم المقومات الهوياتية والثقافية المشكلة للجزائر الحديثة بل الى درجة المرجعية حسب بيان أول نوفمبر.

---

[1] - **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، مرجع سابق، ص 04.

[2] - **بيان أول نوفمبر 1954**، ص 03.

[3] - محمد بن عميرة، **الفتح الاسلامي لبلاد المغرب**، الجزائر، ط2، 2017، ص ص 33-50.

[4] - علي محمد الصلابي، **الفتح الاسلامي في الشمال الافريقي**، مصر، مؤسسة اقرأ، 2007، ص ص 133-137.

**العروبة واللغة العربية:** تعد الجزائر دولة عربية مسلمة نظرا لان غالبية السكان الجزائريين يعدون عربا مسلمين بنسبة 95% ويتحدثون اللغة العربية انطلاقا من التواجد الفينيقي في شمال فريقيا سابقا وهجرات التي توالت بعد فتح بلاد المغرب الغربي بشكل كامل وقد تم ترسيمها بشكل كامل في الدستور الجزائري 2020 كمواد غير قابلة لا للتعديل ولا حتى النقاش لأنهما احد أهم مكونات الهوية الجزائرية للمجتمع الجزائري فقد ورد في ديباجة الدستور:" **والمكونات الاساسية لهويتها وهي الاسلام والعروبة"**[1]، كما التأكيد على هذا أيضا في المادة 03 من نفس الدستور:" **اللغة الغربية هي اللغة الوطنية والرسمية، تظل اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة**"[2]، وهو ادلاء صريح بالتشكيلة الهوياتية للجزائر بداية من الدين الإسلامي الى اللغة الغربية والعروبة وهي الاحساس الانتماء العربي بالإضافة الى الهوية الامازيغية التي تعد هوية ثانية في الدولة الجزائرية لكنها منحصرة في بعض المناطق الجزائرية وبالتالي هي مكمل للثقافة الجزائرية.

**الوطن والتاريخ المشترك:** هو عامل اخر هوياتي مشكل للثقافة والهوية الجزائرية بسبب التجارب التاريخية التي عرفتها المنطقة والشعب الجزائري خاصة منذ مرحلة الاستعمار وانطلاقا من جملة تلك الاحداث التاريخية المشتركة تتشكل الهوية وتنعكس في ممارسات الشعيب لتصبح ثقافة وطنية ومنه تنبثق الشخصية القومية والطابع الوطني الذي يمكن توظيفه في خيارات السياسة الخارجية الجزائرية، فمثلا مجتمع بلا تاريخ ولا وطن فليس له لا حاضر لا مستقبل لان استمرارية الدول وعدم أفولها ينطلق أولا من وجود مقوماتها[3]، التي تعطي صفة الدولة كالهوية الجزائرية مثلا تشكلت بفعل تراكمات تاريخية بداية من الاغريق، والرومان ،والوندال ،والبيزنطيين ومن بعدهم الحضارة الاسلامية ،ومن ثمة الامبراطورية العثمانية ليليها مباشرة الاستعمار الفرنسي ومنه انبثقت مرجعيات الدولة الجزائرية الحديثة والمتعارف لها اليوم لتكتسب الجزائر رصيد ثقافي ثري.

بالإضافة الى العديد من العناصر الاخرى الثقافية الهوياتية الوطنية التي يمكن تفعيلها كمحدد من السياسة الخارجية الجزائرية ويساهم في التأثير في خيارات الجزائر خارجيا بشتى الطرق وعليه يمكن توظيفها من خلال ما يلي:

---

[1] - **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، مرجع سابق، ص 04.

[2] - المرجع نفسه، ص 07.

[3] - سهيلة زوار، **اشكالية الهوية الثقافية الجزائرية في ظل الاعلام الجديد، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، ع 23، سبتمبر 2017، ص 189.

- ان تركيبة المجتمع الجزائري ثقافيا وهوياتيا تقتضي ترجمتها لمحدد ينعكس في صياغة وصنع السياسة الخارجية للدولة الجزائرية لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمصالح هذا المجتمع وتحدها.
- اعادة دراسة العلاقات الخارجية الجزائرية مع الدول الاخرى من منظور ثقافي تاريخي ومن قمة محاولة بناء علاقات لا تكرس التبعية وإنما تفتح عدة مجالات وافاق للدولة من خلال تعدد المصادر للمنتج او الخدمة الواحدة.
- اعادة تطوير ودراسة العلاقات الجزائرية الخارجية خاصة مع تلك التي تتقاسم معها نفس الاهتمامات الثقافية والهوياتية لضمان نوع من الولاء والقبول لدى تلك الدول فعلى سبيل المثال اليوم الجزائر تخسر المملكة المغربية كخيار استراتيجي كان من الممكن الاعتماد عليه لضمان مصلحة الامن القومي لصالح الاتحاد الاوروبي والغرب بصفة عامة وخاصة الكيان الصهيوني، فعوض أن توظف المملكة المغربية في الادارة الاستراتيجية الجزائرية كحجر اساسي خاصة في العقيدة الامنية الجزائرية واليوم أصبحت تشكل عائق أو تهديد مباشر لمصالح الجزائر في المنطقة فانطلاقا من المقاربة الثقافية الجزائرية وبالاعتماد على الإعلام يمكن التأثير في قرارات المغرب انطلاقا من التأثير وفي الرأي العام المغربي للضغط على الحكومة المغربية لإعادة النظر في جملة القرارات والمخرجات خاصة مؤخرا( التطبيع).
- هندسة ورسم ايديولوجيات وتصورات محورية لسلوك السياسة الخارجية الجزائرية تتكون من الهوية وثقافة المجتمع الجزائري مع بلورة مفهوم المصلحة القومية التي تعرف في العقيدة الامنية التقليدية على انها تساوي الامن الجماعي من التهديدات الصلبة والسيادة الوطنية وتوسيع هذا المفهوم ليشمل الأمن الثقافي والاقتصادي والاجتماعي.
- الاستثمار في الافاق الهوياتية والثقافية ليس بمفهوم القوة الناعمة كخيارات بديلة واخرى في السياسة الخارجية الجزائرية يضمن استمرارها ووجودها وبل حتى ترسيخها مما يضمن استمرارية الوجود الحضاري للدولة الجزائرية.
- ان مشاركة الثقافة الجزائرية كمحددات عبر مؤسسات الجهاز الدبلوماسي الجزائري عبر كل الفضاءات الجيوسياسية الممكنة من خلال المشاركة في الملتقيات الثقافية والحضارية خاصة اذا تعلق الامر بالدول المضيفة للحصول على نوع من القبول لدى المجتمعات والثقافات الاخرى مما يسمح بالتوغل معنويا للجزائر في تلك الدول ومحاولة الاستثمار على هاته القاعدة الثقافية.

- يتطلب تفعيل المقاربة الثقافية الجزائرية التخلص من الهوية والثقافة الاستعمارية الفرنسية خاصة في مؤسسات السياسة الخارجية الجزائرية فعوض أن يتكلم الدبلوماسيين الجزائريين باللغة الفرنسية وجب اتقان اللغة الرسمية للدولة لغة الدول المضيفة واستعمالها في ممارستهم لأداء مهامهم في الخارج وفي تعاملات مؤسسات الجهاز الدبلوماسي فيما بينها ومع الافراد للخروج من التبعية الثقافية التي لا تزال تداعيتها اليوم تؤثر على ثقافة وهوية الجزائريين في السياسة الخارجية الجزائرية.
- تعبئة وتوفير كل الامكانيات والوسائل التي تمكن من تفعيل المقاربة الثقافية الجزائرية في خيارات السياسة الخارجية الجزائرية بداية من الإعلام ووسائل التوصل والاتصال الاجتماعي، ناهيك عن توظيف المادة الخام للثقافة الجزائرية والتي تجدر الاشارة الى أن توظيفها يتماشى مع تقوية السياسة الداخلية وقوة النظام الاقتصادي والسياسي للدولة الجزائرية والتي تشير الدراسة الى ملامح المقاربة الثقافية وليس المقاربة في حد ذاتها لان الجزائر لا تمتلك نهج أو أدوات ثقافية ترتقي لمستوى المقاربة.
- ان توظيف هاته المقاربة تقتضي اعادة بلورة العديد من المفاهيم والقيم السائدة في الثقافة الجزائرية، خاصة وأنها ترتكز على الثقافة الجزائرية التي لم تكيف وفق المتغيرات الخارجية فمثلا نجد أن العديد من القرارات والمواقف الجزائرية في الخارج كانت بدون فوائد ولا حتى تصورات للمكاسب ازاء هاته السلوكيات والتي كانت سلبياتها وتداعياتها على الجزائر أكثر من فوائدها حيث اثر على علاقتها الحيوية بشكل كبير وعلى سبيل المثال نجد أن الجزائر تدعم قضية تيمور الشرقية التي لا تدخل ضمن مدركات مصالح الجزائر اي بدون فائدة حقيقية تذكر، وهناك مثال الصحراء الغربية التي كلف الجزائر أثمان مكلفة جدا بداية من خروج الاسباني الى يومنا هذا، فالجزائر تتحمل أعباء العديد من الدول التي تمتلك طموحات الاستقلال وما شابه ذلك.
- تعد المبادئ السياسة الخارجية الجزائرية أكبر عائق يواجه بلورة مفهوم المصلحة الوطنية بالتوجه النفعي ومن بينها المصالح الاقتصادية والثقافية والاستراتيجية التي تضمن موارد ومكاسب للدولة على اختلافها وبالتالي فان التوجه الثقافي قد يتوافق مع هاته المبادئ في حال تم تكييفها مع المصلحة الثقافية للدولة كمحاولة تطبيق هذا المنهج مع دول العالم الثالث في إطار مبدأ التعاون الدولي.
- حتمية التكيف مع البيئة الدولية الراهنة تفرض على الجزائر توظيف الادوات الثقافية لان غالبية النزاعات والصراعات القبلية اليوم تنطلق من مفاهيم هوياتية ثقافية كالعرق والاثنيات وغيرها وكل

يسعى لفرض وجوده ثقافيا في الساحة الدولية، ومن هنا يمكن تفسير الركود الذي تعيشه الجزائر منذ 20 سنة تقريبا بسبب عدم الانتباه للمغيرات في العلاقات الدولية والثبات على نفس المنهج والادوات ويقول الدبلوماسي البريطاني:" **ان استأنست بلغة أحد وأدبه، ان عرفته وأحببت بلاده، ومبدئها، نفوذها وشعبها، ستكون مستعدا بشكل لا شعوري لاقتناء ما تريده منه أكثر من مصلحة لا تعرف بدقة، ولدعمه حيث تعتبر أنه على صواب، ولتجنب معاقبته بقسوة ان أخطأ**"[1]، وبالتالي فان الصراعات والفوضى اليوم أصبحت حروب عقول وافكار وثقافات وهويات وأيديولوجيات وليس حروب ميدان واجتياح عسكري صلب ، إذن الجزائر اليوم الجزائر مطالبة بالارتقاء الى هذا المستوى في حال وجود ارادة للانتقال من التوجه التقليدي المغلق والمنعزل في السياسة الخارجية الى توجه أكثر انفتاح وحركية ونشاط.

[1] - نزار الفراوي، **الثقافة والقوة الناعمة**، حروب الافكار في السياسة الخارجية، مركز برق للأبحاث والدراسات، 2016، ص 03.

## المبحث الثالث: المحدد الاقتصادي في السياسة الخارجية:

ان نموذج الحرب الباردة غير مفهوم الاقتصاد داخل الدول وخارجها كونها انتهت لصالح الولايات المتحدة لأنها راهنت على المحددات الاقتصادية الدولة وخارجها ولهذا تعمل الدول اليوم في سياساتها الخارجية على محدد مركزي ومحوري الا وهو الاقتصاد وتحقيق الامن الاقتصادي خاصة مع تداخل السياسة مع الاقتصاد ولعل ابرز دليل أن مختلف النزاعات والحروب الراهنة يكون للمحدد الاقتصادي دور كبير الا لم يكن هو السبب الرئيسي لاندلاعها لان الامن الاقتصادي يعني تحقيق الاكتفاء والخروج من التبعية الاقتصادية والتحرر من الحاجة لان توفير الغذاء ومختلف احتياجات الافراد يضمن استمرارية المجتمعات الذي تفضي الى استمرارية التنظيم الوطني وهي الدولة واليوم الجزائر مطالبة بتفعيل سياسات خارجية تقوم على متغيرات اقتصادية انطلاقا مما هو كائن في السياسة الداخلية من مصادر وموارد اقتصادية تمكن من ترجمة هذا المحدد الى قوة معنوية وظيفية تتمثل في استراتيجيات اقتصادية مدروسة جيدا حيث يقول فولتير:" ان الحصان هو الاقتصاد الذي يجر عربة السياسة"، وفي تصادم المصالح الاقتصادية للقوى المتفوقة والمتوسطة تنشأ الحروب والازمات خاصة في المناطق والدول الحيوية اقتصاديا.

### المطلب الأول: مفهوم المحددات الاقتصادية:

تبلورت الاداة الاقتصادية في السياسة الخارجية ابان فترة ما بعد العربين العالميتين وذلك بسبب استقلال العديد من الدول وتنامي رغبتها في تحقيق التنمية الاقتصادية بالإضافة الى وجود قطبين متنافسين على جميع الاصعدة والدعم المالي والاقتصادي تنفيذا لاستراتيجيات سياسة ملئ الفراغ ومحاولة استقطاب أكثر عدد ممكن من الدول وربطها اقتصاديا وسياسيا والمتعارف استخدامها في السياسة الخارجية بأسلوبين هما أسلوب الجزرة واسلوب العصا فالأولى تشير الى استخدام الضغط الاقتصادي الخارجي لضمان مصالح أو التأثير لتغيير القرارات، أما الثانية فتشير الى توفير الاغراءات والامتيازات التي تكون حوافز لدى صناع القرارات لاتخاذ قرارات معينة[1] ويمكن القول أن الادوات تتمثل في جملة متغيرات التي تعبر أداء الدولة في جميع القطاعات الداخلية خاصة القطاعات الحيوية والتي تتجه للتوظيف في السياسة الخارجية خاصة في ظل تشابك العلاقات الاقتصادية الاقليمية والدولية اليوم، وتتكون من الموقع الجغرافي للدولة وما توفره الجغرافيا السياسية لصناع القرار لخلق

[1] - عامر عيد، **أدوات السياسة الخارجية: التفاعلات والتداخلات**، رسالة ماجيستير، مصر، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ديسمبر 2018، ص ص 6-7.

استراتيجيات تمكن من ضمان مصالح ومكاسب مختلفة، وتندرج ايضا هاته المحددات متغير الثروات الطبيعية والمقصود هنا ما تتوفر عليه الدولة من موارد طاقوية كالمعادن والمواد الغذائية الذي يفضي الى استقلالية الدولة وضمان أمنها الاقتصادي[1]، بالإضافة الى متغير رأسمال البشري في تحديد السياسة الخارجية خاصة اقتصاديا ليس بمفهوم أن العدد السكاني للدولة فهناك دول لها نسمات سكانية ضخمة الا أنها تعيش في وضع متخلف وهذا يعود الى عملية الاستثمار في هاته القوة وتوجيهها لتقديم الاضافة.

**المطلب الثاني: المحدد الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية:**

وتوظف هاته الاداة أو المحددات من قبل القوى العظمى التي يكون اقتصادها اقتصاد متفوق في السياسة الداخلية ليعكس على السياسة الخارجية الخاصة بها والتي تتميز بالنمو الاقتصادي السريع وحيوية الاستثمارات والاكتفاء الذاتي والتوجه نحو التصدير واقتحام الاسواق العالمية ويمكن القول أن الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة من أهم النماذج التي تهتم بتطوير الاقتصاد بالنسبة لبقية القطاعات الاخرى، أما من تعتمد على المقاربة الاقتصادية في السياسة الخارجية فهي جمهورية الصين الشعبية حيث تستخدم محدداتها الداخلية خاصة الموقع الجغرافي والمحدد البشري للدولة في مقاربتها الاقتصادية في الخارج، فقد عرفت الصين نموا هائلا بعد الاصلاحات السياسية الكبرى التي شهدتها*، والتي جاءت بعد تاريخ حافل بالصراعات والانقسامات لهذا البلد القارة وتوالي الانظمة والقادة على حكم هاته المنطقة، أما اليوم فهي تعد القوة الاقتصادية رقم واحد في العالم واثبتت حتى تفوقها على الاقتصاد الامريكي في الالفية الجديدة، فقد وصل الناتج المحلي الصيني سنة 2000، عند حساب سعر صرف العملات الاجنبية للدولار الواحد 8.30 يوانات، ولدى ضم هونج كونج لهذا الحساب تكون الصين محليا اجماليا قدره 1.24 تريليون دولار وفي هذا الوقت كانت الصين توازي قوتها قوة الدول المتوسطة ومن ثمة تطورت بشكل ملحوظ الى يومنا هذا، فقد أصبحت مصنع العالم للعديد من المنتجات كالفحم والحبوب والفولاذ والسلع الالكترونية والاسمدة وغيرها[2]، وقد تجاوز هذا النسق التصاعدي المجالات

[1] - اسلام أحمد سليم العياصرة، **محددات السياسة الخارجية**، رسالة ماجستير، المجلة العربية للنشر العلمي، ع 09، 2019/07/02، ص 08.

* وهي أولى المراحل في تقديرنا لإعادة بعث السياسة الخارجية الجزائرية ونشاطها في الخارج والهدف يبدأ بالانطلاق من إصلاحات سياسية كبرى داخل الجزائر وتقوية القطاعات الرئيسية مما ينعكس على النظام السياسي الجزائري وتماشيا مع العلاقة الوطيدة بين السياسة الخارجية والداخلية وهما وجهان لعملة واحدة، تنعكس تلك الاصلاحات على السياسة الخارجية الجزائرية بصورة وظيفية والية والتي تنطلق من المفهوم الضيق الى المفهوم أكثر فاعلية وحيوية والذي يتجاوب مع متغيرات العالم الخارجي.

[2] - كونراد زايتس، "**الصين عودة قوة عالمية**"، الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003، ص 543.

الصينية المتخصصة الى بقية المجالات الاخرى وبهذا تكون حققت الاكتفاء الذاتي وهي مجرد نظرة عامة من مقدرات الصين الداخلية التي عملت على انعكاسها على الخارج.

وتتكون المقاربة الاقتصادية الصينية في السياسة الخارجية من عدة استراتيجيات اقتصادية متعددة أبرزها تحقيق التنمية الاقتصادية والتطور والازدهار الاقتصادي من خلال تدعيم علاقاتها مع الخارجية مع جيرانها أولا- في حين تقع الجزائر ضمن مخططات القوى النافذة في شمال افريقيا وتقوم بقطع علاقاتها- ، والعمل على تخفيف حدة التوترات الاقليمية لدعم إصلاحاتها الاقتصادية واستمرارية تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة من خلال نسج علاقات خارجية متينة مع العالم الخارجي انطلاقا من بلورة مفهوم المصلحة وجعلها الركيزة الاولى في السياسة الخارجية، والاعتماد على الدبلوماسية الاقتصادية لتقوية موقعها في اسواق العالمية وتقوية علاقاتها مع الدول الغربية خاصة فيما المجالات التجارية والاقتصادية، مما ادى الى ظهور مفهوم الدبلوماسية التجارية[1]، ثم انتقل استخدام القوة الناعمة بالنسبة للصين الى جميع المجالات تقريبا، وبهذا لتتشكل منظومة متكاملة في السياسة الخارجية الصينية ويمكن القول أن السياسة الخارجية الصينية سياسة سلمية مستقلة وتتخذ من مصالح الشعب الصيني ومصالح شعوب العالم المنطلق الاول والاخير في دبلوماسيتها الصينية، وانطلاقا من الادوار الكبرى التي تلعبها الصين اقليميا ودوليا تحرص على تطوير علاقات الصداقات والتعاون مع دول العالم كافة على اساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، كما تدعو سياستها الخارجية الى بناء نظام اقتصادي سياسي دولي جديد على نحو منصف ومنطقي ويمكن تلخيصها أهم ركائز السياسة الخارجية الصينية في[2]:

**اولا: سياسيا**: تدعو الصين الى الاحترام المتبادل والتشاور الجماعي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمساواة بين الدول كافة سواء كانت كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة، ويحق لأية

[1] - **الدبلوماسية التجارية:** مفهوم معاصر يعنى بأنه دبلوماسية تتمحور حول تبادل السلع والخدمات عبر الاسواق، وهي جزء لا يتجزأ من الدبلوماسية الاقتصادية والسياسة الدولية والتي تساهم في الاستمرار بتطوير التجارة الدولية والاستثمار الاجنبي المباشر وتروج للصادرات وجلب وتشجيع الاستثمارات الخارجية الاجنبية، ورأس المال وتحسين المناخ الاستثمار، وتوطيد العلاقات السياسية عن طريق البعثات التجارية الخارجية من أجل دعم قدرتها التنافسية لمواجهة الشركات الاجنبية، انظر: أمينة عمر، **الدبلوماسية الاقتصادية Economic Diplomacy**، الموسوعة السياسية، 2022، (2022/06/01) :

https://political-encylopedia.org/dictionary.

[2] - همام غصيب واخرون،" **العرب والصين افاق جديدة في الاقتصاد والسياسة**"، الاردن، دار جرير للنشر والتوزيع، 2007، ص ص 32.

دولة أن تشارك في الشؤون الدولية، ويجب توطيد الديمقراطية والشرعية الدولية في العلاقات الدولية، واحترام دور الامم المتحدة وتعزيزه.

**ثانيا: اقتصاديا:** وهي النقطة المهمة بالنسبة الى موضوعنا حيث تدعو الصين الى تعزيز التعاون والتكامل بما يساهم في التنمية والازدهار المشتركين، ويجب على كل دولة احترام مصالح الدول الاخرى في عملية تحقيق المصالح الاقتصادية الذاتية، وهنالك التزامات ومسؤوليات على عاتق الدول المتطورة في مساعدة الدول النامية عامة والاقل نموا، خاصة في تحقيق التنمية بما يساهم في تحقيق التنمية بما يساهم في تضييق الفجوة بيم الجنوب والشمال.

**ثالثا: ثقافيا:** تدعو الصين الى تبادل الاحترام والمنافع بين الثقافات المختلفة بما يحقق ازدهارها المشترك، ففي تصور السياسة الخارجية الصينية أن أية حضارة هي ابداع لشعبها وكنز من الكنوز الحضارية في العالم، وإنه من الخطأ والمضر فرض تمييز على مختلف الثقافات، أو نفخ البوق في النزاع الحضاري، أو تعظيم الثقافة الذاتية مع تقزيم ثقافات الاخرين أو تضييق مجال وجودها.

**رابعا: أمنيا:** تؤكد الصين الثقة المتبادلة بين دول العالم والعمل المشترك لتثبيت مفهوم جديد للأمن يقوم على الثقة المتبادلة والمنافع المشتركة والمساواة والتعاون، وضرورة حل النزاعات عبر الحوار والتعاون، بدلا من اللجوء الى القوة أو التهديد بها، إن المفهوم الجديد للأمن يدعو في جوهره الى تجاوز مفهوم الامن لجانب واحد، وبناء أمن مشترك على أساس المصالح المشتركة من خلال تعاون المنافع المتبادلة[1].

والملاحظ أن مبادئ السياسة الخارجية الصينية تتشابه الى حد كبير مع المقاربة المعيارية للسياسة الخارجية الجزائرية الى أن الصين تولي اهتماما كبيرا للاقتصاد كونه عماد الدول والورقة الرباحة بالنسبة للقوى العظمى بالإضافة الى الثقافة والقوة الناعمة، أما بالنسبة للجزائر فهي ركزت ولا زالت تركز على المتغير الامني الامر الذي قلل من الاهتمام على تفعيل المحددات الاقتصادية والثقافية والتي تعد اليوم الادوات الرئيسية للصراعات في العلاقات الدولية التي تعتمدها الوحدات الدولية لتحقيق مصالحها وبالتالي فان الجزائر اليوم تفعيل المحددات الاقتصادية في السياسة الخارجية والدبلوماسية الجزائرية، لس بالمفهوم الصيني طبعا لأن الإمكانيات والقدرات مختلفة الى حد فجوة كبيرة الا أن تفعيل نزعة براغماتية في خيارات الجزائر الاقتصادية في البيئة الدولة بعيدا عن الالتزام بالمقاربة المعيارية والنظرة

[1] - همام غصيب واخرون، المرجع نفسه، ص 33.

التقليدية للاقتصاد العالمي وبالتالي محاولة تفعيل المحددات الاقتصادية الممكنة بما يتماشى مع القدرات والامكانيات الاقتصادية الداخلية.

**المطلب الثالث: تفعيل المقاربة الاقتصادية الجزائرية في السياسة الخارجية:**

ان تفعيل البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية يجب الانطلاق من ثلاث عناصر اساسية وهي[1]:

* استخدام النفوذ السياسي والعلاقات لتعزيز أو للتأثير في التجارة الدولية والاستثمار ولتحسين اداء الاسواق وتقليل تكاليف ومخاطر الصفقات عبر الحدود.
* استخدام الاصول والعلاقات الاقتصادية لزيادة وتعزيز المنافع المتبادلة للتعاون والعلاقات المستقرة سياسيا وزيادة الامن الاقتصادي بالتركيز على سياسات هيكلية واتفاقات التجارة والاستثمار الثنائية.
* تعزيز المناخ السياسي السليم لتسهيل وتحقيق الاهداف من خلال المفاوضات المتعددة الاطراف، وهي مجال المنظمات فوق الوطنية مثل منظمة التجارة العالمية وغيرها.

وكغيرها من المقاربات التي يراد تطبيقها في السياسة الخارجية يجب بناء قاعدة اقتصادية في السياسة الداخلية كما فعلت الصين عند بناء اقتصاد وطني قوي وعند وصول لحالة الاكتفاء الذاتي في العديد من المجالات الاقتصادية، وفي ظل احتياجات اقتصادها الضخم لمختلف الموارد انتقلت الى تنفيذ سياسة خارجية اقتصادية لتحصيل مكاسب ومصالح اقتصادية على شكل استثمارات ومشاريع كبرى مع مختلف الوحدات الدولية، فالجزائر مطالبة اليوم ببناء قاعدة اقتصادية يمكن بناء تصورات للمصلحة الاقتصادية الجزائر في الخارج والمقصود هنا الخروج من الاعتماد الكلي على المحروقات والنفط واتخاذ التنويع كخيار استراتيجي اقتصادي سواءا داخليا أم خارجيا ويمكن القول أنه لتفعيل هذا المحدد يجب:

- تحسين مناخ الاستثمار الجزائري لجذب الاستثمارات الاجنبية خاصة وأن تدفقات الاستثمار الاجنبي يقلل من حدوث الازمات المالية والعجز عن تسديد الديون، وكما يصاحب الاستثمار الاجنبي المباشر الادارة والتكنولوجيا والخبرات والكفاءات الاجنبية كفوائد اضافية للدولة المضيفة،

[1] - فيروز مزيان، **الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمي والدولية"**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م 08، ع 15، جويلية 2019، ص 197.

بالإضافة الى دخول العملة الصعبة، بالإضافة الى القضاء على البطالة وتشغيل الكفاءات الوطنية، وهو يقع ضمن استراتيجية التنويع الاقتصادي خارج المحروقات والعمل على دراسة القيود التي تعرقل عملية جذب الاستمارات الاجنبية ومحاولة صياغتها بشكل يضمن جذب الاستمارات دون الحاق الضرر بالمصالح الاقتصادية في الجزائر وفتح المنافسة في جميع المجالات لقضاء على اشكالية الاحتكار خاصة فيما يتعلق الغذاء الذي أنتج عملية علاء الاسعار وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين.

- العمل على البنى التحتية الاقتصادية داخل الجزائر وتطوير القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة لأنه اولا واخيرا فان تفعيل المحدد الاقتصادي في السياسة الخارجية الجزائرية يقتضي قوة السياسة الداخلية الاقتصادية.
- الانفتاح على جميع وحدات النظام الدولي اقتصاديا خاصة مع افريقيا كرواندا ونيجيريا وغيرها التي قطعت أشواطا كبرى في مسار التنمية الاقتصادية، ومع الدول الاسيوية وجنوب شرق اسيا بالإضافة الى الدول الأمريكيتين قدر المستطاع لتكوين شبكة علاقات اقتصادية كبرى لفتح المجال أمام الاقتصاد الجزائري لدخول العديد من الاسواق الجديدة.
- فتح المجال لرؤوس الاموال الداخلية للاستثمار في الخارج بهدف الانفتاح على البلدان الاخرى، وتماشيا مع المقاربة الثقافية.
- تجاوز الخلافات السياسية وغض النظر عنها لتحقيق أهداف اقتصادية.
- اعادة النظر في الاستراتيجيات الاقتصادية فيما يخص قطاع المحروقات وتحديثها باستمرار في ظل التغيرات الطارئة على الاسواق العالمية النفطية خاصة بعد الحرب الروسية الاوكرانية والتي ترتب عنها ارتفاع في اسعار النفط بشكل مباشر وفي هذه الفترة بالتحديد يجب على الجزائر ايجاد اسواق نفطية جديدة لتحقيق سيادة الذهب الأسود وبالنسبة للغاز الطبيعي والصخري الذي اكتشفت مؤخرا حقول غازية كبرى خاصة في منطقة شرق المتوسط، وهو الامر الذي يهدد الامن الطاقوي الجزائري.
- تمتلك الجزائر عديد من الثروات الثقافية التي يمكن أن توظف اقتصاديا في اطار ربط المقاربة الاقتصادية بالثقافية والتي من الممكن ان تحقق أرباحا معتبرة خاصة فيما يخص الصناعات التقليدية وغيرها.

ان توظيف العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية الجزائرية كمحددات يتطلب مجهودات كبرى في سبيل القيام بإصلاحات شاملة كبرى على القطاعات الاقتصادية الاساسية بهدف بناء قاعدة اقتصادية قوية من شأنها دفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو وضعية أحسن، خاصة وان الاقتصاد الجزائر يمر بفترة صعبة منذ سنة 2016، فبعد تهاوي اسعار البترول بسبب كثرة العرض وقلة الطلب انخفضت اسعار البترول بشكل كبير مما اثر على الاقتصاد الوطني وأدى الى تبني سياسة التقشف، بالإضافة الى ازمة الفساد ونهب الاموال كبيرة جدا خاصة بعد الحراك 22 فيفري وصولا الى تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي عامة وعلى الاقتصاد الجزائري.

## المبحث الثالث: المحدد الاستراتيجي في السياسة الخارجية:

ان محددات وطرق تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية بشكل روتيني ازاء جميع القضايا خاصة الاقليمية جعل اوراقها مكشوفة في اللعب السياسية خاصة اذا تعلق الامر بمواقفها والتي يعلم بها العام والخاص (المقاربة المعيارية) وعن العقيدة الامنية التي فرضها التهديديات الامنية الجديدة في المنطقة، وهو عائق حقيقي تستخدمه الدول المنافسة جيدا خاصة في الاقليم المغاربي وهي القدرة على التنبؤ واكتشاف مواقف وتحركات الجزائر خارجيا بسبب الثبات على منهج واحد وعدم التنويع في الاساليب والخطط الاستراتيجية، وفي الحقيقة تعود هاته الظاهرة الى عياب فكر استراتيجي أو انعدامه أصلا والتصرف حسب مقتضيات الحاجة أو اللحظة والخروج بقرارات دون الدراسة، خاصة وأن أدبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية تفرض على صناع القرار اتخاذ مناهج واستراتيجيات تمكن من ضمان الاهداف بأقل قدر ممكن من المجهودات والخسائر وبالتالي فان صناع القرار اليوم مطالبون بإعادة النظر لإعادة رسكلة السياسة الخارجية الجزائرية في حال وجود ارادة حقيقية للنهوض بقوة اقليمية لها وزن سياسي واقتصادي وثقافي.

### المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية في السياسة الخارجية:

يختلف مفهوم الاستراتيجية حسب المجال أو السياق الذي تستخدم فيه ويمكن القول أن مفهوم الاستراتيجية بشكل عام على أنها فن وعلم في نفس الوقت توظيف الفكر وتطابقه مع القدرات والامكانيات المتاحة في الوقت والمكان المناسبين، أما في السياسة الخارجية يمكن القول أن الاستراتيجية في فن وعلم ادارة وتوظيف ودراسة جملة الخيارات المطروحة أمام الدولة في قضية أو مواقف معينة خارجيا، وكيفية استخدام الموارد والامكانيات المتاحة لتحقيق الاهداف المسطرة من قبل العلب السوداء للسياسة الخارجية لأية دولة[1]، وتختلف الاستراتيجيات في السياسة الخارجية حسب المجال الذي توظف فيه فهناك الاستراتيجيات العسكرية والاقتصادية والامنية والثقافية والتكنولوجية والبيئية وعيرها من التفرعات الاخرى لمواضيع العلاقات الدولية، كما تندرج ضمنها عدة مستويات قبل الوصول الى الفكر الاستراتيجي فمنها -مستوى تكتيكي والعملي-[2] التي يتكون كعقيدة نتيجة لعدة تجارب في السياسة الخارجية للدولة وبالتالي يتكون رصيد معرفي في هذا المجال ليوظف لتطوير وخدمة

[1] - Charles-Philippe David, **Introduction La crise des études stratégiques**, Études internationales, V 20, N3, 1989, P.P 506-508.

[2] - صباح بالة، **الاستراتيجية الدولية- International strategy**، الموسوعة الدولية، 2022، (2022/06/03):
https://political-encylopedia.org/dictionary

الاهداف الرئيسية والامة للدولة، كما يمكن القول –على حد تعبيرنا- أن الاستراتيجية في السياسة الخارجية عبارة عن تحديد المصالح والاهداف والاولويات( طبيعة ونوع المصلحة؟ من يأتي اولا؟ مع من نتحالف؟ كيف نضمن مصالحنا؟ ماهي مناطق النفوذ والنشاط؟ ماهي مختلف القيم والافكار التي يمكن الاعتماد عليها؟ ماهي الوسائل والامكانيات التي يمكن توظيفها تطابقا مع الهدف وطبيعته ونوعه؟..)، كل هذا يتحدد لتصبح قيما ثابتة في السياسة الخارجية ليتكون منهاج أو مسار متواصل يأخذ صفة الصيرورة فيما بعد، ويتحدد الفكر الاستراتيجي عند ريمون ارون بالمشكلات السياسية والاستراتيجية تهتم بالوسائل وليس الاهداف، لأن تحديد الاهداف هي وظيفة السياسي وصناع القرار بالتالي فان الاستراتيجية اداة من ادوات تنفيذ السياسة الخارجية للوصول للأهداف، أما بالنسبة للاستراتيجي تحدد مسؤوليته في تحريك وتعبئة الموارد المختلفة والمتاحة لتحقيق الاهداف دون الذهاب الى تحديد ماهية المصلحة القومية في موقف أو قضية ما وهكذا يمكن القول أن خضوع الاستراتيجية والاستراتيجي للسياسة والسياسي هو أحد أهم المسلمات الاساسية في الفكر الاستراتيجي[1].

**المطلب الثاني: الاستراتيجية في السياسة الخارجية التركية:**

لعل اقرب الدول نموذجا لتفعيل استراتيجية تلعب دورا هاما في السياسة الخارجية الخاصة بها هي تركيا، وهي دولة أوربية تقع في جنوب منطقة أوراسيا وتتوسط قارتي اوروبا واسيا، انبثق وجودها عن انهيار الحضارة العثمانية بعد أفولها فظهرت تركيا كوريثة رسمية للإرث العثماني كما هو الحال مع روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي، وتلعب اليوم تركيا أدوارا جد هامة في المنطقة بفضل الاستراتيجية التي تتبناها في السياسة الخارجية المتكونة من عديد ... وقد كانت تركيا تعيش في أزمة داخلية قبل سنة 2000 من تضخم وآفات اجتماعية والارهاب وانتشار المافيا نتيجة للتمزق الهوياتي والثقافي بين وجود عاملين الاسلام والعلمانية التي تم اقرارها بعد سقوط الدولة العثمانية وبالتالي فإنها كانت تعيش حالة تخبط نتيجة لتضارب الهويات والأيدولوجيات[2]، لكنها سنة 1999 تم تحديد مجموعة الاهداف كمشروع في مبادرة تعيير واصلاحات شاملة ومن أهمها أن تركيا ستصبح ثالث أو رابع قوة اقتصادية في العالم بحلول2025، وفي ظل وجود الارادة الحقيقية السياسة والاقتصادية والمجتمعية والقابلية نجح مشروع الاصلاحات بشكل غير متوقع الى حد انعكاس ذلك التطور في السياسة الداخلية على السياسة الخارجية

[1] - فضيل دليو، عاطف كلاع، **الاستراتيجية الامنية، أنواعها، تقنياتها ومتطلباتها**، مجلة الباحث الاجتماعي، ع 13، 2017، ص ص 56-57.

[2] - Ahmet Ertuğrul and Faruk Selçuk, **A Brief Account of the Turkish Economy**, 1980-2000, Taylor & Francis Group, 11-07-2018, p p. 8-12.

خاصة بعد الاتفاقية في سايكس بيكو[1] بين الدول الحلفاء والتي قيدت تركيا بقيود عدم التوسع وتقليص مجالاتها البرية والمائية والجوية، وقسمت مناطق نفوذ الامبراطورية العثمانية، وقد كانت مدتها قرن كامل، ومع اصلاحات الداخلية السابقة بدأت تركيا تتحرك خارجيا مع صعود حزب العدالة والتنمية الى السلطة بقيادة الرئيس الطيب رجب اردوغان قام بتبني فكر استراتيجي في السياسة الخارجية على عدة أهداف ومبادئ تنقسم الى ما هو اقتصادي وهوياتي وثقافي ويمكن الاشارة اليها في كتاب رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلوا العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية وهو عبارة عن اكاديمي يطرح فيه امكانيات الدولية التركية كالمحدد الجغرافي وكيفيات تفعيل لضمان مصالح تركيا إقليميا ودوليا.

يمكن تلخيص أهم النقاط الاستراتيجية التي ساهمت في بلورة نشاط السياسة الخارجية التركية مؤخرا جعلها تصعد الفي سلم قوى الى مصف القوى الاقليمية وتجاوزها للعديد من القوى في المنطقة وهو الامر الذي يجب على صناع القرار في الجزائر تبنيه خاصة وان هناك تقارب كبير تركي جزائري بالإضافة الى تشابه اشكاليات المجتمع التركي(قبل 2000) والجزائري خاصة داخليا: بعد تجاوز الصراعات الداخلية الايدلوجية ( الاسلام- العلمانية) واشكالية الاكراد وغيرها داخليا وتحليل التاريخ التركي والتعلم من التجارب التي خاضتها تركيا سابقا، قام الاتراك بتعريف المصلحة التركية الى جانب تحديد مفهوم القوة ومقاييسها وبعد التركيز على معطيات العامل الخارجي والمقصود هنا تحليل البيئة الدولية ثقافيا وبنيويا واقتصاديا وسياسيا[2] انتقلوا الى مرحلة دراسة عناصر القوة في السياسة الداخلية وترجمتها الى محددات من شأنها أن توظف في السياسة الخارجية وهي كما يلي[3]:

- تقديم معطيات الثابتة كمحددات وترجمتها الى قوة في السياسة الخارجية التركية وهي الجغرافيا والتاريخ وعدد السكان بالإضافة الى الثقافة التركية أما بالنسبة للمعطيات الغير الثابتة والتي وظفت

[1] - **اتفاقية سايكس بيكو:** هي عبارة عن تفاهم سري بين فرنسا والمملكة المتحدة بمصادقة من روسيا القيصرية، على اقتسام مناطق الهلال الخصيب سنة 1916 وسميت بهذا الاسم للمثل عن كل دولة فبريطانيا مثلها مارك سايكس وفرنسا مقلها جورج بيكو أما روسيا القيصرية فقد مثلها سازانوف.، انظر الغالي العربي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 196.

[2]- محمد عارف الكفارنة، "**الخيارات الاستراتيجية لتركيا اقليميا ودوليا**"، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، م 45، ع 4، 2018، ص 230.

[3] - أحمد داود أوغلو، "**العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**"، الدار العربية للعلوم الناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص ص 35- 167.

جيدا والدليل ما تحرزه السياسة الخارجية التركية سواءا في الشرق الاوسط او في شمال افريقيا وحتى في تعاملاتها مع القوى العظمى.

- كما ارتبط التخطيط الاستراتيجي التركي بذهنيات صناع القرار والارادة السياسية النابعة عنهم.
- التركيز على المورد البشري والاستثمار فيه بهدف استغلاله في صياغة الفكر الاستراتيجي للدولة التركية.
- تحديد المناطق الجيواستراتيجية ومناطق النفوذ بالنسبة لمدركات الفكر الاستراتيجي التركي بهدف تصنيف الاولويات بالاعتماد على الجيوبوليتيك أي ما توفره الجغرافيا السياسية لتركيا للمضي قدما في تحقيق أهدافها فبالنسبة للمناطق البرية تهتم تركيا بمنطقة البلقان والقوقاز والشرق الاوسط بحكم أنها تعد مناطق مجال حيوي لتركيا ولها علاقات تاريخية بين هاته المناطق اما بالنسبة للأحواض فتهتم السياسة الخارجية التركية بالبحر الاسود وشرق المتوسط(خاصة مؤخرا)، الخليج وبحر قزوين لأهميتها الحيوية سواءا في الموارد الطبيعية (شرق المتوسط) أو كونها طرق تجارية جد نشطة بالنسبة للتجارة العالمية، بالإضافة الى المضائق البحرية كالدردنيل الرابط بين بحر ايجه ومرمره، والبوسفور الرابط المائي الوحيد بين بح مرمره والبحر الاسود وهو ما جعلها تلعب أدوارا مكثفة في المنطقة بسبب توظيف صانع القرار التركي للمحدد الجغرافي بشكل يتوافق مع خططه واهدافه.
- الانفتاح واقامة علاقات واسعة مع الجميع مع التركيز على القارات الاربع القريبة: أوربا، شمال افريقيا، جنوب اسيا، وجنوب شرق اسيا، بالإضافة الى تكوين استراتيجيات أمنية واقتصادية مع مختلف المنظمات[1] التي تعبر عن مختلف الأيديولوجيات والثقافات في النظام الدولي فتركيا دولة عضوة في حلف شمال الاطلسي ومنظمة الامن والتعاون الاوروبي، بالإضافة الى لعب ادوار على مستوى العالم الاسلامي مع عضويتها في منظمة المؤتمر الاسلامي خاصة مؤخرا عند اعادة مسجد آيا صوفيا بعد أن متحف وكنيسة وهو الامر الذي حرك عواطف جياشة لدى المسلمين وهي عبارة عن فكر استراتيجي جد هام، والانضمام للمنظمات الاقليمية كالتعاون الاقتصادي والعمق الاسيوي، والتعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الاسود.
- بعد تحديد الدوائر الجيوسياسية المباشرة وغير المباشرة بالنسبة عمد صناع القرار الى دراسة تلك المناطق وتحليلها على جميع المستويات مع الاخذ بعين الاعتبار متغير توازن القوى في تلك المناطق

[1] - Kemal Kirişci , **The transformation of Turkish foreign policy: The rise of the trading state**, ResearchGate, march 2009, p.p 34-38.

للتحضير الى عمليات التدخل ان تطلب الامر مثل الشرق الاوسط وشمال افريقيا خاصة بعد نجاح تدخلها الاخير في ليبيا للقطع الطريق أمام القوى الاخرى.

- تتعامل تركيا على أنها صديقة للجميع[1] فهي من جهة تتعامل مع الكيان الصهيوني ومن جهة أخرى تعيش على أنقاض ريادة العالم الاسلامي على خطى الدولة العثمانية، وتتعامل وتطور علاقاتها مع روسيا الى حد بعيد الا أنها تحافظ على مكانتها في حلف الشمال الاطلسي وفي المعسكر الغربي، وبالتالي فإن تركيا تستخدم استراتيجية جد مرنة مع جميع الوحدات الدولية وهو الامر الذي يعبر عن الادارة الجيدة للعلاقات الدبلوماسية والقراءة الصحيحة لمجريات الساحة الدولية والذي ينعكس على تحركاتها المحسوبة جيدا.

## المطلب الثالث: ملامح المقاربة الاستراتيجية في السياسة الخارجية الجزائرية:

إن التحرك في السياسة الخارجية بدون فكر أو خلفية استراتيجية تضبط السلوك الخارجي للدول هو اهدار فقط لقدراتها وامكانياتها، فهي في حاجة ماسة الى مرجعية تتكون من عدة عناصر مهمة تعطي هوية أو تصور للسياسة الخارجية لتبني عليه سلوكياتها وتحدد مصالحها وأجنداتها التي العمل عليها لتحقيقها والحفاظ عليها، وهو الامر الذي ينطبق على الجزائر التي تعتمد في سياستها الخارجية على محددين فقط هما المحدد الامني( العقيدة الامنية المتوارثة بمفهوم الامن الصلب)، والمحدد المعياري( مبادئ السياسية الخارجية الجزائرية)، الامر الذي لم يعد كافيا للممارسة سياسة خارجية ناجعة تمكن على الاقل من ضمان المصالح المكتسبة حاليا، والارجح بناء فكر استراتيجي يقوم على خصوصيات المجتمع والدولة الجزائرية طبقا للموارد الممكنة في الوقت الراهن[2]، كما تجدر الاشارة أن بناء هكذا نماذج يحتاج تقوية السياسة الداخلية للجزائر عبر اصلاحات ومشاريع داخلية تكون شاملة ولكن تدريجية ومع مرور الوقت تترسخ لتنعكس على أداء السياسة الخارجية للانطلاق من الحالة التأثر والعزلة الى حالة التأثير والدخول الى المعترك الدولي وفي هذا المحور سنشير الى ملامح الفكر الاستراتيجي أو المقاربة الاستراتيجية التي يمكن العمل عليها لبناء وتنفيذ قرارات خارجية ممنهجة وناجعة خدمة للمصلحة الوطنية:

[1] - Nicolas Eber, **THÉORIE DES JEUX**, Dunod, Paris, 3e édition, 2013, p.p 10-14.

[2] - سعيد صديقي، هل **ستتغير السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي خلال العقد القادم**، المعهد المغربي للسياسي، مارس 2020، ص ص 09.

**الشكل(08):** يوضح ملامح الفكر الاستراتيجي للسياسة الخارجية الجزائرية[1].

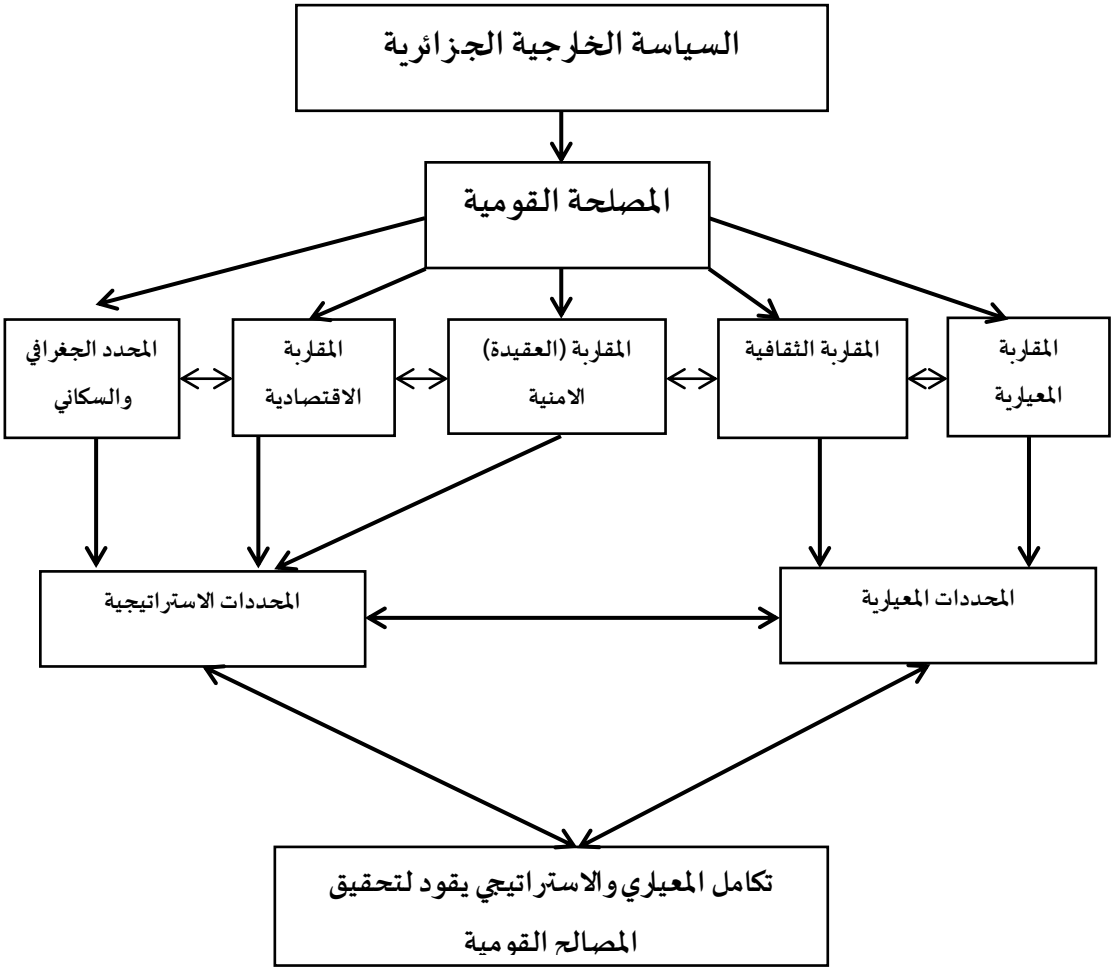


**المصدر**: من إعداد الباحث، باعتماد على ما سبق.

**اولا:** اعادة تعريف مفهوم المصلحة والقوة لدى صانع القرار الجزائري: ان بناء اي مقاربة استراتيجية في السياسة الخارجية يشمل تحديد الاهداف وضبط المصالح بالنسبة للدولة، فالجزائر تفرق بين مصلحتين فقط: مصلحة أمنية وتقتضي حماية وتأمين حدود الدولة والسيادة الوطنية للجزائر ومصلحة معيارية تتمثل في السمعة الدولية وتحقيق الامن والسلم في اطار القانون الدولي وهذا أصبح يدفع بالجزائر الى دفع اثمان باهضة في السلوك الخارجي اتجاه كل المواقف والقضايا الدولية بدون مصالح ملموسة تذكر الامر الذي يفرض ويستدعي اعادة النظر في مفهوم المصلحة القومية لدى صناع القرار الخارجي في السياسة الخارجية الجزائرية وقد أشار الدكتور عبدالله جمعه الحاج أن مفهوم المصلحة الوطنية هي احد الركائز الاساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية، وعمليات إدارة وتوجيه السياسة الخارجية عادة ما يتم تبريرها في صيغ من تحقيق أو المحافظة على الوطنية للقطر المعني وهي

تعتبر الحاصل النهائي للعديد من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والجغرافية والعسكرية والايديولوجية والثقافية، الاعتبارات السياسية تغطي المحاولات التي يقوم بها قطر ما لتحسين قوته أو نفوذه في الخارج ويكسب أصدقاء والحلفاء والشركاء عن طريق التحالف معهم، وتتداخل المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية حسب دونالد دي نيذرلين أن رجال الدولة والمثقفين استخدموا المصلحة الوطنية منذ تأسيس الدول القومية لوصف طموحات وأهداف الكيانات ذات السيادة في الميدان، بحيث يناقش وزراء الخارجية والاستراتيجيون العسكريون والاكاديميون المصالح الحيوية لبلدانهم بطرق توحي بأن كل شخص يفهم ما يقصدون بدقة[1]، وبالتالي فان المصلحة الوطنية الجزائرية يجب أن تتجاوز المفهوم التقليدي لدى مدركات صناع القرار فبالإضافة الى وحدة وسلامة الاراضي الدولة الجزائرية والحفاظ على [2]وجود الذات اي بقاء الشعب وكيان الدولة والاستقلال يجب أن تشمل على تحقيق القوة وتحصيلها للقدرة على الدفاع عن الوطن، والعمل على تطوير الاقتصاد وبناء قوة اقتصادية من شأنها تحقيق الرخاء الاقتصادية والنمو الاقتصادي، الى جانب الحفاظ على ثقافة وهوية الامة الجزائرية المتمثلة في الاسلام والعروبة والامازيغية وغيرها من المصالح التي يمكن أن تشغل جميع المجالات الممكنة في السياسة الخارجية الجزائرية شريطة توفر الامكانيات والقدرات لإعادة بلورة مفهوم المصلحة القومية الجزائرية.

كما يطرح **أيضا:** اعادة بلورة مفهوم المصلحة في مدركات صناع القرار وفق مجريات العامل الخارجي اعادة النظر في مفهوم القوة السائد في السياسة الخارجية الجزائرية والذي يتماشى في حاليا مع مفهوم القوة الصلبة فقط(انظر الهامش صفحة 78)، في حين أن مفهوم القوة تجاوز الطرح العسكري التقليدي والذي كان يعتمد على عدد الجيوش الضخمة الى مجالات جديدة تمكن من تحقيق المصالح وبالتالي فان تطور فمفهوم المصلحة انعكس بالضرورة على الأدوات والوسائل وأساليب القوة التي تفضي الى تحقيقها، ومن بينها القوة السياسية والتي تعبر عن انسجام مؤسسات النظام السياسي داخل المجتمع الواحد فكلما كانت الوظائف واضحة في النظم الديمقراطية كلما كانت سياساتها الخارجية جد ناجعة أما في الدول الهجينة من ناحية ممارسات نظامها السياسية كالجزائر مثلا نجد أن نشاط السياسة الخارجية متذبذب، كما توجد القوة الاقتصادية وهي أساس النظم السياسية وقوتها حيث عملت على العديد من الدول على تقليص اهتماماتها بالقوة العسكرية وتوجهت نحو بناء الاقتصاد

[1] - معتصم محمد مفلح زيد، **مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية وتأثيره على الوحدة الوطنية الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو 1993**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2015، ص ص 42-45.

[2] - Johan Heilbron, **Interest : history of the concept** , ResearchGate, march 2015, P.P 5-11.

خاصة بعد الحربين العالميتين والحرب الباردة، والفكرة تكمن أن دولة اقتصادها قوي فبالضرورة أنها تمتلك قوة أمنية وعسكرية وسياسية في نفس الوقت[1]، بالإضافة الى القوة الثقافي والتكنولوجية والعلمية والتي تعد هاته الاخيرة غير ممكن نظرا لوضعية البحث العلمي والتكنولوجي المتدهورة في الجزائر، وبالتالي فان الجزائر مطالبة بتحديث رؤيتها ليس فقط لمقاربتها وانما حتى لمفهوم المصلحة والقوة اللازمة لتحقيق هاته الاهداف.

**ثانيا:** تحديد الاهداف الاستراتيجية العليا الشاملة والمتوسطة الفرعية: لا يمكن بناء اية تصور في السياسة الخارجية بدون تحديد الاهداف المهمة للدولة والاهداف الفرعية وهو الطرح الذي قدمناه بخصوص اعادة ضبط مفهوم المصلحة والاليات والوسائل التي تؤدي، فتركيا مثلا تضع أهداف استراتيجية عليا أبرزها استعادة الارث العثماني والوطن الازرق والمقصود استعادة النفوذ العثماني، كما هو الحال أيضا مع الكيان الصهيوني الذي يعتمد على أهداف استراتيجية كبرى مثل اقامة دول اسرائيل المزعومة الكبرى وهي مشروع ديني تاريخي يقوم على التوسع من الخليج العربي الى المحيط الاطلسي.

**ثالثا:** اعادة تعريف الدوائر الجيوسياسية للسياسة الخارجية الجزائرية طبقا لمنظور المصلحة الوطنية: تمتلك الجزائر عدة مناطق تنشط على مستواها عن طريق الانتماء الجغرافي كشمال افريقيا، أو كانتماء هوياتي ثقافي بالنسبة للدائرة العربية الاسلامية وغيرها من الدوائر كالدولية والاقليمية وبالتالي فان على صناع القرار طرح عدة تساؤلات فيما يخص مناطق نشاط السياسة الخارجية ماذا تعني منطقة المغرب العربي بالنسبة للجزائر ؟، وهو الحال مع جميع المناطق الاخرى مع دراسة وتحليل البنى الحقيقية للصراعات التي تدور في تلك المناطق مع الاخذ بعين الاعتبار توازنات القوة التي تتمثل في مصالح القوى المؤثرة والكبرى والتحضير لعملية التغيير التي لا بد منها[2].

**رابعا:** تفعيل جميع المحددات الممكنة في الوقت الراهن: لقد أشرنا الى جميع المقاربات التي يمكن توظيفها في السياسة الخارجية الجزائرية ومن بينها الثقافة والهوية والاقتصاد والمحدد الجغرافي البشري في الوقت الراهن وبالإمكانيات الحالية التي تحوزها الدولة الجزائرية ولكن بشكل منظم ومنسق بين مع العقيدة الامنية الجزائرية والمقاربة المعيارية وهي مبادئ الجزائر ازاء القضايا فان الاعتماد عليهما في نفس الوقت يفتح المجال للتحرك خارجيا.

[1] - عادل علي سليمان موسى العقيبي، **مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991-2017 (المنظور الأمريكي: دراسة حالة)**، رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، ديسمبر 2018، ص ص 37-45.

[2] - سعيد صديقي، مرجع سابق، ص ص 8-11.

**خامسا:** ادارة العلاقات الجزائرية الخارجية وفق نظريات اللعب: ان ادارة العلاقات الخارجية مع جميع الدول أمر يتطلب دبلوماسية عالية النسق والتحرك فعدم ميلان لطرف على حساب اخر ومحاولة ادارة اللعب السياسية بشكل يضمن المصالح العليا للدولة للجزائر هو أمر تتقنه الجزائر جزئيا من خلال سياسة الحياد الايجابي، لكن تكمن الفكرة في تبني مواقف غامضة مع جميع الاطراف وتكوين العلاقات مع جميع الوحدات الدولية أمر لا بد منه كما ذكرنا سابق فان تحركات تركيا خارجيا محسوبة ومتكاملة سواء مع روسيا والصين أو مع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية.

**سادسا:** ان تفعيل المحددات والمقاربات الاقتصادية والثقافية والاستراتيجية في السياسة الخارجية لا يعني التخلي عن العقيدة الامنية والمقاربة المعيارية في السياسة الخارجية الجزائرية وانما اشكاليتنا تتضمن كيفية تفعيل المحددات الاستراتيجية والمعيارية في ان واحد لتوسيع نطاق المصالح الجزائرية لتتجاوز مفهوم الامن والسيادة الوطنية الى مجالات الاخرى، وبالتالي فان عن عملية اقصاء اي عامل اساسي في السياسة الخارجية الجزائرية قد يحدث خلل وظيفي في هذا الجهاز وبالتالي فان الجزائر لا يمكنها التخلي عن العقيدة الامنية خاصة مع التغيرات الامنية الاخيرة سواء اقليميا أو دوليا وتداعياته على الامن الجزائر بمفهومه الشامل.

**سابعا:** كما لا يمكن إلغاء المقاربة المعيارية أيضا فالجزائر تحصلت على مكانة خاصة في النظام الدولي بفضل ممارساتها الخارجية اعتماد على مبادئها السبعة، كما اكتسبت سمعة دولية بسب مواقفها ومبادراتها الاقليمية والدولية إزاء جميع القضايا ويمكن توظيفها كمحدد معياري لتنفيذ مشاريع اقتصادية وثقافية خاصة ضمن دائرة العالم الثالث والتي تمكن من تحقيق مصالح عديدة بالنسبة للجزائر نظرا للقبول الواسع الذي تحظى به في دائرة العالم الثالث.

**ثامنا:** العمل على تفعيل عامل المحدد الجغرافي ليس أمنيا فقط، وإنما في بقية المجالات الاخرى كالاقتصاد وتحقيق التقارب من خلال الثقافة.

**خلاصة:**

يمكن القول أن المحددات الاستراتيجية تختلف من دولة الى اخرى على حسب الخاصيات التي تميز بين الدول فمثلا المحدد الجغرافي يعبر عن ما توفره الجغرافيا السياسة اي الاقليم بكل خصائصه لصناع القرار من اضافات تمكن من لعب أدوار اساسية وهامة، وهو الحال مع الجزائر حيث تمتلك العديد من المحددات كمواد خام لكن لا يمكن توظيفها نظرا لوضعية السياسة الداخلية وما ذكرناه سوى ملامح لمقاربة ثقافية واستراتيجية أما الاقتصادية فيجب اعادة النظر فيها، نظرا للتغيرات الخارجية في الاقتصاد العالمي، أما بالنسبة للنماذج المختارة حاولنا قدر المستطاع تسليط الضوء على أمثلة كانت تعيش في أوضاع حرجة مثل ما تعايشه الجزائر والعامل المشترك ان جميعهم انطلقوا من عمل اصلاحات كبرى داخليا شاملة للميادين الحيوية بالنسبة لهم، وهي المسؤولية التي تقع اليوم على النظام السياسي والمجتمع الجزائري على حد سواء للمباشرة العمل على اصلاح بهدف التغيير.

ختاما ومما سبق يمكننا القول أن السياسة الخارجية الجزائرية تعد وليدة الواضع الذي كانت تعايشه الجزائر داخليا وخارجيا بداية من الثورة التحريرية والاستقلال الى يومنا، فكل المستجدات التي عايشتها الجزائر داخليا وخارجيا كان لها الدور الأكبر في تكوين هوية وتصورات السلوك الخارجي للجزائر وبالتالي فإن الاعتماد على المقاربة المعيارية وحدها لم يعد كافيا لضمان حد كافي من المصالح بالنسبة للجزائر لأن صياغة السياسة الخارجية الجزائرية تنطلق من تصور مثالي فحواه ما يجب أن يكون في حين البيئة الدولية تقوم على الطرح الواقعي الذي يتمحور حول المصلحة القومية أي الانطلاق مما هو كائن لتحقيق مصالح الأجندات الوطنية، ولهذا فإن حتمية وضرورة والتكيف مع القضايا الدولية عامة والإقليمية خاصة تفرض الاعتماد على المحددات الاستراتيجية الممكن توظيفها في الوقت الرهان خاصة في المستجدات الحالية لإعادة بعث نشاط السياسة الخارجية الجزائرية بمفهوم يتماشى مع متغيرات البيئة وعليه يمكن القول في الأخير أن اشكالية التكيف وتحصيل المكاسب وتعظيمها في السياسة الجزائرية يقتضي الاعتماد على ثنائية والاستراتيجي في وقت واحد لهذا لا بد من إعادة النظر في الجانب الخارجي الذي يمثل الدولة الجزائرية خاصة مع بوادر التغيير سواءا في التعديل الدستوري الاخير فيما يتعلق بملفات السياسة الخارجية أو حتى على مستوى وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية من خلال تنظيم مسابقة تنم عن اعادة هيكلة هذا القطاع سواءا في الادارة المركزية أو على مستوى الجهاز الدبلوماسي والقنصلي الجزائري في الخارج، وهو أمر نستحسنه لأنه يساعد دعم عملية التغيير من أجل التكيف واضافة وجهات نظر جديدة من شأنها تقديم تصورات جديدة للسلوك الخارجي للدولة بشكل مكيف يفضي إلى تحقيق الاهداف العليا للدولة غير أن الوجه الاخر لإشكاليتنا هو السياسة الداخلية للدولة الجزائرية كونها تتسم بالضعف وهو الأمر الذي انعكس على السياسة الخارجية للدولة في وضعها الحالي مما يفتح إشكالية أخرى مفادها القيام بالإصلاحات كبرى داخل الدولة خاصة اقتصاديا وثقافيا نظرا لأهمية هذين القطاعين على مستوى السلوك الخارجي للدولة ففي كثير من الأحيان تأخذ المصلحة الخارجية مفهوم اقتصادي وتارة وسياسي وثقافي دون إهمال العقيدة الأمنية التي مرتكزا أساسيا في السياسة الخارجية الجزائرية بالإضافة الى مبادئها المعيارية التي تتماشى وقواعد القانون الدولي وبهذا يمكن خلق مزيج تكاملي بين كل هاته المحددات الاستراتيجية والمعيارية لبناء ملامح فكر استراتيجي يقوم على التكامل، والذي يمكن من خلاله تحديد الأهداف وطبيعة ونوع المصالح والوسائل والأدوات وحتى الاسراتيجيات والتخطيط اللازم للوصول الى تحقيق المصالح وتعظيمها وبشكل عام وكلي يضفي الى تكيف السياسة الخارجية حتى مع التحديات الجديدة التي تعرفها الساحة الإقليمية والدولية.

**التوصيات:**

يمكن ترشيد السلوك السياسة الخارجية الجزائرية من خلال الاعتماد الى مزيج تكاملي بين المقاربات الاستراتيجية البراغماتية والأمنية بالإضافة الى المقاربة المعيارية المتمثلة في مبادئ السياسة الخارجية للجزائر من خلال النقاط التالي:

- استحداث مراكز فكر مختصة في شؤون الدوائر الجيوسياسية الخارجية الجزائرية لتحليل مختلف المتغيرات واستخلاص كيفيات تحصيل المصلحة الوطنية بمفهوم عقلاني براغماتي بحت بعيدا عن الخسائر والقرارات الخاطئة، تكلف بإعادة النظر في مختلف توجهات السياسة الخارجية ودراسة مواطن القوة والتأكيد عليها، واستخلاص نقاط الضعف والعمل على حلها.
- توسيع مناطق واليات التي تساهم في صياغة ورسم قرارات السياسة الخارجية من خلال إشراك مراكز الفكر الى جانب المؤسسات الرسمية للدولة فكل ما اتسعت رقعة صنع القرار الخارجي كلام تداخلت العديد من الرؤى لتصويبه والعكس صحيح.
- إعادة هيكلة قطاع الشؤون الخارجية من خلال إدماج الكفاءات الأكاديمية والميدانية من الشباب من مختلف التخصصات والميادين لتوسيع نطاق المصالح والأهداف فيما.
- إن بناء السياسة الخارجية الهادفة للتأثير وتحقيق المصالح لا يمكن أن يكون بسياسة داخلية متأزمة في الجزائر، وبالتالي فإن مجمل القول يجب بناء سياسة داخلية فعالة وخالية من المشاكل خاصة القطاعية لتأخذ منها السياسة الخارجية هاته الفاعلية القطاعية كمحددات لتوظيفها في السياسة الخارجية.
- إعادة النظر في الخيارات الاستراتيجية والمواقف الإقليمية والدولية الجزائرية الداعمة لعدة قضايا والتي كانت تكاليفها باهضة دون فوائد معتبرة، ولهذا فإن صناع القرار الخارجي مطالبون بإعادة طرح وتعريف مفهوم المصلحة من خلال دراسة تجارب الجزائر خارجيا.
- محاولة تكييف تجارب السياسات الخارجية الأخرى مع خصوصيات المجتمع والنظام السياسي الجزائري لبناء نموذج خارجي ناجع ويمكن الاعتماد عليه.

## أولا: المعاجم والقواميس:

### 1. باللغة العربية:


- أحمد سفيان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، بيروت، 2004.
- أمينة عمر، الدبلوماسية الاقتصاديةEconomic Diplomacy ، الموسوعة السياسية، 2022، (2022/06/01):

https://political-encylopedia.org/dictionary

- لويس معلوف، قاموس المنجد في اللغة والأعلام، ط 29، دار المشرق.
- مفاهيم أمنية: الأمن الموسع باري بوزان – الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، 2017/09/20:

www.politics-dz.com


### 2. باللغة الفرنسية:


- Le dictionnaire de politique, impérialisme, 08/06/2022 :

https://www.toupie.org/Dictionnaire/Imperialisme.htm


## ثانيا: الكتب

### 1. باللغة العربية:


- أحمد النعيمي، "السياسة الخارجية"، جامعة بغداد، الأردن، 2011.
- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدار العربية للعلوم الناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2010.
- أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
- أليكس مينتس، كارل دي روين الابن، فهم صنع القرار في السياسة الخارجية، مركز الامارات والبحوث الاستراتيجية، 2016.
- أندرو رادين، كلينت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، مؤسسة rand، كاليفورنيا، 2017.
- إيناس عبد السادة علي، يسرى مهدي صالح، الدبلوماسية الوقائية بين مثالية النظرية وواقعية المتطلبات الأمنية، ResearcheGate، جانفي 2013.

- بوحوش عمار، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية، 2019.
- رحموني عبد الرحيم، الأمن الجزائري والفضاء الاقليمي، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019.
- سعد الله عمر، القانون الدولي للحدود، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، 2003.
- سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2019.
- سعيد صديقي، هل ستتغير السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي خلال العقد القادم، المغرب، المعهد المغربي للسياسي، مارس 2020.
- صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي، الدنمارك، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية العلوم السياسية، بدون تاريخ.
- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2007.
- عبد الله بالحبيب،" السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة، 1992-1997، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع،012 2.
- عبرو ميمون، الاستمرارية في السياسة الخارجية في ظل التحولات السياسية في المنطقة المغاربية، الجزائر،2015.
- عدنان البكري، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، بيروت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط01، 1986.
- علي محمد الصلابي، الفتح الاسلامي في الشمال الافريقي، مصر، مؤسسة اقرأ، 2007.
- الغالي العربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- كونراد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003.
- مالك بن نبي، فكرة الافريقية الاسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، دمشق، دار الفكر المعاصر، 1981.
- مجموعة من الكتاب، ترجمة علي سيد الطاوي، نظرية الثقافة، الكويت، سلسة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990.

- محمد الدبار، أبعاد السياسة الخارجية دراسة تأصيلية، مصر، المعهد المصري للدراسات، 29 مارس 2019.
- محمد السبيطلي، حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مارس 2019.
- محمد بن عميرة، الفتح الاسلامي لبلاد المغرب، الجزائر، ديوان المطبوعات الإسلامية، ط2، 2017.
- محمد بوعشة، السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج الى التفكك: في الازمة الجزائرية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات، الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997.
- مدحت محمد أبو النصر،" مقومات التخطيط الاستراتيجي المتميز"، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2009.
- مروة خليل، مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 2020.
- مسعد عبد الرحمان زيدان، تدخل الامم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، مصر، دار الكتب القانونية، 2008.
- موسى ريم، ثورات الربيع العربي ومستقبل التغيير السياسي، الأردن، كلية الآداب، 2013.
- ميلود بن غربي، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات والتحديات الوطنية، دار كنوز الحكمة، الجزائر، 2011.
- نادية عبد الهادي عبد السلام، المثالية في الفكر الفلسفي الحديث، عرض وتحليل، مصر، كلية الدراسات الاسلامية والعربية، 2017.
- ناصر بن سعيد بن سيف الدين، الهوية والثقافة، مكتبة نور، 2016/06/16.
- نبيل أحمد حلمي، الارهاب الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1988.
- نزار الفراوي، الثقافة والقوة الناعمة، حروب الافكار في السياسة الخارجية، مركز برق للأبحاث والدراسات، 2016.
- همام غصيب واخرون،" العرب والصين افاق جديدة في الاقتصاد والسياسة"، الأردن، دار جرير للنشر والتوزيع، 2007.

- وهيبة دالع، دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2014.

- وهيبة دالع، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2017)، الجزائر، دار الخلدونية، 2018.
- لامية حروش، السياسة الجزائرية المتوسطية: تركيا أنموذجا، المعهد المصري للدراسات، 2021/12/07.

**2. باللغة الإنجليزية:**

- Ahmet Ertuğrul and Faruk Selçuk, A Brief Account of the Turkish Economy, 1980-2000, Taylor & Francis Group, 11/07/2018.
- Andreas Osiander, Sovereignty, international relations, and the Westphalian myth, international organization 55/ 2/ 2001.
- Eiiti sato, international cooperation: an essential component of international relations, Reciis-R.Eletr.de com, V04, N01.
- Faouzia Zeraoulia, The memory of the civil war in algeria : lessons from the past with reference to the algerian hirak, department of political sciences, university of jijel, sage publishing, 2020.
- Fazia Aitel, between algeria and France: the origins of the Berber movement, Bosten, Sage publishing, french cultural studies, 28/06/2015: https://www.frc.sagepub.com
- Jaafar bahlool jaber alhussaynawi, the political and economic dimensions of the occupation of Iraq and its impacts on regional neighbors, Iraq, Al-Nahrain university, 2013.
- Johan Heilbron, Interest: history of the concept, ResearchGate, march 2015.
- Joseph S. Nye, limits of american power, political sciences quarterly, vol.117,2003.
- Kemal Kirişci, The transformation of Turkish foreign policy: The rise of the trading state, ResearchGate, march 2009.

- Kim R. Holmes, what is national security? PHD these, the heritage foundation: https://www.heritage.org/sites/default/files/2019.
- Mohd Afandi Salleh and others, interest group lobbies and us foreign policy: the role of American evangelical, article ResearchGate, November 2018.
- Nicolae bàlcescu, National interest, terminology and directions of approach, international conference, sciendo, Vol 171, No 01, 2020.

**3. باللغة الفرنسية:**

- Berbnard adam, le 11 septembre 2001 et ses conséquences, Bruxelles, éclairage du Grip, 1/09/2021.
- Billel Aroufoune, Michel durampart, Le Hiruak algérien ou l'émergence d'une expression citoyenne en contexte autoritaire, France, université de Toulon, 2010.
- Charles-Philippe David, Introduction La crise des études stratégiques, Études internationales, V 20, N3, 1989.
- Jean-françois daguzan, la politique étrangère de l'Algérie: le temps de l'aventure ? politique étrangère, 3/2015.
- Nicolas Eber, THÉORIE DES JEUX, Dunod, Paris, 3e édition, 2013.

**ثانيا: الأطروحات والمذكرات:**

**1- أطروحات الدكتوراه:**

- بوزبد عائشة، هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية، أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2016.
- حسام حمزة، المقاربة الامنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الامنية في اقليم الساحل 1991-2015، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، 2018/2017.
- حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الامريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.

- حمودي إبرير، مواقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945- 1973، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2015.

- علي حسين محمود باكير، مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)، أطروحة دكتوراه، جامعة بيروت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016.

**2- رسالات الماجستير:**

- اسلام أحمد سليم العياصرة، محددات السياسة الخارجية، رسالة ماجستير، المجلة العربية للنشر العلمي، ع 09، 2017/07/02.
- أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في افريقيا دراسة حالة –دول القرن الافريقي-، رسالة ماجيستير، جامعة محمد خيضر، 2013.
- اياد خلف عمر الكعود، استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم، 2016.
- بلخير فؤاد، التعاون في إطار منظمة المؤتمر الاسلامي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2010/2009.
- بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988، رسالة ماجيستير، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007-2008.
- حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.
- سلام أحمد السواعير، توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمات الربيع العربي، رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، ديسمبر 2017.
- شبوب محمد، اجتماع العقداء العشر: من 11 أوت الى 16 ديسمبر 1959 ظروفه، أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، رسالة ماجيستير، جامعة وهران، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، 2009.
- عادل علي سليمان موسى العقيبي، مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991-2017 (المنظور الأمريكي: دراسة حالة)، رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، ديسمبر 2018.

- عامر عيد، أدوات السياسة الخارجية: التفاعلات والتداخلات، رسالة ماجيستير، مصر، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ديسمبر 2018.
- العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.
- علياء محمد عبد الجواد المنصوري، تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال افريقي: الجزائر أنموذجا (2011-2020)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، .2021
- عماد عمر محمد عبد الكريم، دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية 2011-2017، رسالة الماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم، 2018.
- قشاشي علي، مؤتمر برلين الثاني (1884-1885) وانعكاساته السياسية والاقتصادية على غرب إفريقيا، رسالة ماجيستير، جامعة غرداية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2015.
- محمد الطاهر عديلة، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة،2004.
- معتصم محمد مفلح زيد، مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية وتأثيره على الوحدة الوطنية الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو 1993، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2015.

**3- مذكرات الماستر:**

- انتصار مرنيز، دور البعد الثقافي توجيه السياسة الخارجية الايرانية تاجه منطقة المشرق العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016.
- حمدية ياسين، شرفي فتحي، دور الجزائر في حركات التحرر العربية " الرئيس هواري بومدين أنموذجا 1965-1978"، مذكرة ماستر، جامعة جيلالي بونعامة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.
- العابدي أسماء، دور الجزائر في حركة عدم الانحياز منخل خلال مؤتمر الجزائر عام 1973م أنموذج، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2014.

**ثالثا: المقالات من المجلات والمو اقع الالكترونية:**

**1. من المجلات:**


- أحمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة الدراسات الدولية، ع42.
- أحمودة محمد البشير، د. حساني محمد منير، دور الجيش الوطني الشعبي في النظام السياسي في ظل التحولات الايديولوجية للدولة الجزائرية، م5، ع 01، 30 ماي 2021.
- إسماعيل دبش، سياسة الجزائر الخارجية وبين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي: دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي، أزمتي مالي وما يسمى بالربيع العربي: الأسباب والأبعاد، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ع 08، جوان 2017.
- بالروايح اسماعيل، السياسة الخارجية الجزائرية من الشرعية الثورية الى الشرعية الامنية، دراسات استراتيجية، ع 26.
- بسمة مطالبي، طبيعة التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية، مجلة السياسة العالمية، م05، ع01، 2021.
- بن عمارة محمد، مفهوم الجريمة المنظمة دوليا ووطنيا، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، م02، ع04، 2016/10/3.
- بولعراس صلاح الدين، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الانية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، م20، ع5، سبتمبر 2020.
- ثائر مطلق عياصرة، العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي 2009-2011 م، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، م43، م04، 2016.
- جراية الصادق، تحولات مفهوم الامن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع8، جانفي 2014.
- حكيم غريب، الجريمة المنظمة وتداعياتها على الامن الوطني الجزائري، مجلة الحقيقة، م17، ع04، ديسمبر 2018.
- خليفي عبد القادر، مجتمع طوارق الجزائر: الخصوصيات الانثروبولوجية والسوسيوثقافية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، ع13، ديسمبر 2017.

- د. بوشنافة الصادق، معكسري سمرة، تقييم اتفاق التعاون الاقتصادي الأوروبي الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، م 29، ع 02،
- دخيل عبد السلام، الابعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي أزمة التوارق في شمال مالي أنموذجا، مجلة البحث القانوني والسياسي، م1، ع1، 2016/12/30.
- رابح زغوني، مقال، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي"، مجلة السياسات العربية، الجزائر.
- زايدي حميد، التنظيم الافريقي ومبدأ ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار، المجلة النقدية، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- سعاد بولجويجة، جهود الحكومة المؤقتة الجزائرية لتدويل القضية الجزائرية في الهيئة الأممية خلال الدورتين 13 و14 للجمعية العامة (سبتمبر 1958 م – ديسمبر 1959)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 07، 2017.
- سلوى السعيد فراج، د. رشا عطوة عبد الحكيم ضبيش، انعكاس صراعات الغاز على الأمن الاقليمي لمنطقة شرق المتوسط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ع12، أكتوبر 2021.
- سهيلة زوار، اشكالية الهوية الثقافية الجزائرية في ظل الاعلام الجديد، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع 23، سبتمبر 2017.
- صباح بالة، الاستراتيجية الدولية- International strategy،، الموسوعة الدولية، 2022، (2022/06/03).
- ظريف شاكر، معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الاقليمية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع13، جوان 2016.
- عائشة عبد الحميد، دور الجيش الوطني الشعبي في الحروب العربية الاسرائيلية ضمن متطلبات التضامن المشترك الجزائري المصري، المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، ع20، 2020/12/5.
- عبد القادر كاوير واخرون، متابعات افريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، ، ع5، أغسطس 2020.
- عز الدين عبد السلام، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا نيباد، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، م 24، ع 01، 15-04-2009.

- فريدة مرحوم، أحداث أكتوبر 1988 والمجتمع المدني في الجزائر: بحث في سوسيولوجيا الشباب وأنثروبولوجيا الغضب، مجلة افاق علمية، م 10، ع 02، 2018.
- فضيل دليو، عاطف كلاع، الاستراتيجية الامنية، أنواعها، تقنياتها ومتطلباتها، مجلة الباحث الاجتماعي، ع 13، 2017.
- فلان مبارك بردان، الحياد الإيجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، مجلة القانون، م 06، ع 01، 2017.
- فيروز مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمي والدولية، المجلة الجزائرية للآمن والتنمية، م 08، ع 15، جويلية 2019.
- لخضر رابحي، الجزائر ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في ظل التحديات الراهنة، مجلة الدراسات القانونية والسياسية.
- ليندة شرابشة، الامن الاقليمي والتهديدات الامنية على الحدود الجزائرية، مجلة الحوار المتوسطي، م10، ع3، ديسمبر 2019.
- محمد الطاهر عديلة، تعظيم دور العوامل الشخصية في صنع قرارات السياسة الخارجية: مقاربة نظرية في الأسباب، مجلة البحوث السياسية والادارية، م 03، ع 02.
- محمد بن ترار، دور الجزائر في دعم حركات التحرر في العالم ومناهضة الاستعمار في القارة السمراء قضية الصحراء الغربية نموذجا، دور الجزائر في دعم حركات التحرر في العالم، م2، ع5، 31 مارس 2020،
- محمد رزيق، تاريخ الامير عبد القادر: قراءة جديدة في معاهدة تافنة1837، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ع3، ديسمبر 2014.
- محمد عارف الكفارنة، الخيارات الاستراتيجية لتركيا اقليميا ودوليا، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، م 45، ع 4، 2018.
- مراد بن قيطة، د. محمد أمين بن جيلالي، تنامي ظاهرة الهجرة غير شرعية وأثرها على التنمية في منطقة شمال افريقيا، مجلة دفاتر المتوسط.
- مروة كرامة، فاطمة رحال، أنفال حدة خبيزة، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا، مجلة التمكين الاجتماعي، م02، ع02، 2022/06/30

- موسى العيدي، تطور سياسة الجزائر الخارجية 1962-2012، مجلة البحوث والدراسات العلمية، ع 08، ع 01، 2014/07/31.
- ناصر بوبقرة، تيفالي بن يونس، التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الاورو-متوسطية، مجلة دفاتر بوادكس، م10، ع01، 2021/06/30.
- نعيمة خطير، الامن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية... اشكالية التعريف والتوظيف، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، م 01، ع 02، 2018/01/01.
- وهيبة بشرير، نظرة تقييمية ونقدية لمؤتمر طرابلس 1962، مجلة تاريخ المغرب العربي، م 01، ع 03، 2015-06-10.
- وهيبة خبيزي، النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الافريقي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، م 02، ع 01، 2016/05/01.
- وهيبة دالع، دور الجزائر في تحقيق الامن المغاربي 2011-2017، مجلة الحقيقة، م17، ع03، 2017/09/30..
- يخلف توري، تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، م7، ع2، 2018/01/04.
- يوسف أزروال، الدبلوماسية البرلمانية: دراسة في دور البرلمان الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد6، جوان 2017.

**2. من المو اقع الالكترونية باللغة العربية:**

- اسبانيا تزود المغرب بالغاز الطبيعي عبر الأنبوب المغاربي الاوروبي، موقع الاوراس، 2022/05/06: https://www.awras.com/
- أندبندنت عربية، انفصاليون يقلقون الحراك الجزائري، 2022/05/07: https://www.independentarabia.com/
- بن عائشة محمد الامين، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الامنية في مالي، 2022/05/08: https://democraticac.de/?p=8205
- بنجامين نيكلز، دور الجزائر في الامن الافريقي، 2022/04/29: https://carnegieendowment.org/sada/55240

- تصريح رمطان لعمامرة بخصوص قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، وكالة الأنباء الجزائرية، (2022/03/19):

https://www.aps.dz/ar/algerie/111617

- الجزيرة، الجزائر تقطع علاقاتها مع المغرب، 2022/03/19:

https://www.aljazeera.net/news/politics

- حسن العدم، الحرب القذرة... رواية مغايرة للعشرية السوداء من داخل الجيش الجزائري، الجزيرة الوثائقية، 2020 /06/26:

https://doc.ahjazeera.net/

- رئاسة الجمهورية، بيان رئاسة الجمهورية، 2021/10/03:

https://www.el-mouradia.dz/ar/home

- زيارة وزير الدفاع الاسرائيلي للمغرب... سؤال الربح والخسارة (تقرير)05/05/2020:

https://www.aa.com.tr/ar/

- ستيفن زوس، جاكوب موندي دو ليفر، الصحراء الغربية: الحرب والقومية وتضارب الصراع، 2022/04/27:

https://www.aps.dz/ar/monde/97616-2020-12-10-12-39-07

- عامر رخيلة، أبعاد ومفاهيم في بيان اول نوفمبر 1954، م 02، ع 02:

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/147513.

- الفضاء الجيوسياسي لإفريقيا، 2022/06/09:

https://www.geographyknowledge.com/2018/10/africa-maps.html

- القانون العضوي للمجلس الشعبي الوطني، اللجان الدائمة واختصاصاتها،

www.apn.dz

- محطات في مسيرة، جريدة الشعب، 2022/02/26،

http://www.ech-chaab.com/ar/

- مركز الجزيرة للدراسات، الجزائر والانتقال الى دور الفاعل الى إفريقيا، 2022/06/08:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201l

- مركز الجزيرة للدراسات، جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014، 2014/12/31:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412311253494774 96.html

- المركز الديمقراطي العربي، السياسية الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات، 2022/05/26:

https://democratticac.de/

- ميثاق الامم المتحدة، 2022/04/25:

https://www.un.org/ar

- ميثاق المؤسس لمنظمة المؤتمر الاسلامي، 2022/04/29:

https://www.oic-oci.org/page/?p_id=61&p_ref=27&lan=ar

- نادية بن طاهر، الجزائر تقرر التعليق الفوري لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار مع إسبانيا، 2022/06/08:

https://www.ennaharonline.com/

- واقعة أمغالا:

https://stringfixer.com/ar/Amgala

- وثائقي الجزيرة، هجوم عين أميناس،

https://www-aljazeera-net.cdn.ampproject.org/

- وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، وزارة الطاقة والمناجم: أي تغيير لوجهة الغاز الجزائري المصدر نحو اسبانيا قد يؤدي الى فسخ العقد، 2022/05/06:

https://www.entv/

- وكالة الأنباء الجزائرية، اعترافات ارهابية... ولاية سكيكدة، 2022/05/07:

https://m.youtube.com/watch?=YxyuzyJjekY

**باللغة الفرنسية:**

- La création du Centre Africain d'Études et de Recherche sur le Terrorisme/ CAERT, 08/06/2022 :

http://caert.org.dz/fr/?page_id=32,

**رابعا: المحاضرات:**

- حسام حمزة، محاضرات العلاقات الأورو-متوسطية، المدرسة العليا الوطنية للعلوم السياسية، الجزائر، 2021.
- عصام بن الشيخ، سياسة الجزائر الاقليمية والدولية، محاضرات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.

**خامسا: الوثائق الرسمية:**

- النصوص الاساسية لثورة نوفمبر 54 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، منشورات ANEP.
- الجمهورية الشعبية الديمقراطية الجزائرية، ع 82، 30 ديسمبر 2020.